**جامعة ابن خلدون تيارت**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**

# تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي

## حالة البلدان العربية

**مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تخصص: مالية**

**إعداد الطالب:**

– مرمري خالد

**الأستاذ المشرف :**

– أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

**السنة الجامعية: 2015– 2016**

**جامعة ابن خلدون تيارت**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**

# تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي

## حالة البلدان العربية

**مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تخصص: مالية**

**إعداد الطالب:**

– مرمري خالد

**الأستاذ المشرف:**

– أمين حواس

**السنة الجامعية: 2015–2016**

# *شكر و تقدير*

**الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين و صحابته أجمعين**

**أما بعد:**

**نتقدم بجزيل شكرنا و فائق تقديرنا و عظيم امتناننا إلى الأستاذ المشرف**

**" أمين حواس"**

**الذي نكن له كل الاحترام و التقدير و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و الهادفة مقتطعا اياها من وقته الثمين و انشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهنا و مد يد العون لنا ، فكان نعم الاستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل**

**و نوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة**

**و في الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عنا.**

# إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين، اللذين يعود لهما الفضل فيما انا عليه اليوم حفظهما الله.

والى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وخاصة زميلي و أخي الصديق محمد ونور الهدى ماريا

# فهرس المحتويات


| البيان | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير<br>إهداء<br>فهرس المحتويات<br>قائمة الجداول<br>قائمة الأشكال<br>المقدمة العامة | 2 |
| الفصل الأول:ماهية الفساد<br>مقدمة:<br>المبحث الأول:الإطار النظري للفساد<br>المطلب الأول:ماهية الفساد<br>المطلب الثاني:خصائص الفساد<br>المطلب الثالث:أنواع الفساد<br>المبحث الثاني:الآثار الاقتصادية للفساد<br>المطلب الأول:أثر الفساد على المالية العامة<br>المطلب الثاني:أثار الفساد على الاستثمار<br>المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصاد<br>المطلب الأول: الخريطة العالمية للفساد<br>المطلب الثاني: الفساد في المراحل المختلفة من التنمية<br>المطلب الثالث: استعراض الأدبيات<br>خاتمة: | 7<br>8<br>8<br>9<br>11<br>14<br>14<br>18<br>20<br>20<br>22<br>26<br>29 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني:الاقتصاديات العربية** | |
| **مقدمة:** | **31** |
| **المبحث الأول: خصائص البلدان العربية** | **32** |
| **المطلب الأول : إمكانات البلدان العربية** | **32** |
| **المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للبلدان العربية** | **34** |
| **المطلب الثالث: الخصائص غير الاقتصادية للدول العربية** | **39** |
| **المبحث الثاني: مكانة البلدان العربية الإقليمية** | **41** |
| **المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للاقتصاديات العربية** | **41** |
| **المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي** | **46** |
| **المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية** | **52** |
| **المبحث الثالث: واقع التنمية في الوطن العربي** | **55** |
| **المطلب الأول: مسيرة التنمية في الوطن العربي** | **55** |
| **المطلب الثاني: التحديات التنموية للدول العربية** | **57** |
| **المطلب الثالث: الاستثمارات العربية كآلية للتشغيل** | **60** |
| **خاتمة:** | **63** |
| **الفصل الثالث:اثر الفساد بالتنمية الاقتصادية في البلدان العربية** | |
| **مقدمة** | **65** |
| **المبحث الأول: النوعية المؤسساتية في البلدان العربية** | **66** |
| **المطلب الأول: حسب مؤشرات بيت الحرية** | **66** |
| **المطلب الثاني: حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية** | **69** |
| **المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية** | **72** |
| **المبحث الثاني: واقع الفساد في البلدان العربية** | **77** |
| **المطلب الأول:التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية** | **77** |
| **المطلب الثاني:الفساد في منطقة الوطن العربي** | **80** |
| **المبحث الثالث: علاقة النمو و الفساد في منطقة الشرق الأوسط** | **83** |
| **المطلب الأول:علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي في الوطن العربي** | **83** |
| **المطلب الثاني:علاقة الفساد بالحرية الاقتصادية** | **85** |
| **المطلب الثالث:علاقة الفساد بمعدلات البطالة** | **88** |

| | |
|---|---|
| خاتمة: | 90 |
| الخاتمة العامة | 92 |
| قائمة المراجع | |
| قائمة الملاحق | |

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | **خريطة الفساد العالمية لعام 2010** | 20 |
| 2.1 | **تطور وضع الفساد بين 2005 و 2010** | 21 |
| 1.2 | **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995–2012** | 38 |
| 2.2 | **نسبة الصادرات و الواردات لتونس، الجزائر وليبيا إلى الاتحاد الأوروبي** | 40 |
| 3.2 | **الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2010 و2011** | 42 |
| 4.2 | **معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك 2000 –2012** | 45 |
| 5.2 | **الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2011 و 2012** | 47 |
| 6.2 | **الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2013 و 2014** | 50 |
| 7.2 | **الإنفاق العام في الدول العربية عامي 2013 و 2014** | 52 |
| 8.2 | **تطور معدّلات البطالة في بعض الدول العربية** | 60 |
| 1.3 | **مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية** | 67 |
| 2.3 | **مؤشر الحريات المدنية للدول العربية للفترة 1972–2011** | 68 |
| 3.3 | **المؤشر المركب لبيت الحرية** | 69 |
| 4.3 | **حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية** | 70 |
| 5.3 | **الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية** | 73 |
| 6.3 | **حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير والمساءلة** | 74 |
| 7.3 | **حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996–2000** | 75 |
| 8.3 | **وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996–2010** | 76 |
| 9.3 | **إحصاءات وصفية عن بعض المؤشرات المتعلقة بالفساد** | 82 |

# قائمة الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | مستوى الفساد في المرحلة الأولى: (المدفوعة بالعوامل) | 23 |
| 2.1 | الفساد في المرحلة الثانية: الاقتصاديات المدفوعة بالكفاءة | 24 |
| 3.1 | الفساد في المرحلة الثالثة: الاقتصاديات المدفوعة بالابتكار | 25 |
| 4.1 | مقارنة متوسط مؤشر الفساد للمراحل الثلاثة في التنمية | 26 |
| 1.2 | توزيع الاحتياط العربي المؤكد من النفط الخام على الدول العربية عام 2010 | 35 |
| 2.2 | توزيع احتياطي الغاز الطبيعي العربي بحسب الدول العربية، عام 2010 | 36 |
| 3.2 | تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي 2000–2010 | 37 |
| 4.2 | التغير السنوي في أسعار بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2012 ومتوسط الفترة 2006–2012 | 49 |
| 5.2 | عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة (2012–2014) | 51 |
| 6.2 | نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني (نسبة مئوية) | 53 |
| 7.2 | دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية | 54 |
| 1.3 | النمو الاقتصادي في بعض بلدان المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا2004–2011 | 78 |
| 2.3 | متوسط معدلات البطالة بين الشباب بالمائة في ثلاث مجموعات من الشرق الأوسط بلدان1993–2013 | 79 |
| 3.3 | الفساد والنمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوسط 1984–2013 | 84 |
| 4.3 | الفساد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلاقة بالفرد: 1984–2013 | 85 |
| 5.3 | الحرية الاقتصادية والفساد في منطقة الشرق الأوسط: متوسط 1984–2013 | 86 |
| 6.3 | الديمقراطية والفساد في منطقة الشرق الأوسط: متوسط 1984–2013 | 87 |

| | | |
|---|---|---|
| 7.3 | التوتر العرقي والفساد في بعض بلدان المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوسط 1984–2013 | 88 |
| 8.3 | متوسط سنوات الدراسة والبطالة بين الشباب في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا متوسط 1984– 2013 | 89 |

**المقدمة العامة**

من المؤكد أن مشكلة الفساد هي أبعد من مجرّد مسألة علاقات عامة أو حتى موضوع أخلاقي، إذ يشير عدد متزايد من الأدلة الإحصائية إلى أنّ الفساد يفرضُ عبئاً هائلاً على التنمية، بدل أن يسهّل الأمور. يهدّد الفساد تأمين خدمات حكومية أساسية في مجالات كالصحّة والتعليم، وهو يستنزف الموارد من صناديق الحكومة ويزيد كلفة السلع والخدمات العامّة. كما أنّه يخفض تدفق الاستثمار الخاص ويحوّل الانتباه الاداري نحو التعامل مع واضعي القوانين و بعيداً عن المساعي الأكثر إنتاجية. فضلاً عن أنّ الفساد يترك وقعاً خبيثاً جدًّا على الفقراء، الذين يضطرّون في أغلب الأحيان إلى دفع مبالغ أكبر نسبة إلى مداخيلهم للحصول على خدمات من المفترض أن يتلقوها مجاناً. وحين تنهار المنازل و البنى التحتية المشيدة بحسب معايير دون المستوى لأن المسؤولين الفاسدين يتجاهلون خروقات قانون البناء أو يتخلفون عن فرض تطبيقه، قد يتحول مقياس كلفة الفساد من ملايين الدولارات إلى حياة الآلاف.

بدأت حركة مكافحة الفساد تتخذ زخماً حول العالم في منتصف التسعينات، إلاّ أنّ نموها كان بطيئاً نوعاً ما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخياً. لكن الوضع تغير بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة. فمن المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والخليج الفارسي، اتّخذ عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات جريئة لتعزيز النزاهة، وتحسين نوعية إدارة الحكم، وهذا ما أدى إلى تزايد الوعي بضرورة مكافحته، وركزت البحوث على إظهار تكاليفه الباهظة، ودوره في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية الاقتصادية.

وقد أشارت بحوث المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية إلى عمق الدمار الذي ألحقه الفساد باقتصاديات الدول النامية وفي دوام أسباب المرض والجهل والفقر والجريمة، ولذلك تكون النزاهة هي عماد التنمية وشرطها الأكثر أهمية. إن الفساد جريمة يصعب في كثير من الأحيان إثباتها من خلال الوسائل التقليدية ، وذلك لاحتياط الفاسدين بعدم تركهم دليلا ماديا وراءهم يشير إلى تورطهم في هذه الجرائم، فهي تتم في أغلب الأحيان بعيدا عن أعين الناظرين ، و إزاء ذلك يسعى فقهاء القانون إلى إيجاد أنظمة قانونية جديدة تتسم بالفعالية والمرونة في التطبيق تكفل الحد من هذه الظاهرة الخطرة. ومن خلال دراستنا لمختلف مؤشرات الشفافية والمسائلات القانونية المساعدة في التمكن من معرفة الخطر الحقيقي للفساد في

مسيرة التنمية الاقتصادية العربية و مدى درجة تأثيرها على الاقتصاديات العربية التي لديها خصائص منفردة على العالم الآخر من حيث البنية والقواعد المستخدمة في إدارة حكمها عبر التاريخ .

بحيث أن اقتصاديات البلدان العربية تعاني من عدة مشاكل على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بالدرجة الأولى الذي أصبح في المراكز الأخيرة و هذا لنموه الضعيف الذي لم يساير التطور والتقدم العالمي ويعتبر الفساد من أهم المشاكل الموجودة و التي تعاني منها البلدان العربية وذلك لوجود عدة أسباب تاريخية أدت إلى سيطرة حكامها بفكرهم الدكتاتوري على الثروات الموجودة وتبذيرها بعيدا عن التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن العربي.

**الإشكالية:**

وبناءا على ما سبق بإمكاننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

**ما أثر الفساد على الأداء الاقتصادي للبلدان العربية ؟**

و من هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لها علاقة بالموضوع منها:

- كيف يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي للبلدان ؟
- ما هو واقع التنمية في الوطن العربي ؟
- ما علاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية في الوطن العربي؟

**فرضيات البحث:**

وللإجابة عن هذه الأسئلة سوف ننطلق من فرضيات أساسية و هي كالآتي:

- الفساد سبب أساسي من خلال تبذير الثروات والموارد المستخدمة في التنمية وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.
- من المتحمل أن البلدان العربية تعاني من ضعف شديد في مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة عكسية بين الفساد الاقتصادي والتنمية في البلدان العربية ويتمثل في ضعف النمو الاقتصادي معدلات تضخم مرتفعة ومعدلات بطالة كبيرة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار؛
- الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي؛
- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق إشكالية أثر الفساد على الاقتصاديات العربية، وبهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجعتها ؛
- تعدّد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء؛
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

**أهمية البحث:**

- يحتل موضوع أثر الفساد على التنمية الاقتصادية أهمية بالغة كونه عاملاً مؤثراً في عملية الرقي والتطور بشكل مباشر وغير مباشر، وان معرفة مدى تأثيره وامتداده شرطاً جوهرياً ومطلباً أساسيا لتطوير القطاعات الاقتصادية حيث أن كل السياسات الاصلاحية تأخذ بعين الاعتبار وبشكل جدي عنصر الفساد وكفية مكافحته.

**أهداف البحث:**

لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، و فيما يخص هذه الدراسة حول اثر الفساد على الاقتصاديات العربية فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- دراسة عنصر الفساد و تبيين المجال الحقيقي المستخدم فيه ومعرفة مدى امتداده في الادارة و الحكم لدى المؤسسات والحكومات.
- محاولة تحديد مكانة للاقتصاد العربي ومميزاته عن دون الاقتصاديات الأخرى ومسيرة التنمية فيه.
- محاولة ربط نتائج وعواقب الفساد بالتنمية في الاقتصاد العربي ومعرفة مدى تأثيره الحقيقي في التأخر التنموي للبلدان العربية.

**المنهج المستخدم وحدود الدراسة:**

قصد معالجة هذه الإشكالية وبلوغ الأهداف المرجوة، تم اعتماد المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري

العلاقة الموجودة بين الفساد والنمو الاقتصادي للبلدان أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة وضع النمو و الفساد في البلدان العربية مع بلدان مختارة أخرى. والمنهج التحليلي لتحليل اتجاهات العديد من المؤشرات الاقتصادية و المتعلقة بالفساد في البلدان العربية.

- الحدود المكانية: يتمثل هذا البحث في الفساد وأثره على الاقتصاد العربي، بحيث أننا نتطرق إلى البلدان العربية كلها.
- الحدود الزمنية: يغطى البحث حدودا زمنية متباينة ومختلفة حسب البيانات والمعلومات الرقمية المتاحة.

**الدراسات السابقة:**

- دراسة إمنصوران، سهيلة.(2006). شهادة الماجستير بعنوان "الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر. حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين الفساد الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وخلص الباحث إلى أن الفساد الاقتصادي تأثير سلبي في معدلات النمو الاقتصادي للجزائر وفي عدالة التوزيع للدخل القومي فيضعف الحافز الاستثماري و يعمل على تخفيض الموارد الاقتصادية في المجتمع، والتي كان من بين أهم النتائج والتوصيات ضرورة التنسيق بين الدولة ومؤسساتها الخاصة والعامة، ومكافحة الفساد والعمل على تنمية الاقتصاد.
- دراسة يحي، مناصري.(2012). شهادة ماجستير بعنوان "قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة الجزائر. حيث قام الباحث بدراسة الفساد وقياس الآثار المترتبة عنه في التنمية الاقتصادية. وتوصل الباحث إلى أن الفساد كعقبة في تطوير البلاد وجذب الاستثمارات، والتغير بدرجة واحدة في مؤشر ضبط الفساد يؤدي إلى التغير في في مستوى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 283320.8 وحدة(مليون دينار جزائري) في الاتجاه المعاكس وذلك نظراً للعلاقة العكسية بين هذين المتغيرين.

- دراسة خالد عيادة، نزال عليمات.(2015). أطروحة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان " انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية" دراسة حالة الأردن. حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة طردية ما بين مؤشر الفساد و مؤشر النمو الاقتصادي بمعنى كلما تحسن مؤشر الفساد بمقدار 1% فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 0.116%، والتي خرج منها بمجموعة من التوصيات كان أهمها تفعيل دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ورفع الضغط عليه.

**عرض خطة البحث:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية و للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة، جاءت خطة هذه الدراسة لتشمل عرض و تحليل و مناقشة البحث من خلال مقدمة عامة وثلاثة فصول و خاتمة.

- حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لماهية الفساد في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الفساد بينما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي ثم في المبحث الأخير فتناولنا الخريطة العالمية للفساد.
- أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى أهم الخصائص للبلدان العربية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة مكانة البلدان العربية ثم في المبحث الثالث قمنا بتعريف واقع التنمية في الوطن العربي.
- وفي الفصل الثالث تعرضنا في المبحث الأول سنستعرض النوعية المؤسساتية للبلدان العربية ثم في المبحث الثاني سنطرق إلى واقع الفساد في البلدان العربية ثم في المبحث الثالث سنتناول علاقة الفساد بالأداء الاقتصادي.

**مقدمة:**

لا يختلف الكثيرون من الاقتصاديين و متخذي القرار في دول العالم المتقدمة والنامية على أن الفساد ظاهرة مرافقة لوجود الإنسان كسلوك ونشاط، وهو يتعامل مباشرة مع المكاسب المالية. فالفساد يعني إساءة استخدام السلطة السياسية والإدارية للحصول على المزيد من الأموال وإساءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو بهذا المفهوم له تأثيرات وتكاليف على الأداء المالي والاقتصادي لدول العالم كافة وعلى الأخص الدول النامية.

ولا توجد دولة سواء كانت متقدمة أو نامية تخلو من الفساد وبإشكاله الإدارية والمالية وغالبا ما يساهم الغطاء السياسي للموقع الوظيفي في انتشار هذه الظاهرة.

وإن حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدأ يهدد الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات والدول. ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد سواء لناحية المفهوم أو الأسباب فإن النتائج الناجمة عنه واحدة ألا وهي الأضرار بالمصالح العامة والخاصة وان العديد من المنظمات العالمية والإقليمية تعد الفساد من العقبات الرئيسية في صنع القرارات الجيدة.

وشهدت العقود الأخيرة اهتماما ملحوظا بموضوع الفساد ولعلى مبعث ذلك توسع نطاقه أفقيا وعموديا وتطور أساليبه فضلا عن تفهم وإدراك العديد من الجهات للكلف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المرتفعة له.

وإذا كانت النظرة إلى الفساد في الماضي على أنه سلوك شخصي محدود النطاق فانه شكل في مرحلة لاحقة ظاهرة لا بل أصبح ف في الوقت الحاضر أشبه بنظام يؤطر بنية الإدارة الحكومية وهذا ما يسوغ احتلال موضوعه مكانا بارزا في النقاشات الجارية على صعيد تطوير عمل الإدارات الحكومية ورسم السياسات الاقتصادية وحماية المال العام .

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الفساد، و أنواعه، وآلياته في المبحث الأول، و تأثير الفساد على النمو الاقتصادي الدولي في المبحث الثاني، و من ثم ننتقل إلى المبحث الثالث المتمثل في الخريطة العالمية للفساد.

## المبحث الأول: الإطار النظري للفساد

إن ظاهرة الفساد بشكل عام ورغم قدمها لم ترق إلى ما تستحقه من اهتمام من قبل المنظّرين والباحثين وكذلك السّياسيين و الإداري ، هذا رغم أضرارها و أثارها الخطرة والمدمّرة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة تزايد في السنوات الأخيرة، وأصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس على مستوى رجال الفكر و السياسة و الإدارة فحسب بل حتى على مستوى المواطن العادي, و الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين فهي تأخذ أشكال متغيرة بتغير الفترات التاريخية و متنوعة بتنوع المجتمعات.

### المطلب الأول: ماهية الفساد

هناك وجهات نظر عديدة بخصوص تحديد ماهية الفساد. فمفهوم الفساد يختلف بحسب حجمه ونوعه فهناك فساد كبير[1] .إذ يتضمن الأولويات دفع رشوة والعمولات المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في القطاعين العام والخاص ، ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي . أما الفساد الكبير فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على الوكالات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية.

وهناك فساد إداري وفساد سياسي وفساد اجتماعي، وإذا كان من السهل في العديد من الأحيان التمييز بينهم ، إلا إنه في أحيان أخرى يتداخلون ويتكاملون بحيث يصعب فصل احدهم عن الأخر.

فالفساد الإداري ( الذي هو محل اهتمام الدراسة ) يراد به الفساد المستشري في الإدارة الحكومية (القطاع العام) فهذا النوع من الفساد يعرف بأنه " سوء استغلال الوظيفة أو المنصب لتحقيق منافع شخصية". وتتخذ هذه المنافع أشكالا عديدة قد تكون مادية أو معنوية أو اعتبارية مثل قبول الرشاوى لتسهيل أعمال أو إصدار إجازات وتراخيص خارج الإطار العام للقوانين المحلية والدولية .

وعلى وفق هذا المفهوم فان الفساد الإداري يرتبط بشكل أساس بالسلطة ، أي امتلاك الإداري سلطة تؤهله في توزيع منفعة . ولهذا السبب يحاول المفسدون التعلق بالوظيفة وبالموقع وعدم فسح المجال أمام الآخرين النظيفين لاحتلال المواقع، لأن الفساد بما يعطيه من منافع يعد حافزا للمسؤولين الإداريين .

أما الفساد السياسي فعادة ما يحصل خلال مرحلة الموازنة عندما توجه الموارد العامة بطريقة تدني من رفاهية المجتمع أو في غير المصلحة العامة وبناءا على هذا التحديد سيكون الفساد عائقا أمام التطور.

[11] علي، عبد القادر علي .(2008).*مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.ص.8.

وقد حظي موضوع الفساد باهتمام العديد من المؤسسات والمنظمات على مستوى العالم. وأسفر هذا الاهتمام عن ظهور العديد من المؤشرات الكمية (الرقمية) التي تقيس درجته . ومن أشهر المؤشرات المطروحة :[1]

- المؤشر الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية .
- المؤشر الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية .
- المؤشر الصادر عن البنك الدولي ( المؤشر المركب للحاكمية ).

ويعد المؤشر الثاني الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست عام 1993 ومقرها برلين من أكثر المؤشرات شيوعا واعتمادا إذ ظهر سنة 1995 والذي يطلق عليه مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI).ويتخذ المؤشر قيمة رقمية تقع بين (10) نقاط ( النظافة المتناهية ) ودرجة (الصفر) التي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة أي درجة عالية من الفساد .

ويشير واقع الحال إلى عدم وجود دول تقع على حافة هذين الحدين . وإنما ما فوق الصفر وأقل من العشرة . وبذلك، فإن القيمة الرقمية للمؤشر تدل على مستوى فساد منخفض، بينما القيمة المتدنية تدل على مستوى فساد عال.

ويتم حساب المؤشر من خلال معلومات تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا إلى استطلاعات ومسوح مصممة بشكل دقيق بالاستناد إلى مصادر رصينة مثل البنك الدولي وغيره.

## المطلب الثاني: خصائص الفساد

من خلال قراءة موضوعه لجرائم الفساد السالفة التي تطرقنا إليها يمكن التركيز على خصائص الفساد على النحو الأتي:

- السرية والتمويه : تتم إجراءات الفساد والترتيبات التمهيدية والنهائية له مختلف الأطراف من خلال جو تكتنفه السرية والكتمان شأنه شأن أي عمل إجرامي ، ويعتريه التمويه والإخفاء والتعميم حتى لا ينكشف أمره وأمر الضالعين فيه.
- تعدد أطرافه والتزاماته المتبادلة بينهم : في الغالب نجد أن عملية الفساد تتضمن أكثر من طرف لأن هناك طرفا مستفيدا من فعل الفساد لمصلحته ولمصلحة طرف ثاني يستفيد من هذا الفعل الإجرامي المخالف للنصوص القانونية للحصول على منافع متبادلة مخالفة القانون وقيم المجتمع وطرف مرتكب للفعل من خلال عرض الفساد على الطرف الأول فيحدث بين الطرفين التزام متبادل ومصلحة متبادلة .

[1] علي، عبد القادر علي .(2008). ، نفس المرجع السابق .ص ص.6-8.

- الخديعة والتحاليل : ويتم ذلك من خلال تزوير الوثائق والمستندات ، والتأويل الخاطئ للنصوص القانونية لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة .
- تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة : يضحي المفسد بالمصالح العامة للمجموعة الوطنية من أجل تحقيق مصالح شخصية ضيقة له بصفة مباشرة أو لذويه .
- الأضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع : فقد يؤثر الفساد على عملة الدولة ، ومؤسساتها المصرفية ، أو بالميزانية المرصودة للمشاريع الاقتصادية أو الاستثمارية مما قد ينجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على وتيرة التنمية التي يستفيد منها المواطن وهو ما سنعرضه في الفصل الثاني .
- تعدد مظاهر الفساد : وقد سبق وأن أشرنا إلى ما ورد بشأن ذلك في اتفاقية الأمم المتحدة أو في القانون الجزائري .

ويمكن في هذا الإطار تقديم بعض الأمثلة الحية التي يعيشها المواطن يوميا ، وأهمها قبول الهدايا الثمينة وهي عبارة عن رشاوى مقنعة ، الاعتداء على ملكية الدولة (أراضي / سكنات / محلات ) إفشاء أسرار بعض الصفقات لبعض المتعاملين للحصول على منافع معينة ، تزوير المحررات الرسمية للحصول على منافع بغير وجه حق ، التغاضي عن الأنشطة غير القانونية ، الابتزاز ، أنشطة السوق السوداء، العمولات ... الخ.

- اختلاف الفساد من بيئة لأخرى: فالفساد في مجال الصفقات العمومية، وعلى مستوى الموانئ بالنسبة للمستوردين، وعلى مستوى مصالح الضرائب ومراقبة الأسعار، وغيرها من البيئات تظهر جلية عن غيرها من البيئات التي لا ترتبط بتبادلات اقتصادية وتجارية ومالية كبيرة.

كما أن بيئة المدينة وتشابك الحياة فيها وتنوعها وتداخلها، وغلبة القيم المادية على أفرادها، وضخامة تكاليف الحياة العصرية فيها مدعاة للانحراف والفساد أكبر من تلك البيئة الريفية التي تعيش على قيم القناعة والتكافل بين أسرها وأفراد الأسرة الواحدة.

- ارتباط الفساد بحالات الاحتقان : مثل البطالة ، الفقر ، الأزمات الحروب ، حيث تسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وترتفع الأسعار وتنتشر الأوبئة والأمراض ، ويكثر الفقر والحرمان ، فيلجأ الناس وقتها إلى تدبير أمورهم بمختلف الصيغ حتى وإن كانت غير مشروعة .
- ارتباط الفساد بالمراحل الانتقالية للدول الأخرى : وخاصة حين تنتقل الدولة من نظام اقتصادي موجه يدعم وسائل عيش المواطن بمختلف الصيغ و الآليات إلى نظام اقتصادي مبني على الحرية الاقتصادية وتراجع دور الدولة من الدولة التاجرة إلى الدولة الضابطة ، مما يسهل عملية بروز الفساد الذي يرتبط بنمو الاستثمار ، وبالتجارة الخارجية وباستيراد المواد الغذائية والأولية

والتجهيزات من قبل مستوردين خواص يستغل بعضهم كل الوسائل على السوق ، حتى وإن كانت وسائل غير مشروعة.

## المطلب الثالث: أنواع الفساد

قسم المختصون الفساد إلى أصناف مختلفة كتقسيمه إلى فساد مالي و فساد إداري، وتقسيمه إلى فساد سياسي و فساد اقتصادي، و كذلك تقسيمه إلى فساد كبير وآخر صغير.

وقد وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، إحداهما تعتبر الفساد عاملا خارجيا بالنسبة للعملية السياسيّة و الأخرى تعتبره جزءا داخليا منها. ووفقا لأي من الرأيين، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الفساد وهي:[1]

**النوع الأول:** و هو الفساد الذي يؤدي إلى حصول الفرد أو الشخص المعنوي على حق من حقوقه القانونية، فهو فساد دون سرقة، بحيث إذا قدم شخص مثلا رشوة إلى موظف حكومي لاستخراج جواز سفره دون وجود عائق قانوني يمنع إصدار هذا الجواز فإن الصورة المحددة لهذا النوع من الفساد هي رشوة المسؤولين لتخطي الصفوف و الحصول على خدمة قانونية.

**النوع الثاني:** وهو ذلك الفساد الذي ينتهك القواعد القانونية أو يؤدي إلى التطبيق المتحيز لهذه القواعد وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً و أهم الآثار المباشرة لهذا النوع من الفساد هي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل.

**النوع الثالث:** وهو ما يطلق عليه "الاستيلاء على الدولة"، وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظّمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة العامة إلى قواعد و تعليما تحابي مصالح المفسدين. و الافتراض الأساسي في تفسير هذا النوع من الفساد أنّ التشريعات و السياسات العامة تتأثر بشكل حاسم عن طريق رشوة أعضاء المجالس التشريعية من جانب رجال الأعمال و ذوي المصالح، بمعنى أن السياسات العامة يتم وضعها لصالح تلك الأقليات.

[1]- بوريس ،بيجوفيش.(2005).أراء في الفساد، الأسباب و النتائج ، *مجلة الإصلاح الاقتصادي*، العدد(13)، مركز المشروعات الديجولية، واشنطن ،ص.26.

كما انّه يمكن تصنيف الفساد، باستخدام مجموعة معايير إلى عدة أصناف:

**المعيار الأول**: وهو الفساد من حيث نوع القطاع:[1]

1.**فساد القطاع العام**: وجد القطاع العام لكي يبقي و إنّ بقاءه مرهون بأدائه و فاعليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، ولكن الشكوى كانت ولازالت من الفساد و الهدر الغالب على مؤسسات الدولة، إذ يبدو أن القطاع العام يعدّ مرتعاً للانحرافات الإدارية و السرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص، و تحويل المواقع إلى متاجر يجلب أصحابها المنافع و يستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المؤسسة و الشركات العامة أو تخسر مادامت الدولة هي المالك و القادر على تعويض الخسائر و تغطية السرقات.

2.**فساد القطاع الخاص**: يعم الفساد في مؤسسات الدولة و شركات القطاع الخاص من خلال خطوط الاتصال بينهما، يقول "حلمي أبو العيش": "إنّ الفساد لا يمكن أنّ يحدث من جانب واحد لأنه عملية تفاعلية لا بد لها من طرفين، أي أن شكوى القطاع الخاص من الفساد تعني أيضا أن في القطاع الخاص من يتجاوب مع الفساد العام و يتبادل معه المصالح".

**المعيار الثاني**: يكون حسب درجة التنظيم و هو نوعان:

1.**الفساد المنظم**: و هو ذلك النوع الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة معينة و محددة، تعرف من خلالها مقدار و آلية دفعها و كيفية إنهاء المعاملة.

2.**الفساد العشوائي( غير منظم)**: و هو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق و لا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها و عدم إيقافها مما يجعل الفساد مضاعفاً.

**المعيار الثالث**: من حيث مظاهر الفساد، و يشتمل الفساد من حيث مظهره على عدة أنواع تتمثل في:[2]

1.**الفساد الإداري**: وهو "كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق المصالح شخصية على حساب العامة. مما يؤدي إلى هدر موارد الدولة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي"[3].

---

[1] – ألشمري ،هاشم .و ألفتي، إيثار.(2011).*الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،ص ص.49-50.

[2] – بن عناق ،حنان. و موساوي، زهية.(2006).محاولة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، السعودية، ص.8.

[3]– بن مشري ،عبد الحليم .(2009).*الفساد الإداري مدخل مفاهيمي*، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، ص14.

كما يعرف على أنّه: "كل سلوك يرتبط بالعمل أو الوظيفة يخالف الشرع أو النظام أو العرف سواء كانت المخالفة كبيرة أو صغيرة"[1].

2.**الفساد المالي**: ويشمل تلك الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

3.**الفساد السياسي**: يعرف الفساد السياسي بأنّه: "تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، فمتى تم تغليب المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليلا على وجود الفساد السياسي".

و يؤكد البعض أن جرائم الفساد السياسي تظل محورا و عاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط الفساد الأخرى.[2]

4.**الفساد الاقتصادي**: يعرف الفساد الاقتصادي بأنه:" استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص و تكون المحصلة النهائية لجرائم الفساد تتمثل بتحقيق منافع مادية أو تجنب النفقة أو هدر المال العام" و هذا هو البعد الاقتصادي لهذه الجرائم مما يترتب عليها أثار وانعكاسات خطيرة على الحياة الاقتصادية في الدولة والمجتمع، وإن الفساد يعد من الجرائم الاقتصادية و ذلك لتعلق الجريمة بالمال العام و الثروة الوطنية التي أصبحت في الوقت الحاضر و المستقبل الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول.

[1]- كحيل ،عز الدين .(2009).الفساد مفهومه ومكافحته في التصور الإسلامي، *مجلة الاجتهاد القضائي*، العدد الخامس، ص.27.

[2]- البشري، محمد أمين،.(2007).الفساد و الجريمة المنظمة، *جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*، الرياض، السعودية، ص.51.

## المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد

إن الفساد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحياة العامة للمجتمع ويأخذ الاقتصاد النصيب الأكبر من ذلك لتوفر هذا القطاع على الموارد المختلفة و الهامة ولهذا يصبح مستهدف بكثرة وفي هذا المبحث سنلخص ذلك.

### المطلب الأول: أثر الفساد على المالية العامة

1- الإرادات العامة :يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة، حيث يعمل الفساد على محاباة دافعي الضرائب الذي يستطيعون بفضل المعاملة الخاصة التي يتلقونها من مفتشي الضرائب خفض قيمة التزاماتهم الضريبية، أو التهرب الكامل من دفع الضرائب، فضلا عن التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، وفي الدول النامية يكون عبء الضرائب الحقيقي (أي نسبة المدفوعات المتصلة بالضرائب التي يقدمها دافعوا الضرائب إلى الدخل القومي) أكبر من عبء الضرائب الرسمي، لأن بعض المدفوعات يكون مقرها في النهاية جيوب مأموري الضرائب، كما أن تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة الفساد له آثار غير مباشرة على الأداء الاقتصادي فانخفاض الإيرادات يعني تقليل الحكومة لنفقاتها مثل بناء مشروعات البنية الأساسية وتدني الخدمات التعليمية والصحية.

2- النفقات العامة: كما يؤدي الفساد إلى تشويه عناصر النفقات العامة، إذ يكون من المتوقع أن يبدد السياسيون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، من ذلك مثلا المنتجات التي يتم إنتاجها في أسواق درجة المنافسة فيها منخفضة، والبنود التي يصعب مراقبة قيمتها، لذلك يتجه السياسيون المرتشون إلى الإنفاق على الطائرات المقاتلة ومشروعات الاستثمار واسعة النطاق أكثر مما ينفقون على التعليم والصحة والبحث العلمي وعلى الرغم من أن هذا النوع من الإنفاق قد يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي إلى مدى أبعد من الفئة الأولى.

هذا فضلا عما تمثله نفقات مكافحة الفساد من أعباء على الميزانية العامة تزيد من العجز المالي[1] ويعتبر الفساد بصفة عامة سببا في زيادة التكاليف اللازمة لتوفير الخدمات الحكومية. ولّعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه الدارسة التطبيقية التي قاما بها كل من Tanzi و Davoodi لاختبار علاقة الفساد بكل من حجم الاستثمار العام و الإيرادات العامة ونفقات التشغيل والصيانة ومشروعات البنية الأساسية والإنفاق العسكري وتوصلت إلى النتائج التالية :

[1] – السيد ،مصطفى. زرنوقة، صلاح.( 1999). *الفساد و التنمية ، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية*، مركز دراسة و بحوث الدول النامية ، القاهرة ، ص 3.

– إن الفساد يرتبط طرديا مع الاستثمارات العامة المرتفعة، ذلك أنه عادة ما تتوافر فيها الفرص الجيدة لكبار المسؤولين في الحصول على رشاوى.

– إن الفساد يقلل وبصورة واضحة من الإيرادات العامة، وذلك؛ لأنه يساهم في التهرب الضريبي، وفي التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، وضعف الإدارة الضريبية.

– يقلل الفساد من الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لصعوبة الحصول على عمولات كبيرة في مجال الصيانة والتشغيل، كما يقلل الفساد من الإنفاق على برامج الصحة والتعليم للسبب ذاته ويترتب على نقص الإنفاق صيانة البنية الأساسية تزيد الحاجة إلى إعادة بنائها مع ما يترتب على ذلك من تغذية علاقات الفساد المرتبطة بها، وقد لاحظت إحدى الدراسات أن ارتفاع مؤشر الفساد في بعض البلاد كان مرتبطا بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات العامة وانخفاض الإنفاق على التشغيل والصيانة.[1]

– يشجع الفساد على بناء مشروعات بنية تحتية منخفضة الجودة والكفاءة.

– توجد علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد، وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق حيث يتسم بالسرية التامة من ناحية، وضخامة مدفوعات مما يسمح بالحصول على عمولات ضخمة من ناحية أخرى.

3– أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي : تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفاسدة في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين:

- سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنا بالطلب.

- سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك، مما يفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات و استمراريته، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سّيئة على الاقتصاد.

[1]– المنيف ،ماجد.(1998). التحليل الاقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار و النمو، بحوث عربية اقتصادية، القاهرة، ص. 52.

4- أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار : يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية، أو بالنسبة للمالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك ،ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضلله في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاًء ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات، مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهمار لأسعارها.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي، وخصوصا معظم أفراد القطاع العائلي ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية لكي يمكن المقارنة بينها، وبالتالي اختار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائدا أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر، وبالتالي يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة في تقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين، ومن ثم يتم تجميع الموارد المالية منهم واستثمارها في أوراق مالية ذات معدل عائد معين ومخاطر منخفضة بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق عند حّدها الأدنى.

ولكن ما يحدث عمليا وفي أغلب الأحايين حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي، ممّا يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع، وبالتالي تحقيق الصندوق مكاسب رأسمالية، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة مقابل بيع أسهمها، ثم تنخفض بعد ذلك أسعار هذه الأسهم وتحل الخسارة بعدد كبير من الأفراد من المستثمرين الصغار، كما تنخفض أسعار أسهم صناديق الاستثمار نفسها كما حدث في عدد من البلدان النامية[1].

5- مضاعف الفساد : يمكن القول أن الفساد يغذي نفسه ويخلق لولبا متسعا من العوائد غير المشروعة ويولد ضغوطا لزيادة مدفوعاته بمقادير مضاعفه، وفي ذلك ما يشير البعض إلى مضاعف الفساد على غرار مضاعف الاستثمار عند "كينز" ذلك إن الزيادة الأولية في مدفوعات الفساد يمكن أن تؤدي إلى

[1]- بن حاسن، عبد االله .(2005). *الفساد الاقتصادي أنواعه . أسبابه . آثاره و علاجه*، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، السعودية، ص. 15.

زيادة نهائية تفوق بكثير من الزيادة الأولية، حيث تتساقط آثار الفساد هذه المدفوعات من خلال دورة اقتسامها بين كبار المستفيدين وبين المحيطين بهم، ثم المتوسط الأوسط، ثم المستوى الأدنى، بحيث يصل الجميع قدر من المدفوعات مع اختلاف نسبة ما يحصلون عليه.

وقد تواجه الدول التي حققت قدرا من التنمية في ظل الفساد آثار عكسية في المستقبل، حيثُ تتحول الأنشطة المنتجة إلى صراع غير منتج على المغانم، وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخا، وحتى لو تحركت الحكومة لاحتوائه فإنها ستواجه مقاومة شديدة كما هو الحال في روسيا حاليا حيث تكون قد اكتملت الدائرة الخبيثة للفساد.

6- عدم عدالة التوزيع :يقلل الفساد من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد وذلك تقتصر فرص الربح على ذوي المناصب الرفيعة دون باقي أفراد المجتمع مما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويؤدي إلى تثبيط الهمم وانخفاض الحافز لدى الشرفاء، طالما أن ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة، ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض ثقة الأفراد في الحكومة، ممّا يؤدي إلى حدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار، كما يترتب على ذلك تغير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع كالمشروعات الخدمية والسياحّية والمضاربة على العملات.

7- التضخم :يؤدي الفساد إلى زيادة تكلفة الأعمال نتيجة ما تدفعه المشروعات من رشاوى وعمولات حتى يسمح لهم ببدء النشاط، وما تدفعه عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات الحكومية، مما يترتب عليه رفع أسعار السلع والخدمات، حيث يعمد المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناجمة عن الفساد أو الوقت الضائع في دوال التكاليف مما يزيد من التكلفة الإجمالية للإنتاج ويترتب على ذلك سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية داخل الاقتصاد فالمستهلك يدفع سعرا للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية بسبب مدفوعات الفساد الإضافية، وتتأثر بذلك الكفاءة التوزيعية، لأن جزءا هاما من السعر الذي يدفعه المستهلك والاقتصاد عموما لا يقدم لمنتجي السلعة أو الخدمة أو حتى الحكومة و إنما إلى وسيط بينهما يستحوذ على مبالغ إضافية بسبب موقعة في علاقة التبادل[1].

[1]- المنيف ،ماجد.(1998). نفس المرجع السابق ، ص ص .50-51.

## المطلب الثاني: أثار الفساد على الاستثمار

إن للفساد أثار اقتصادية على الاستثمار المحلي، وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا انتشر الفساد فان الاستثمار المحلي ينخفض، والاستثمار الأجنبي يتردد لأن رجال الأعمال الراغبون في الاستثمار يبحثون عن البيئات الصالحة التي تقدم لهم تسهيلات تمكنهم من تنفيذ مشاريعهم بأقل التكاليف بغية تحقيق أرباح وينفرون من البيئات الفاسدة التي تعرض عليهم التكاليف و أعباء إضافية قبل الشروع في مشاريعهم الاستثمارية من خلال العراقيل الإدارية للحصول على الوعاء العقاري ثم الوثائق المرتبطة برخص الاستثمار والحصول على الماء والكهرباء والهاتف، فالفساد يعرقل الاستثمار ويخفض وتيرته، ويهرب رؤوس الأموال ويجعل البيئة الاقتصادية غير تنافسية وغير مؤهلة لجلب الاستثمار.

وتعمل شركات الدول الكبرى عادة على تحديد معايير دقيقة لتسمح بنقل رؤوس أموالها للاستثمار في أي بلد وتلجأ إلى دراسة كل المعطيات ذات الصلة بالبلد المعني وتتولى هذه العملية هيئات تحقيق دولية حول المخاطر، وأجواء الاستثمار وتحدد المعطيات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية للدول المستقبلة للاستثمار والتوظيف المالي المرتبط أساسا بـ: الظروف السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي وفعالية الجهاز الإداري، والسلطة القضائية واستقرار التشريعات وتشمل هذه المعطيات:[1]

- المعطيات ذات الطابع السياسي الاجتماعي: مثل اللغات المتعددة، الممارسة الديمقراطية، المحاباة، فعالية المرافق العمومية، مؤشر الفساد، استقلالية القضاء، كفاءة العدالة، حماية الملكية والاتفاقيات التجارية، استقرار القوانين، الديانات، عدد الانقلابات، الاغتيالات السياسية، الاضطرابات في قطاع الشغل مع أو بدون عنف، المستوى التعليمي و الصحي....الخ
- المعطيات ذات الطابع الاقتصادي: مثل كلفة العمل، نسبة النمو، نسبة التضخم، نسبة الفائدة والصرف، وضعية الميزان التجاري والمدفوعات، الضغط الجبائي. محيط الأعمال وبيئته، فعالية النظام البنكي والمصرفي، حماية حقوق المستثمرين، حرية تحويل الأموال...الخ؛

إن النمو الاقتصادي لأية دولة يتأثر بالفساد باعتباره شديد الأثر على مناخ الاستثمار وتكلفة المشاريع المراد انجازها وقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية وقد يعطلها لأن المستثمرين لا يجدون البيئات المناسبة للعمل في أجواء الشفافية، بل يعتبرون أن الفساد هو بمثابة ضريبة على أعمالهم وعنصرا مهما في رفع مستوى المخاطرة التي تقترن باستثمارهم.

[1] إمنصوران، سهيلة.(2006). *الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي*: حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة الجزائر،ص.55.

فالفساد يعيق تدفق الاستثمارات و هناك" علاقة وطيدة بين انتشار الفساد و انخفاض مستويات الاستثمار و النمو الاقتصادي فالفساد يقلل من فعالية السياسة الصناعية و يشجع ظهور الأعمال التي تعمل ضمن القطاعات غير الرسمية".

يقل العائد على الاستثمار بسبب ادخار المستثمرين للعمولات و الرشاوى المدفوعة للجهات المحتكرة للحصول على التراخيص و منه" ترتفع التكلفة و ينخفض العائد على الاستثمار و يتأثر النمو الاقتصادي سلبا و هذا بدوره يؤثر على الابتكار و يثبط الجهود لإنجاز مشاريع استثمارية جديدة و من ثم زيادة البطالة".

ولا شك أن الفساد يساهم في تدني مستوى الاستثمار العام محليا وأجنبيا بسبب هذه الأعباء الإضافية (الرشاوى والعمولات) التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها إلى الحدود غير المعقولة، أو تجعل الغش ينتشر بشكل كبير يؤدي إلى تدني مستوى أداء هذه المؤسسات وينعكس بالتالي على نوعية الانجاز.

وفي دراسة مورو 1995 حدد الارتباط السلبي بين الفساد ونسبة الاستثمار ومن بين (67) دولة خلال مرحلة (1960-1985) وجد الباحث أنه لو دولة مثل مصر، الأرجنتين لها 10/4 في مؤشر إدراك الفساد قامت بتطوير فعالية الجهاز الإداري وخفضت نسبة الفساد وحصلت على نقطة 10/6 فان نسبة الاستثمار ترتفع إلى 3% ونسبة النمو إلى 0.5%.

إن البيئة الاستثمارية التي يتحكم فيها ولا تخضع لمعايير قانونية وتنظيمية واضحة وشفافة وفعالة، بحيث يكون الفساد هو الآلية المثلى للحصول على التراخيص، والأوعية العقارية، وغيرها من متطلبات العملية الاستثمارية لا تكون بيئة جالبة للاستثمار أبدا بل تكون بيئة طاردة له.[1]

و من الواضح أنه مهما تبلغ القوانين والتنظيمات درجة من الفعالية في دعم الاستثمار وتقديم الحوافز والتسهيلات إلا أن أثر ذلك يكون بسيطا حيث" تكون تكلفة الرشاوى المدفوعة أكبر من الحوافز المقدمة".

إذا انتشر الفساد في بلد ما ماذا تعمل المؤسسات الموجودة في الساحة الاقتصادية؟ أو الراغبة في الدخول إليها؟ إما أن تنسحب أو تخصص مبالغ معينة "تكاليف إضافية" تضعها في متناول الفاسدين في إطار تحقيق سنة 2008 من قبل منظمة الشفافية الدولية(2700) إطار مسير في (26) بلدا، هناك (02) من(05) مستجوبين صرحوا أنهم دعوا خلال السنة الماضية لدفع عمولات في إطار علاقتهم مع مختلف

[1] يحي مناصري .(2012). *قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، ص.69.

الهيئات ذات الصلة ، مثل الجمارك، مصالح الجباية، العدالة، الأمن، مصالح تسجيل العقود و تقديم الرخص، إضافة إلى بعض المصالح القاعدية.

وفي نفس الإطار هناك تحقيق أخر ضم (1000) مسير، هناك (01) مقابل (05) أكد أنه ضيع عقدا (صفقة) بسبب العمولة التي فدمها المنافس وثلثهم يعتقد أن ظاهرة الفساد استفحلت و تفاقمت. وهناك نظريات اقتصادية دعت إلى تشجيع المؤسسة على التأقلم مع الفساد لأنها مضطرة إلى النشاط وإلا أفلست وما دام هناك ترابط بين النشاط والفساد لأن الحصول على الوثائق وتسريع الإجراءات لا يتم بالطرق الشفافة ويحتاج إلى تقديم رشاوى وعدم تقديمها يودي إلى عدم النشاط ومن ثمة عدم الربح وعليه انتهاء المؤسسة اقتصاديا فالمؤسسة مضطرة إلى التعامل مع الرشوة فأنصار مدرسة Helping Hand اعتبروا أن تقديم الرشوة عبارة عن آلية مساعدة للمؤسسة.

## المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي

بعدما اتسعت دائرة الفساد وتشابكت حلقاته بدأ يهدد الموارد البشرية و الاقتصادية للمجتمعات والدول، حيث أنه لا توجد دولة سواء كانت متقدمة أو نامية تخلو من الفساد و بأشكاله الإدارية و المالية.

### المطلب الأول: الخريطة العالمية للفساد

بتوظيف مؤشر مدركات الفساد CPI المشار إليه، و باعتماد عينة البحث متكونة من (158) دولة بالإمكان عرض خريطة الفساد العالمية لعام2010 كما هي عليه في الجدول التالي:

**الجدول رقم(1-1).خريطة الفساد العالمية لعام 2010**

| المجموعة(العينة) | عدد الدول في المجموعة | متوسط المؤشر CPI في المجموعة | المدى | أدنى مؤشر في المجموعة | أعلى مؤشر في المجموعة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 19 | 3.8 | 6.2 | (1.5) | (7.7) |
| الدول الأسيوية | 28 | 3.9 | 7.9 | (1.4) | (9.3) |
| روسيا و الجمهوريات السوفيتية سابقا | 15 | 2.8 | 3.4 | (1.6) | (5.0) |
| الدول المستقلة حديثا | 6 | 4.6 | 3.3 | (3.2) | (6.5) |
| الدول الأوربية | 25 | 6.6 | 5.8 | (3.5) | (9.3) |
| الدول الأمريكية | 29 | 4.2 | 6.9 | (2.0) | (8.9) |
| الدول الإفريقية | 35 | 2.8 | 4.1 | (1.7) | (5.8) |
| **المتوسط العام** | | **4.1** | | | |

**المصدر**: مؤسسة الشفافية الدولية.(2012).

يكشف الجدول ذو الرقم (1-1) عن المسائل مهمة جداً تخص الفساد على مستوى العالم. فأولا لا يوجد دولة نظيفة مائة بالمائة على الإطلاق. و على وفق متوسط المؤشر فإن أكثر الدول الأوربية إذ تحتل المرتبة الأولى بقيمة (6.6) تليها الدول المستقلة حديثا ثم الدول الأمريكية ثم الدول الأسيوية ، و تعد الدول العربية ثاني أكثر الدول في المتوسط فساداً بعد الدول الإفريقية و روسيا و الجمهوريات السوفيتية سابقا.

و أن مؤشر متوسط الفساد CPI للدول العربية البالغ (3.9) أقل من ذلك المتوسط العالمي (4.1) مما يشير إلى ارتفاع مستويات الفساد و أنه أعلى من المتوسط العالمي.

و يلاحظ من الجدول كذلك أن هناك تبايناً في مستويات الفساد بين الدول داخل المجموعة الواحدة والذي يكشف عنه (المدى)، إذ أن هذا التباين شديد في كل من الدول الأسيوية و الأمريكية و العربية والأوربية، بينما هو معتدل في المجموعة الأخرى.

- **تطور الفساد خلال العقد المنصرم:**

إذا كان الوضع الحالي للفساد في عام2010 كما صوره الجدول ذو الرقم (1). ترى كيف كان الوضع قبله ؟ و كيف يمكن تقييم مجهود الدول و المجموعات الدولية في مواجهة الفساد و مدى جديتها في الحد منه؟ لعل الصورة تتضح و نخرج بإجابات قاطعة على هذه التساؤلات عبر استطلاع الجدول التالي

**الجدول(1-2).تطور وضع الفساد بين 2005 و 2010.**

| المجموعة(العينة) | عدد الدول في المجموعة | متوسط مؤشر CPI في المجموعة في عام 2005 | عدد الدول التي أنخفض فيها الفساد عام 2010 نسبة إلى عام 2010 | عدد الدول التي ازداد فيها الفساد عام 2010 نسبة إلى عام 2005 | عدد الدول التي لم يتغير فيها وضع الفساد عام 2010 نسبة إلى عام 2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 19 | 3.9 | 6 | 13 | صفر |
| الدول الأسيوية | 28 | 3.9 | 14 | 13 | 1 |
| روسيا و الجمهوريات السوفيتية سابقا | 15 | 2.9 | 7 | 8 | صفر |
| الدول المستقلة حديثا | 6 | 4.1 | 5 | 1 | صفر |
| الدول الأوربية | 25 | 6.9 | 6 | 17 | 2 |
| الدول الأمريكية | 29 | 4.1 | 14 | 12 | 3 |
| الدول الإفريقية | 35 | 2.8 | 17 | 14 | 4 |
| **المتوسط العام** | **157** | **4.1** | **69** | **78** | **10** |

**المصدر**: مؤسسة الشفافية الدولية.(2012).

يكشف الجدول الرقم 2.1. أن مستوى الفساد في العالم لم يتغير عبر الفترة 2005-2010 إذ إن المتوسط العالمي (4.1) بقي على حاله. لكن ظهر أن هنالك ثلاث مجموعات دولية ( أفريقيا، أمريكا الدول المستقلة حديثا) حققت تقدما في مجال الحد من الفساد إذ ارتفع مؤشر مدركات الفساد في أكثر من (50%) من دولها، بينما ازداد وضع الفساد سوءاً في كذلك ثلاث مجموعات دولية (العربية، روسيا والجمهوريات، و الأوربية) إذ انخفض مؤشر مدركات الفساد في أكثر من(50%) من دولها. وبقي وضع الفساد ثابتاً في المجموعة الأسيوية فقط.

## المطلب الثاني: الفساد في المراحل المختلفة من التنمية

يتم أخذ البيانات عن الفساد من مؤشرات مدركات الفساد لعام 2012 الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية كتحالف مالي ضد الفساد، ويعتبر مؤشر مدركات الفساد ( Corruption Perception Index) المؤشر الأكثر استخداما لقياس الفساد في أنحاء العالم بحيث يصنف البلدان والأقاليم بناءا على مدى فساد القطاع العام ويتراوح سلم مؤشر CPIما بين 0-100: حيث 0 يعني أن البلد ينظر إليه أنه "فاسد للغاية" ، و100 يعني أنه "نظيف للغاية"، ويشير رتبة البلد وضعه النسبي مقارنة ببلدان وأقاليم أخرى المدرجة في المؤشر، وقد تم اعتماد الفساد الحاصل في القطاع العام فقط في إعداد المقياس بالنظر إلى تجسيدها أكثر للواقع وتوفرها تقريبا بجميع البلدان (CPI 2013) للحصول على منظور جيد لظاهرة الفساد على البلدان، يتم إجراء تحليل مقارن بحيث يتم تجميع البلدان من تقريبي التنافسية العالمية 2013-1/.2014

من المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقسم البلدان إلى خمس فئات بدلالة مرحلة التنمية التي يتواجد فيها كل بلد إلى:[1]

- المرحلة 01: 38اقتصاد مبني على العوامل، والانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 يضمن 17 بلداً؛
- المرحلة 02: 33 اقتصادا مبني على الكفاءة، و المرحلة الانتقالية من المرحلة 2 إلى المرحلة 3 تضمن 21 اقتصادا؛
- المرحلة 03: 35 اقتصادا مدفوع بالابتكار .

[1]Simona, Roxana Ulman and Gimia, Virginia Bujanca.(2014). *The corruption Influence on the Macroeconomic Environment,* 21st International Economic conference, Romania.p427.

ويتم تصنيف البلدان على أساس المراحل الثلاثة للتنمية ( المراحل 1،2،3)، وعليه يتم تحليل البلدان على أساس :

- المرحلة 01: اقتصاديات مدفوعة بالعوامل:

بنغلاديش، البنين، بوركينافاسو، الكاميرون، غانا، زامبيا، تنزانيا، السنغال، موزنبيق، الهند، نيجيريا، ملاوي، مدغشقر.

- المرحلة 02: اقتصاديات مدفوعة بالكفاءة تمثلت في:

البوسنة والهرسك، بلغاريا، الصين، جنوب أفريقيا، جاميكا، الإكوادور، صربيا، رومانيا، مصر، كولومبيا، تايلند، تونس، أوكرانيا.

- المرحلة 03: اقتصاديات مدفوعة بالابتكار وهي:

ألمانيا، أستراليا، كندا، الدنمارك، إيطاليا، إيرلندا، هونكونغ، تايوان، إسبانيا، فرنسا، البرتغال، قطر، الإمارات المتحدة العربية، نيوزلندا، اليابان.

**الشكل (1-1).مستوى الفساد في المرحلة الأولى: (المدفوعة بالعوامل)**

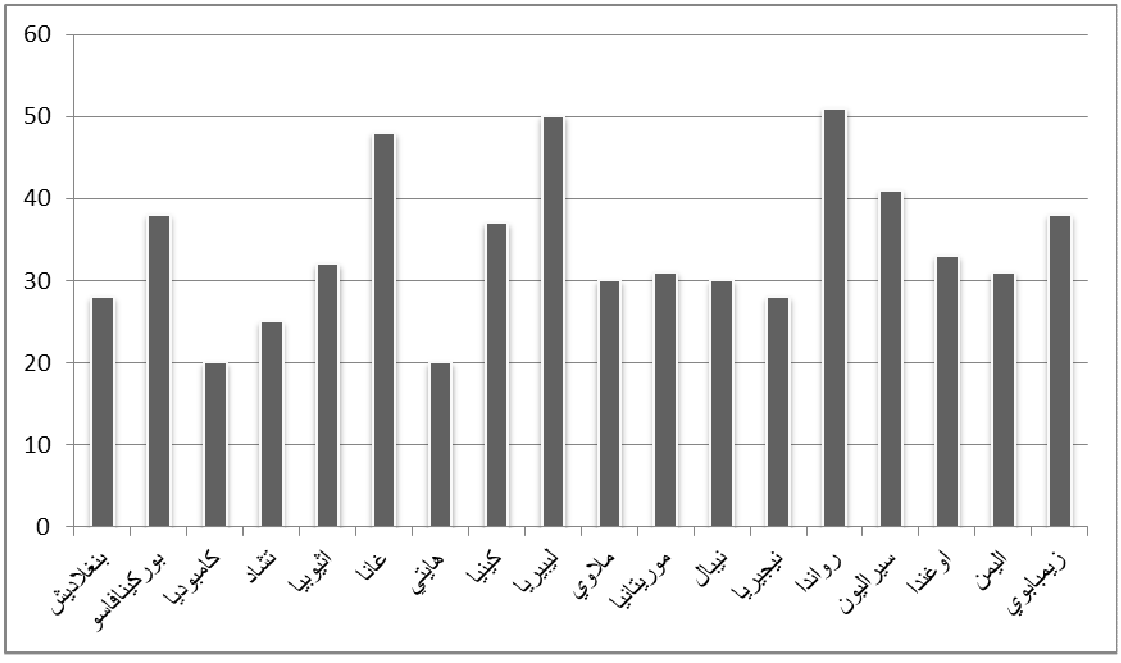


**المصدر**: مؤشر مدركات الفساد 2013

لا تتعدى قيمة 50 باستثناء رواندا الذي تعدى مستوى الفساد. وفقط 3 بلدان تجاوزوا مستوى فساد أعلى من 40: السنغال ( 41)، ليسوتو(49)، وغانا(46)، فيهذا السياق تبدو البيانات جيدة لكن عند مقارنتها ببلدان أخرى فإن مراحل تنموية أخرى فإن الحقيقة لا تبدوا أنها تدعو إلى التفاؤل، ويشر إلى أن

هذه الأرقام لا تقترب حتى إلى قيم متوسطة من CPI هذا يعني أنه بالنسبة لأفضل سجل يساوي 100، فان هذه البلدان ستخسر أكثر من النصف.

وقد سجلت اليمن(18)، هايتي(19)، غينيا(19)، وتشاد(19) أدنى الدرجات، ولم تكن قادرة حتى على بلوغ 20% من قيمة CPI، في ظل هذه الظروف يمكن ملاحظة انخفاض أعمدة تقريبا في الجانب الأيسر من الشكل (1-1)، مما يعنى أن تلك البلدان يمكن أن توصف بأنها "شديدة الفساد"، وفي المتوسط نسجل تلك البلدان في هذه المرحلة قيمة تعادل 30،4 تقريبا.

الشكل (1-2) يمثل: الفساد في المرحلة الأولى: الاقتصاديات التي تقودها العوامل بالانتقال إلى المرحلة الثانية للتنمية: الاقتصاديات المدفوعة بالكفاءة.

يبدو أن الأشياء ليست أفضل حالا. حيث أن أعلى قيمة لـ CPI في هذه المرحلة تتجاوز أفضل قيمة للمؤشر في المرحلة السابقة بنحو 5نقاط تقريبا، حيث نسجل أعلى قيمة لرأس الأخضر(58)، المور توس (52)، ناميبيا (48)، أما الجزائر فقط سجلت قيمة لـ CPI مساوية لـ41، أول نصف في القيمة القصوى لـ CPI. ويبدو أن أغلبية البلدان في هذه المرحلة تسجل قيما تتراوح ما بين 30إلى 45، باستثناء كل من جمهورية الدومنيك (29)، غواتيمالا(29)، البارغواي (24)، وأكرانيا (25). أما متوسط قيمة CPI للمجموعة هي 38،5.

**الشكل (1-2). الفساد في المرحلة الثانية: الاقتصاديات المدفوعة بالكفاءة.**

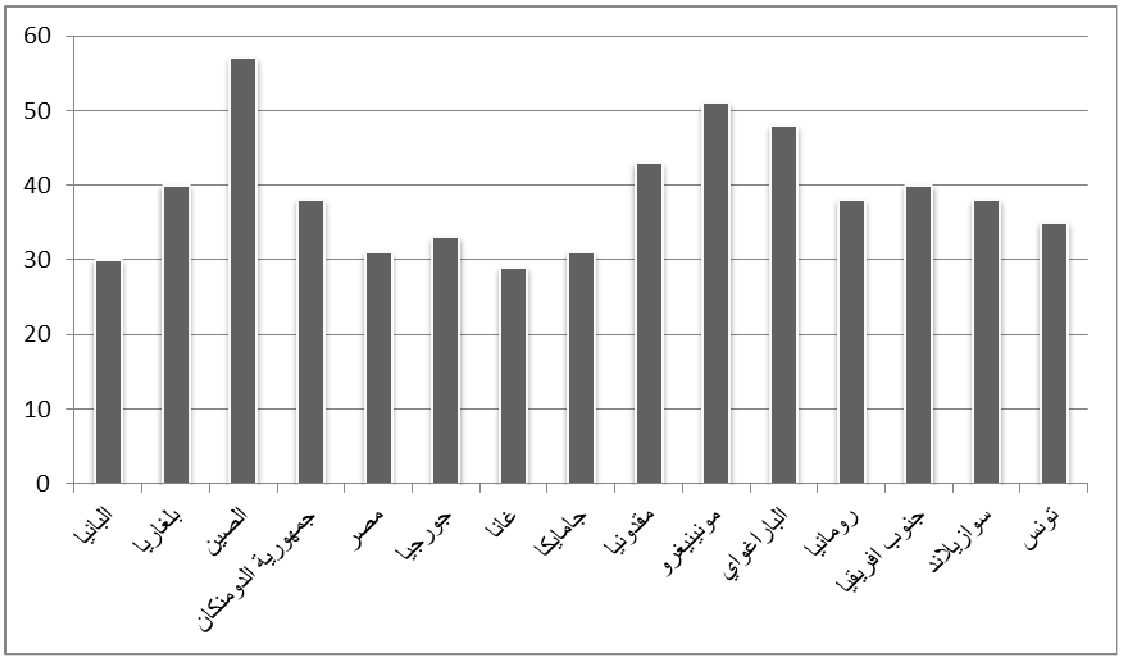


**المصدر**: مؤشر مدركات الفساد 2013

في المرحلة الثالثة: يبين الشكل (1-3). الاقتصاديات المدفوعة بالابتكار. يبدو أن الأمور مختلفة، بحيث أن ميزان الفساد يظهر بأنه يميل إلى الارتفاع في الجانب الأيمن من الشكل التالي، مما يعني أنها "شديدة الشفافية" أو "غير فاسدة". وقد سجلت هذه المجموعة أقل قيمة لـ CPI في اليونان (40)، إيطاليا(43)، التشيك(48)، في حين أن أغلبية الدول في هذه المرحلة سجلت مستوى أعلى من 70، وهي بلدان أقرب ما يقال عنها أنها أبعد بكثير عن الفساد حيث سجلت نيوزلندا (91)، الدنمارك(91)، فلندا(89) كأعلى قيمة لـ CPI . أما في المتوسط فقد سجلت المجموعة ككل في هذه المرحلة قيمة تعادل 70،6.

**الشكل(1-3).الفساد في المرحلة الثالثة: الاقتصاديات المدفوعة بالابتكار**

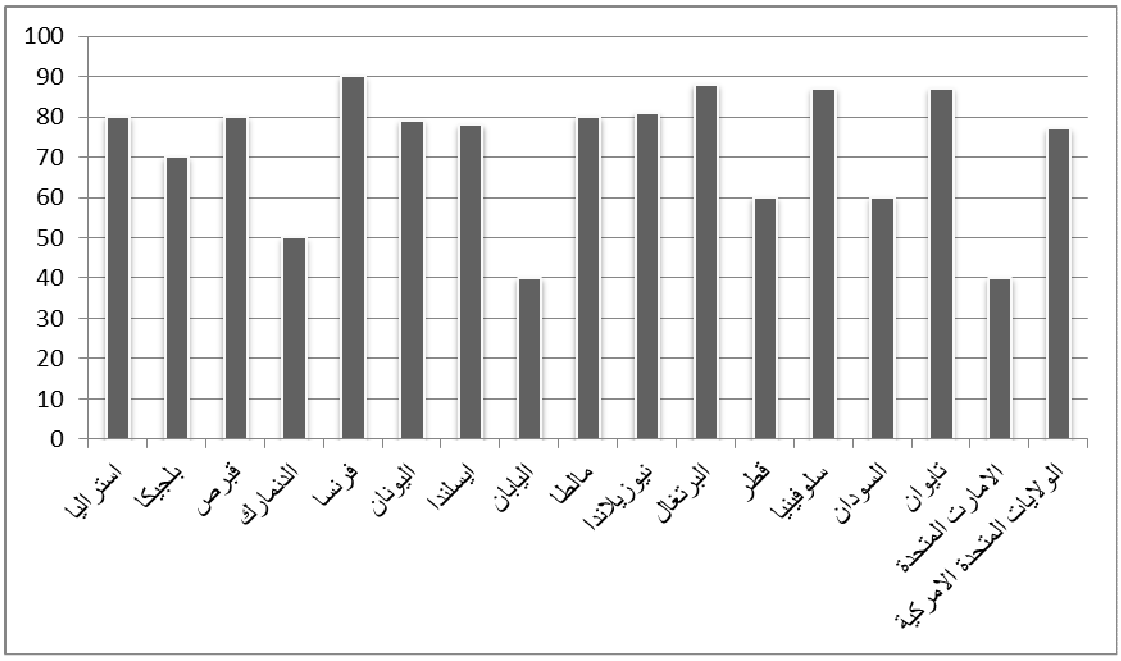


**المصدر**: مؤشر مدركات الفساد 2013

من أجل إجراء مقارنة أفضل بين المراحل الثلاثة للتنمية نلجأ إلى الشكل(1-4). حيث نلاحظ أن هنالك فوارق كثيرة بين مؤشرات الفساد لكل مرحلة من مراحل التنمية خصوصا في المرحلة الثالثة (الاقتصاديات المدفوعة بالابتكار) مقارنة مع المرحلتين السابقتين التي يبدو أنهما لا يختلفان كثيرا بدلالة مؤشر الفساد فمن خلال الشكل يبدو أن المرحلة الثالثة تتجاوز القيمة المتوسطة للمرحلة الأولى بنحو 40،2 نقطة، و32،1 نقطة مقارنة بالمرحلة الثانية.[1]

[1] Simona, Roxana Ulman and Gimia, Virginia Bujanca.(2014).Op cit.P430.

**الشكل (1–4).مقارنة متوسط مؤشر الفساد للمراحل الثلاثة في التنمية.**

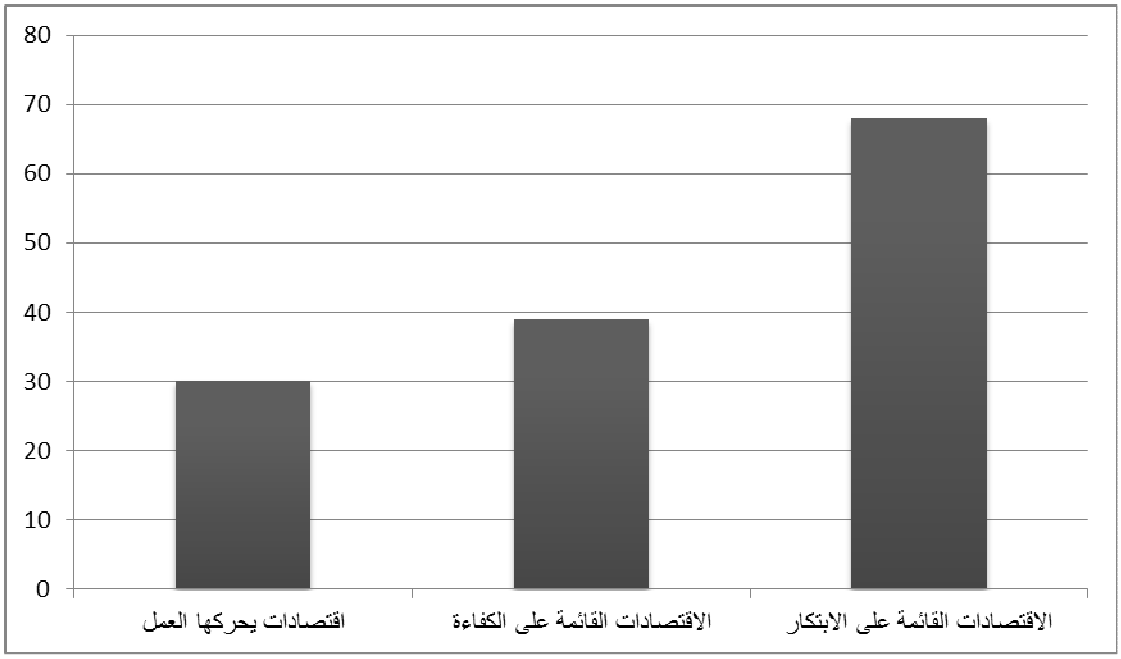


**المصدر**: مؤشر مدركات الفساد 2013

## المطلب الثالث: استعراض الأدبيات

ركزت غالبية الأدبيات الاقتصادية سواء في جانبها النظري أو التجريبي في معرض دراستها و تحليلها لأثار الفساد على تحيل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، من منطلق أن النمو الاقتصادي يمثل المكون الأكثر تعبيراً عن الجانب الاقتصادي في أية دولة من الدول.

و إذا كان مفهوم الفساد قد توضح لنا، فإن مفهوم النمو الاقتصادي لا يحتاج إلى عناء كبير في فهمه. إذ يزخر الأدب الاقتصادي بكتابات الكثير من رواد الاقتصادي الذين تناولوا الموضوع. وكتصور عام، فإن النمو الاقتصادي يجسد التغيرات الايجابية في الإنتاج القومي. وإن معدل النمو يمثل درجة هذا التغير.

هناك العديد من التساؤلات تثار بهذا الخصوص منها هل هناك هل هناك علاقة بين الفساد والنمو؟ وإذا ما كان هناك علاقة فما اتجاهها؟ وما طبيعتها؟

و مما يفيد بصدد إعطاء إجابات على هذه التساؤلات الاستعانة بكل من الشواهد التجريبية والأطروحات النظرية. وتتفق أغلب الدراسات على أن للفساد تأثيرا سلبياً في النمو، فقد وجد من خلال دراسة تجريبية ل97 دولة لعام 1997 أن الدول من ذوات الفساد العالي (مؤشر مدركات الفساد منخفض) تميل إلى أن تمتلك حصة متدنية للفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Capita ومعدل نمو منخفض، و قد ظهر معامل الارتباط في هذه الدول بين الفساد و النمو(-0.80)[1]، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد

[1]- Treisman ,D .(2000). *The causes of corruption , journal of public economics,* vol. 76.pp.399-458.

ب(2) نقطة يرفع من معدل النمو(0.5)نقطة. ووجد،2001 من خلال عينة من (47) دولة أن تزايد مستوى الفساد ب(1%) ينخفض معدل النمو ب(0.67%).

هذه العلاقة السلبية بين الفساد والنمو تتجسد من خلال الأثر و بالتالي عندما يؤثر الفساد سلباً في الاستثمار فإنه بالضرورة ينتقص من النمو.

و يؤثر الفساد في الاستثمار بطرق مختلفة: على اجمالي الاستثمار، حجم و تشكيلة الاستثمار الأجنبي المباشرFDI ، حجم الاستثمار العام، وأخيراً طبيعة الانفاق الحكومي و المشاريع( البرامج) الاتفاقية.

وقد تكشف للعديد من الدراسات التجريبية وجود تأثير سلبي معنوي للفساد على معدل الاستثمار القومي كما أن هناك تأثيرات سلبية مهمة على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر و هيكلته، إذ أن ارتفاع مستوى الفساد بنقطة واحدة يخفض من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ب(11%). هذا الانتقاص مؤذ للنمو في ظل استحضار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم من خلال قنوات عديدة في تحفيز النمو الاقتصادي عبر نقله للتكنولوجيا و تحسين إنتاجية الاستثمار المحلي و توفير رأس المال الضروري للعمل الماهر[1]، فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في الدول ذات الفساد العالي نحو المشاريع المشتركة و التي تنقص من معدل الاستثمار القومي.

و قد يحصل أن يكون هناك احتمال أن يزيد الفساد من الاستثمار العام بسبب سهولة التلاعب به من قبل القوى السياسية و الرموز( الشخصيات) البيروقراطية، فإنه يدفع بإنتاجية هذا الاستثمار نحو الانخفاض بسبب متدنية من البنى التحتية مما تنعكس في انخفاض الا في القطاع الخاص واضطراره إلى التعويض عن هذا التدني.

كما يترك الفساد أثره السلبي على النمو إذا نجم عنه تحفيز الأشخاص الموهوبين للاتجاه نحو البحث عن الريع Rent-seeking و الأنشطة الأخرى غير المنتجة بدلاً من الأنشطة المنتجة.

وعادة ما ينجم عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، و من ثم انخفاض في التحصيل الضريبي و الايرادات العامة[2]،مما ينعكس في قدرة ضعيفة للدولة على الانفاق وخصوصا على الجانب الاجتماعي (الصحة و التعليم) و الذي يعد وثيقة الصلة ب النمو. ناهيك عن أن الفساد يقود عادة إلى انفاق عسكري أعلى و الذي تكون نتائجه سلبية على النمو.

وقد يدفع الفساد إلى تشويه الهيكل الصناعي باتجاه المشاريع الكبيرة الحجم و في غير صالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، علماً أن حجر الزاوية في عملية النمو هو المشروع و خاصة الصغيرة لأنه يمثل مصدر الوظائف

1- Borensztien ,E. De Gregorio, and J W ,Lee. (1998). *How does foreign Direct investment affect economic growth* , journal of international economics, vol.45,pp .115-135.

2- Johnson, S. et al. (1999). *Corruption, public finance and the unofficial economy*, WB discussion paper no.2169.

الجديدة لأنه أقل كثافة برأس المال و اعتماده على حجم كبير من قوة العمل. فالفساد مؤذ لهذه المشاريع في أكثر من اتجاه، لعل أحدها أنه يجفف مصادر التمويل و الائتمان موجه نحوها بسبب أن الائتمان يستند على طول الذراع ، الأمر الذي يجعل جل الائتمان موجه صوب المشاريع الكبيرة لأنها قادرة على دفع الرشوة. و أنه في الكثير من الأحيان يتوقف مصير و بقاء المشروع و بقاؤه على قدرته في النفاذ على سوق المال.

و المشاريع الكبيرة ترى في الفساد مصلحة و فائدة لأنه بالنسبة لها من الوع المخفض للكلفة إذ إنه يمكنها من الاستفادة من عوائد الاحتكار و اقتصاديات الحجم خلال الحصول على تراخيص متنوعة أو التحرر من الإجراءات المزعجة. هذا الوضع(التحرر من القيود و الإجراءات الحكومية) دفع البعض إلى عدّ الفساد نشاطا مهذباً مفيداً للنمو خصوصاً في عالم محكوم بحكومات سيئة إذ إنه سيعجل من دوران عجلة التجارة و يحافظ على الأجور عند مستويات متدنية و يخصص الاستثمار و الوقت إلى المستخدمين الاكثر كفاءة بينما الفساد ب النسبة للمشاريع الصغيرة يعدّ من النوع المزيد للكلفة لأنه يمثل مدفوعات لا تساهم إلى الإنتاجية أو الربحية و إنما هو ضروري للبقاء فقط. و إذا ما تسبب الفساد في تزايد الكاف التشغيلية بشكل كبير فيحتمل أن يدفع ببعض المشاريع الخروج من السوق (الصناعة).

و تشير الدراسات المعروضة آنفاً إلى وجود علاقة سببية بين الفساد و النمو الاقتصادي و أن اتجاهها هو من الفساد إلى النمو[1].

لكن هناك جزءاً من البحث العلمي ينهج منهجاً مخالفاً تماماً، إذ يرى في الفساد أنه نشاط مستقيم و من الممكن أن يكون مفيداً للنمو و ذلك من خلال نوعين من الآليات: النوع الأول عبر تفادي التأخيرات والإجراءات البيروقراطية. و الثاني، زيادة الحافز وارتفاع الكفاءة للمستفيدين من الموظفين الحكوميين.

عموما يمكن القول أن الفساد آثاراً ضارة في النمو الاقتصادي و ليس هناك أية حجة عملية أو مجال لتوسيع حصوله.

[1]- Mauro, P.(1995). *Corruption and Growth, Quarterly* Journal of Economics, Vol.110, pp.681-712.

**خاتمة:**

من خلال ما تقدم، يظهر أنّ الفساد بجميع أنماطه من رشاوى و اختلاسات و ابتزاز و ما إلى ذلك، ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان دون المتقدمة منها، و تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد و انتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد في نموه في الدول النامية تختلف إلى حد كبير عن العوامل المساعدة في نموه في الدول المتقدمة، إلى أنّ طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، وعلاوةً على ذلك فإنّ قدراً كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه مؤسسات الدول الصناعية بصور مختلفة، ولم تسهم سياسات التحول نحو الديمقراطية و الأخذ بسياسات السوق و عمليات الخصخصة في التخفيف من نمو هذه الظاهرة بل على العكس من ذلك، فقد ساعدت في نموها، وذلك يعود إلى عدم مواكبة أو مصاحبة هذا التحول حدوث التطوير في القوانين المعمولة بها في تلك الدول و كذا الأدوات التي بتطلبها هذا التحول، كما أنه من غير الممكن قياس مدى انتشار الفساد بصورة دقيقة في دولة ما و مقارنتها بأخرى، وإنما يتم ذلك في الغالب بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية (مبدأ السرية و التواطؤ)، ونادراً مما يتم الكشف عن مثل هذا العمليات و خاصةً منها تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا ( فساد القمة– الفساد الكبير).

**مقدمة:**

تتسم الاقتصاديات العربية في معظمها بخصائص هيكلية تكاد تكون مماثلة، مما يدل على أنها في معظمها وبفروقات فردية بسيطة دخلت هذا القرن بتحدياته الجمة على هيئة اقتصاد واحد مكرر اثنان وعشرون مرة، ولعل الطرح الأساسي هنا أن أي من منظري الاقتصاد في العالم العربي أو خارجه لا يمكنه أن يدعي بوجود اقتصاد عربي بارز، في حين أن الظاهر للعيان أننا أمام اقتصاديات عربية مفككة ولعل أهم السمات الرئيسية لهذه الاقتصاديات أنها تكاد تكون جميعا اقتصاديات صغيرة مفتوحة ( Small open Economies) .

والملاحظ أن اقتصاديات البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية تعاني في ضعف الهياكل الاقتصادية والاعتماد على قطاعات الإنتاج الأولى كمصدر رئيسي للناتج القومي، وصناعة نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان مقارنة بالبلدان المتقدمة.

كما نلاحظ أن متوسط دخل الفرد في البلدان العربية البترولية يزيد عنه في البلدان العربية غير بترولية، والفجوة بين المتوسطين زادت اتساعا منذ السبعينيات، كما أن الإنتاج الزراعي لا يمد العالم العربي بكل احتياجاته الغذائية، واتسمت الفجوة الغذائية بالاتساع خلال العشرين سنة الماضية، وذلك بالرغم من توفر الموارد الزراعية الضخمة وغير المستغلة، ومع ذلك فإن الاقتصاديات العربية قد شهدت تطورات هامة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإذا ما تتبعنا تطور الاقتصاديات العربية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن نجد أن هذا التطور كان من خلال عدة مراحل من الطفرة النفطية التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية، حيث اصطدمت بالركود العالمي في النصف الأول من الثمانينيات من خلال التدهور في الناتج المحلي مما أدى إلى التوجه إلى ترشيد الإنفاق وتنويع الإيرادات الأمر الذي ساعد على التحسن الاقتصادي ، أما المرحلة الأخيرة عاودت الاقتصاديات العربية انتعاشها وعرفت تحسننا طفيفا رغم حالات التراجع في نهاية التسعينات، إلى غاية الأزمة الحالية، وذلك بعد انهيار أسعار النفط من ما يفوق 140 إلى ما يقارب 40 دولار للبرميل.

و في معالجتنا لإمكانيات ومقومات الاقتصاديات العربية، فسنتناول في المبحث الأول أما في المبحث الثاني أهم الخصائص للبلدان العربية ومن ثم في المبحث الثالث دراسة مكانة البلدان العربية، ومعرفة واقع التنمية في الوطن العربي.

# المبحث الأول: خصائص البلدان العربية

قبل التعرض إلى القطاع المالي العربي و خصائصه و طبيعته من الأهمية بمكان التعرض إلى خصائص بيئة الذي يتواجد فيها القطاع المالي و المصرفي العربي.

## المطلب الأول : إمكانات البلدان العربية

يقع الوطن العربي في مجموعة الحزام الصحراوي الممتد من شمال إفريقيا حتى غرب أسيا، ويحدها من الشمال الشرقي شريط من منطقة البحر المتوسط وتقع البقية ضمن الصحراء الكبرى في الشمال الشرقي وتبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة حوالي 1.4 مليار هكتار (14021 مليون كيلومتر مربع)، و هو ما يمثل حوالي 10% من مساحة العام المسكونة ، ما يوازي عشر مساحة اليابسة. يقع معظمها في المناطق الجافة وشبه الجافة بنسبة قدرها 89%، وتتوزع على قارتي افريقيا واسيا بنسبة 75%و25%على التوالي.

وتبرز أهم إمكانيات الاقتصاد العربي في الأتي:

**أولا: الموارد الطبيعية:**

يتمثل واقع الموارد الطبيعية في البلدان العربية كما يلي:

- **الأراضي الصالحة للزراعة:** تمثل الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة أكثر من 11% من المساحة الإجمالية التي تبلغ حوالي 198 مليون هكتار ، وتقدر المساحة المزروعة فيها هي 71 مليون هكتار، منها 8.58 مليون هكتار للزراعة المستديمة، بينما الزراعة الموسمية تأخذ 62.592 مليون هكتار[1]
- **الموارد المائية:** الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرا بالمياه فهو يقع في المناطق الجافة و الشبه الجافة التي تمتد معظم أراضيها في منطقة الحزام الصحراوي المعروفة بندرة أمطارها و عدم انتظام كمية هطولها وتوزيعها الجغرافي مما يقلل من فرص الاستفادة منها، و تقدر الموارد المائية بصفة عامة مع اختلاف مصادرها في دول العربية حوالي 349 مليار متر مكعب، تتوزع إلى 296.4 مليار متر مكعب موارد سطحية و 49مياه جوفية و10.6مليار متر مكعب غير تقليدية وتمثل أقل من 1% من

[1] أحمد حسن،إبراهيم.(1999). *قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة*.في كتاب الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العالمي الثالث للجمعية العربية للبحوث العربية، القاهرة.ص.46.

موارد المياه في العالم. كما أن متوسط الفرد من المياه المتجددة في البلدان العربية يبلغ 760 متر مكعب مقابل أكثر من 7 آلاف متر مكعب على المستوى العالمي[1] .

**ثانيا: الموارد البشرية:**

تمثل الموارد البشرية عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، و هي في نفس الوقت الغاية التي تستهدفها عملية الإنتاج لإشباع حاجات تلك الموارد البشرية، و بالتالي فإن الموارد البشرية عنصرا ذي شقين فهي من ناحية تمثل تحديا للسياسات و البرامج الخاصة بتنظيمها وإعدادها على كافة المستويات وتدريبها لزيادة الإنتاج ومن ناحية أخرى فهي تمثل التحدي لكيفية تنظيمها و توفير مصادر الدخل لها، وبهذا فإن عنصر الموارد البشرية من العناصر الجوهرية التي تتطلب التعامل معها بحرص وبطريقة علمية لما ينطوي عليه من الأبعاد السياسة والإجمالية السلبية.

وحسب بيانات 2009 بلغ عدد سكان البلدان العربية نحو340 مليون نسمة، أي بزيادة 8 ملايين نسمة عن سنة 2008 الذي بلغ فيه عدد السكان 332 مليون نسمة ويعتبر معدل نموه البالغ 2.29 % في متوسط الفترة (2000-2009) من أعلى المعدلات في العالم، كما تقدر القوة العاملة في دول المجموعة بحوالي 139 مليون عامل في سنة 2008، وهي ما نسبته 41.1% حيث ياتي قطاع الخدمات على رأس القطاعات المستقطبة لليد العاملة بنسبة 58.1% ثم تليها الزراعة ب24.1% تليها الصناعة ب 17.8%.

**ثالثا :الموارد المعدنية:**

تعتبر المنطقة قوة اقتصادية هامة عل الصعيد العالمي، فهي تهيمن على أكثر من 57.8% الاحتياطي العالمي للنفط، و ما يزيد عن 28.9% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم ، هذا إضافة إلى أنها تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية أهمها: الحديد، الفوسفات والفحم.

[1] صندوق النقد العربي و آخرون.(2008).*التقرير الاقتصادي الموحد*،ص.46.

## المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للبلدان العربية

نظرا لأهمية النفط في اقتصاديات البلدان العربية حيث تعتبر سبعة دول عربية و هي الكويت، السعودية العراق، ليبيا، الجزائر، قطر والإمارات من البلدان المصدرة للبترول وهي من بين البلدان الثلاثة عشرة المنخرطة في منظمة الأقطار المصدرة للبترول ( أوبك)، ارتأينا، عند إعطائنا للخصائص الاقتصادية للدول العربية والنفط. كما نجد في هذا المطلب قراءة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

### أولا: البلدان العربية والنفط

لقد كان لاكتشاف النفط في البلدان العربية الأثر الكبير على اقتصادياتها وعلى اقتصاديات العالم ككل حيث أن البترول ليس سلعة ككل السلع، لأن إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي، له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً ويؤثر على مصالح جهات كثيرة هي:

- البلدان المنتجة للبترول.
- الشركات المستثمرة للبترول في تلك البلدان.
- البلدان المستهلكة للبترول.

و الأرقام تأكد مدى زخر البلدان العربية بهته المادة التي تعتبر في العصر الحالي عصب الحياة، بالفعل فإن الإحصائيات تقول أنه، وفي نهاية سنة 2010، فقد حققت البلدان العربية الأرقام التالية[1]:

شهدت احتياطات البلدان العربية المؤكدة من النفط الخام تطورا ملحوظا خلال فترة العقدين الماضيين، فخلال عام 1990 بلغت احتياطات البلدان العربية 628.3 مليار برميل، أي ما يشكل حوالي 62 في المائة من الإجمالي العالمي الذي كان قد بلغ 1011.5 مليار برميل آنذاك وأخذ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول العربية في الارتفاع إلى أن وصل إلى حوالي 683.7 مليار برميل في عام 2010 على الرغم من انخفاض الحصة إلى 57.5 في المائة، نظرا للارتفاع الملحوظ في الإجمالي العالمي الذي بلغ 1188.7 مليار خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بتوزع الاحتياطي النفطي العربي على البلدان العربية، فقد تركز معظم احتياطي البلدان العربية في السعودية التي ستؤثر بنسبة 38.7 في المائة منه، يلي ذلك العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطيات البلدان العربية نحو 16.8 في المائة، ثم الكويت التي تستحوذ على 14.8 في المائة من احتياطيات

[1] صندوق النقد العربي.(2010).*التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، ص 200.

البلدان العربية، والإمارات وليبيا وقطر والجزائر بحصة 14.3 في المائة و6.8 في المائة و3.7في المائة و1.8 في المائة من الإجمالي العربي تبعا.

**الشكل رقم(2-1).توزيع الاحتياط العربي المؤكد من النفط الخام على البلدان العربية عام 2010.**

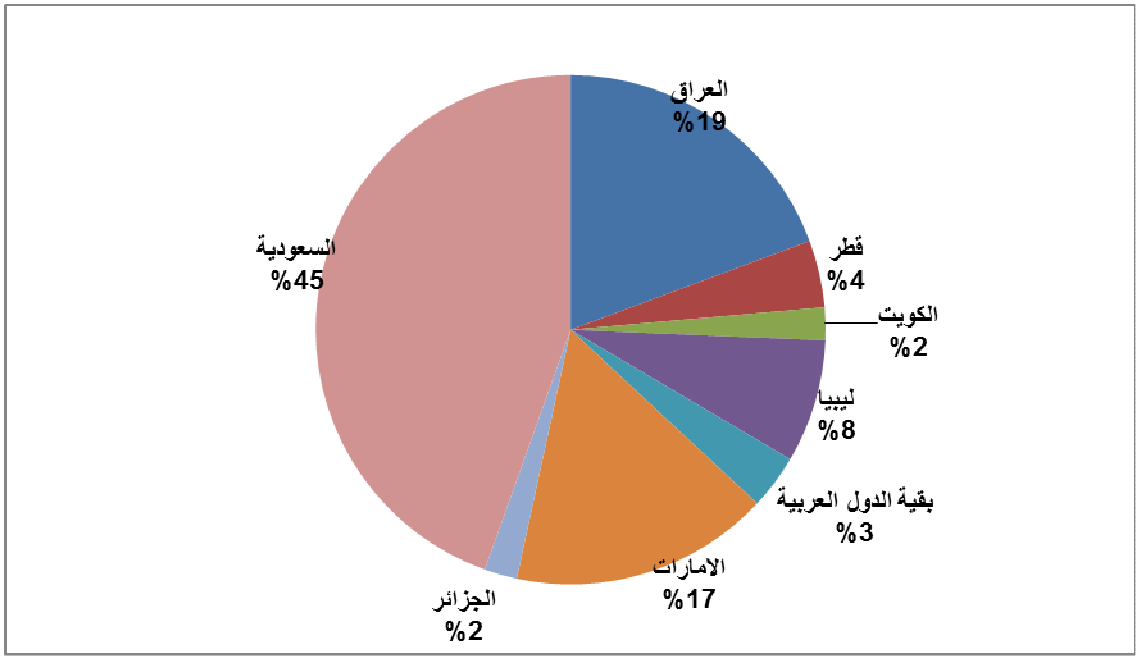


**المصدر**:منظمة الأوبك.( 2011).تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون.

أما عن نسبة احتياطي الغاز الطبيعي فقد ارتفعت احتياطيات البلدان العربية منه خلال الفترة 1990-2010 من 25.8 ترليون متر مكعب في نهاية عام 1990 إلى نحو 54.8 ترليون متر مكعب في عام 2010، لترتفع بذلك حصتها من الإجمالي العالمي من 19.3 في المائة إلى 29.1 في المائة. وفيما يتعلق بتوزيع احتياطي الغاز الطبيعي على البلدان العربية فرادى، فمن الملاحظ تركز معظمه في دولة قطر(بالتحديد في حقل الشمال) حيث ستأثر بنسبة 46.3 في المائة منه، ثم السعودية بحصة 14.5 في المائة، والإمارات بحصة 11.1 في المائة، والجزائر بحصة 8.2 في المائة، والعراق بحصة 5.8 في المائة، ومصر بحصة 4.5 في المائة، والكويت وليبيا و عمان بحصص 3.3 في المائة و2.8 في المائة و1.7 في المائة على التوالي.[1]

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربي.(2014).*التقرير الاقتصادي العربي الموحد*،سبتمبر.

**الشكل رقم(2-2). توزيع احتياطي الغاز الطبيعي العربي بحسب البلدان العربية، عام 2010 .**

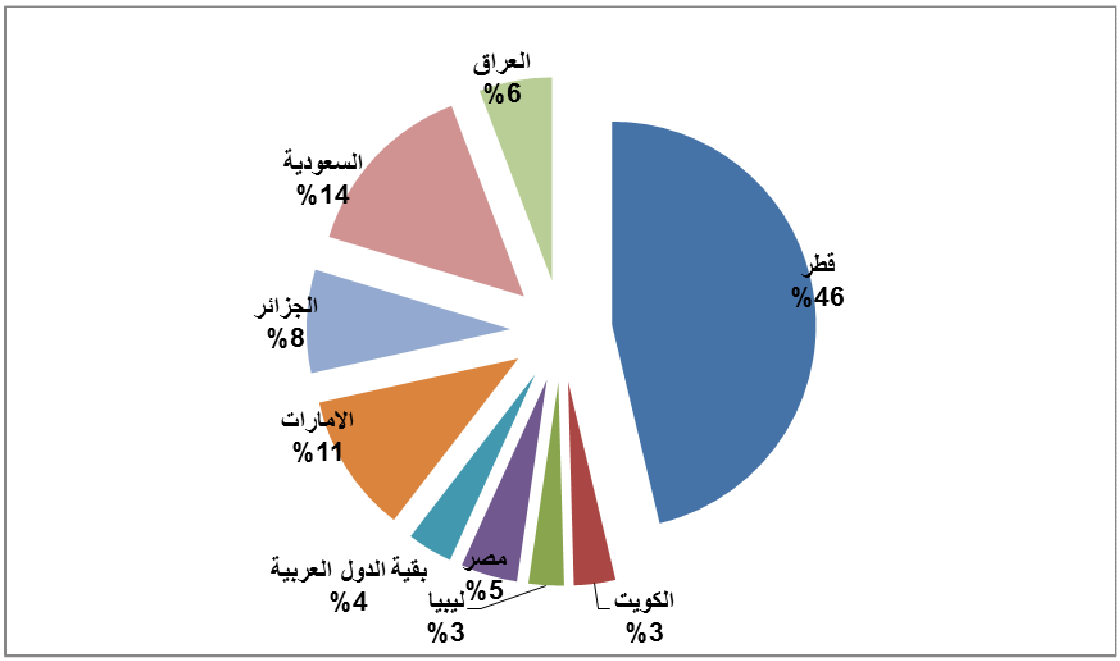


**المصدر**:منظمة الأوبك.( 2011).تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون.

**ثانيا: العائدات النفطية والنمو الاقتصادي:** شكلت العائدات النفطية للدول المنتجة الرئيسية للبترول المحرك الرئيسي للنمو فيها، حيث استخدمت هذه البلدان عائدات النفط لبناء وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها، ولقد تزايدت أهمية العائدات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للبترول من 30 في المائة في عام 2000 لتصل غلى أعلى نسبة خلال العقدين الماضين، وهي 34.6 في المائة في عام 2008، ثم لتخفض بعد ذلك وتصل نحو 27 في المائة في عام 2010.

ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، انخفاض العائدات النفطية بنحو 245 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت 39 في المائة مقارنة مع 2008 لتصل إلى 378.6 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 14 في المائة ليصل إلى 1545 مليار دولار. وبعد أن استرد الاقتصاد العلمي عافيته خلال عام 2010، أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في اسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية لتصل إلى 483 مليار دولار. وقد كان لذلك الأثر الايجابي على النشاط الاقتصادي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1801 مليار دولار في عام 2010.

**الشكل رقم (2-3).تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي 2000-2010.**

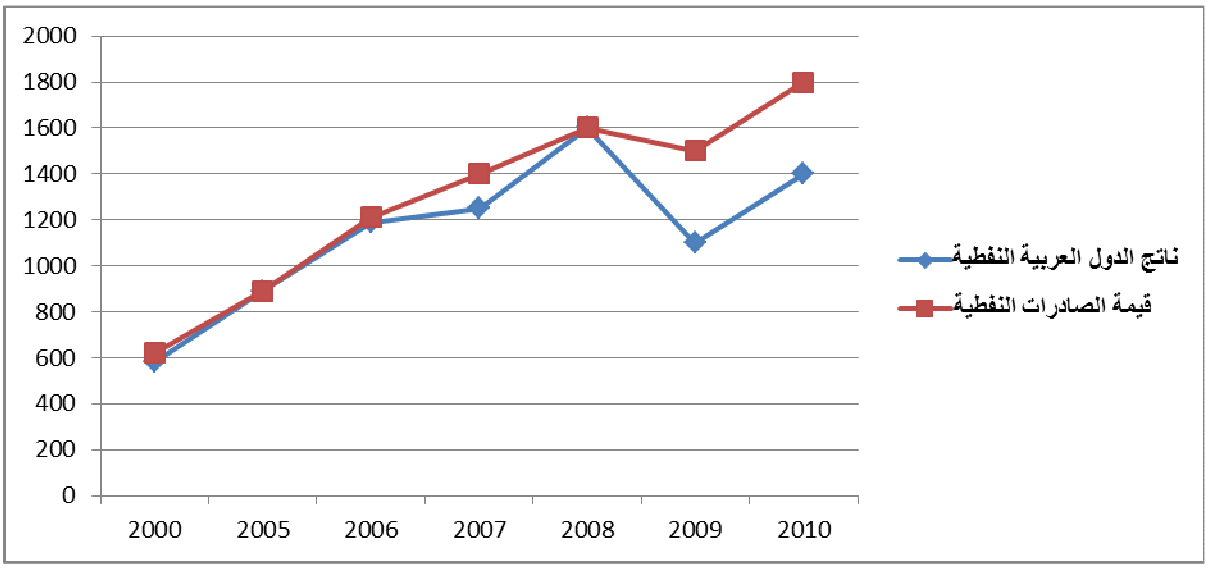


**المصدر**: ماجد المنيف.(2012).*صناديق الثروة السيادية دورها في إدارة الفوائض النفطية*،مجلة النفط والتعاون العربي،العدد 129.

### ثالثا: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهدت البلدان العربية خلال عام 2011 تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2010 باستثناء ليبيا وسوريا والسودان و اليمن. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في البلدان العربية ككل بالأسعار الجارية من حوالي 5،842 دولار للفرد عام 2010 إلى حوالي 6،731 دولار عام 2011، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 15.2 في المائة مقارنة بحوالي 12.8 في المائة عام 2010. وسجل العراق أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2011 بلغ حوالي 35.4 في المائة، و19.5 في المائة ، بفضل الزيادة الكبيرة في عوائد الصادرات النفطية وحققت بقية البلدان (باستثناء ليبيا وسورية والسودان واليمن) معدلات نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج تراوحت بين 18.4 في المائة في عمان و 1.2 في المائة في المغرب. وزاد تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في البلدان العربية في عام 2011 بالمقارنة مع السنوات الثلاث الماضية حيث بلغ أعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي 116 مرة أدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج في القمر في عام 2011، بينما هذه النسبة تمثل 97 في العام السابق.

**الجدول رقم(2-1).متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995-2012.**

| البلدان | 1995 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | معدل النمو 2012-2011 (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطر | 16642 | 28925 | 49151 | 79606 | 59669 | 72958 | 98948 | 107427 | 8.6 |
| الكويت | 13882 | 17009 | 27014 | 42877 | 30423 | 33455 | 43448 | 47930 | 10.3 |
| الامارات | 27268 | 34837 | 43989 | 39073 | 31074 | 34780 | 41694 | 45461 | 9.0 |
| السعودية | 7855 | 9203 | 14197 | 20157 | 16095 | 19113 | 23594 | 24912 | 5.6 |
| البحرين | 10032 | 12582 | 15140 | 23300 | 19465 | 20930 | 24399 | 24705 | 1.3 |
| عمان | 6477 | 8097 | 12318 | 21187 | 15199 | 21209 | 21236 | 21560 | 1.5 |
| لبنان | 3178 | 4585 | 5617 | 7483 | 8679 | 9239 | 9915 | 10541 | 6.3 |
| ليبيا | 6340 | 6130 | 7186 | 11727 | 8248 | 9496 | 4571 | 10041 | 119.6 |
| متوسط البلدان العربية | 2115 | 2660 | 3886 | 6241 | 5312 | 6078 | 6996 | 7682 | 9.8 |
| العراق | 396 | 871 | 1296 | 3376 | 2978 | 3757 | 4892 | 5545 | 13.4 |
| الجزائر | 1500 | 1801 | 3132 | 4959 | 3906 | 4495 | 5414 | 5509 | 1.8 |
| الاردن | 1560 | 1742 | 2300 | 3759 | 3989 | 4329 | 4622 | 4850 | 4.9 |
| تونس | 2015 | 2244 | 3216 | 4335 | 4182 | 4203 | 4352 | 4238 | -2.6 |
| مصر | 1043 | 1560 | 1267 | 2160 | 2450 | 2775 | 2924 | 3119 | 6.7 |
| المغرب | 1415 | 1298 | 1973 | 2849 | 2871 | 2867 | 2902 | 3030 | 4.4 |
| سورية | 1163 | 1160 | 1560 | 2677 | 2682 | 2912 | 2850 | 2390 | -16.1 |
| السودان | 258 | 430 | 944 | 1655 | 1492 | 1671 | 1625 | 1943 | 19.6 |
| جيبوتي | 858 | 817 | 895 | 1132 | 1172 | 1223 | 1301 | 1382 | 6.2 |
| اليمن | 358 | 622 | 953 | 1391 | 1265 | 1346 | 1318 | 1189 | 1.8 |
| موريتانيا | 618 | 405 | 623 | 1104 | 924 | 1080 | 1180 | 788 | -4.4 |
| جزر القمر | 533 | 366 | 627 | 784 | 773 | 764 | 824 | | |

**المصدر**: التقرير العربي الموحد.( 2011).*جامعة البلدان العربية*.

و لم يطرأ أي تغير يذكر على ترتيب البلدان العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث حافظت قطر والكويت والإمارات على المراتب الثلاثة الأولى، وحافظت كل من القمر واليمن وموريتانيا وجيبوتي على المراتب الأربع الأخيرة بين البلدان العربية.

## المطلب الثالث: الخصائص غير الاقتصادية للدول العربية

للدول العربية تاريخ مشترك من لغة ودين ومستعمر، تلك البعض من الخصائص الغير الاقتصادية التي تشترك فيها البلدان العربية.

### أولا: التاريخ المشترك:

استعمرت البلدان العربية ابتداء من نهاية القرن السابع عشر(حملة نابليون) حتى السبعينيات من القرن العشرين، إما استعمارا مباشرا أو عن طريق الانتداب. وكان هذا الاستعمار أساسا من بلدين وهما فرنسا وانجلترا، ماعدا ليبيا استعمرت من طرف ايطاليا. وأصبحت فيما بعد، هذه البلدان الثلاثة من الأعضاء البارزة في الاتحاد الاوروبي. رغم أن البلدان العربية انتزعت استقلالها السياسي، إلا أن بصمات الاستعمار مازالت بارزة في علاقاتها التجارية البلدانية، حيث نجد أن العلاقة التجارية لمعظم البلدان العربية مع البلد الذي استعمره علاقة جد وطيدة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي، في الفترة بين 1992 و 2002، أكبر شريك تجاري للدول العربية.بالفعل، بالنسبة للواردات، نجد أن متوسط نسب الواردات من الاتحاد الأوروبي، في الفترة المذكورة، تقدر ب 3.36% أما بالنسبة للصادرات، متوسط نسبتها إلى الاتحاد الأوروبي تقدر ب 7.24%وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد نسبة الصادرات غلى باقي دول العالم. غير أن هذه النسب تتفاوت من بلد إلى آخر، ونجد أن دول المغرب العربي تتعامل أكثر منه بكثير من دول المشرق العربي.

**الجدول رقم(2-2).نسبة الصادرات و الواردات لتونس، الجزائر وليبيا إلى الاتحاد الأوروبي**

الوحدة: نسبة مئوية(%)

| | تونس | الجزائر | ليبيا |
|---|---|---|---|
| نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي | 78.61 | 62.40 | 79.39 |
| نسبة الصادرات غلى البلد المستعمر من مجموع الصادرات إلى الاتحاد الاوروبي | 35.78 | 23.26 | 47.99 |
| نسبة الواردات من الاتحاد الاوروبي | 67.42 | 59.13 | 46.71 |
| نسبة الواردات من البلد المستعمر من مجموع الواردات من الاتحاد الاوروبي | 38.08 | 46.64 | 36.07 |

**المصدر**: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 188بتصرف.

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص مدى تأثير البلد المستعمر على البلدان المستعمرة، على الرغم من مرور على الأقل نصف قرن من استقلالها.

-بالنسبة لتونس التي استعمرت من طرف فرنسا، نلاحظ انه في الفترة بين 1992و 2002، متوسط نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي يقدر بـ78.61%، ونسبة الصادرات إلى فرنسا، بالنسبة إلى مجموع الصادرات التحاد الأوروبي تقدر بـ 35.78%، هذا معناه أنه أكثر من ثلث الصادرات التونسية الموجه إلى الاتحاد الأوروبي تذهب إلى فرنسا وحدها. أما الواردات التونسية فهي تأتي بنسبة 67.42% من الاتحاد الأوروبي، من هذه النسبة تستحوذ فرنسا وحدها على 38.08%.

-بالنسبة لليبيا فقد استعمرت من طرف ايطاليا. متوسط نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي يقدر بـ79.39%، وتقدر نسبة إيطاليا من هذه النسبة بحوالي 47.99%. بالنسبة للواردات الليبية فهي بنسبة 46.71% من الاتحاد الأوروبي، ومن هذه النسبة تأخذ ايطاليا حصة الأسد بـ36.07%.

**ثانيا: اللغة و الدين:**

تعتبر اللغة العربية والدين الإسلامي من أهم العوامل المشتركة في الوطن العربي، فجل البلدان العربية تتكلم العربية رغم وجود لهجات أخرى خاصة في بلدان المغرب العربي، ولكن تبقى اللغة العربية اللغة الرسمية. أما الدين الإسلامي، فالإحصائيات تقول أنه حوالي 90% من السكان في البلدان العربية تدين بالإسلام وهذا

منذ أن أنعم الله علينا بهذا الدين. هذان العاملان من لغة و دين، و اللذان يعتبران من مقومات التجارة العربية البيئية، جعلا العادات و التقاليد، خاصة في الملبس والمأكل مشتركة بين هذه البلدان رغم كل هذا، فإن التجارة العربية لا تتعدى العشرة بالمئة(10%) في أحسن الأحوال.

إضافة إلى اللغة و الدين، هناك الحدود المشتركة بين البلدان العربية، حيث أن الموطن العربي منقسم جغرافيا إلى قطبين دول المغرب العربي ودول المشرق. هذه الحدود المشتركة تساعد عادة على تسهيل عبور السلع بين البلدان، حيث أن تكاليف النقل بين البلدان الحدودية تكون أصغر منه من تكلفة النقل بين بلدين غير متجاورة.

## المبحث الثاني: مكانة البلدان العربية الإقليمية

لا يختلف اثنان في أن الوطن العربي يتمتع بمقومات اقتصادية واجتماعية وحتى جيوسياسية تسمح له بلعب دور استراتيجي وفعال ضمن العلاقة الاقتصادية البلدانية، هذه المقومات التي مثلت منذ القدم نقمة لا نعمة على الأقطار العربية حيث فرضت على المنطقة أنماطا استعمارية متباينة ومتتالية.

إن التمتع بهذه الإمكانيات الخام يعتبر أمر ضروريا لكنه غير كاف لتحقيق مستويات تنموية راقية والوصول إلى المزيد من التكامل بين الاقتصاديات العربية ولا يمكننا الاستدلال على مدى الاستغلال لها الإمكانيات ومستويات أداء الاقتصاديات العربية من خلال تقييم جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي ستكون موضوع هذا الجزء من الدراسة.

### المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية للاقتصاديات العربية

بالنظر إلى الاقتصاديات العربية يمكننا تقسيم المؤشرات الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسية حيث تشمل المجموعة الأولى المؤشرات الاقتصادية العامة ممثلة في معدلات النمو الاقتصادي، مستويات التضخم، أما المجموعة الثانية فتضم مؤشرات التوازن الداخلي الإيرادات العامة الإنفاق العام ، أما مؤشرات التوازن الخارجي فتتضمن الدين العام الخارجي وتطورات أسعار الصرف العربية.

#### أولا: المؤشرات الاقتصادية العامة

بحيث أننا سنقوم بدراسة الأداء الاقتصادي للبلدان العربية من خلال المؤشرات الاقتصادية العامة والتي تتكون من عنصرين ممثلين في النمو الاقتصادي ومستويات التضخم.

أ- **النمو الاقتصادي**: يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم مقاييس الأداء الاقتصادي ويقاس عادة بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك باعتبار أن الأخير يمثل قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة، استمر تأثر النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال 2014 بنفس العوامل التي أثرت على أدائه في عام 2013، المتمثلة في التداعيات الناتجة عن ظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية، إضافة إلى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية في عدد من البلدان العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعاره في الأسواق البلدانية، وتراجع أو استقرار إنتاجه في عدد من البلدان المصدرة له. كما لم يساعد التعافي المحدود لاقتصاديات منطقة اليورو في إنعاش الطلب على الصادرات عدد من البلدان العربية المستوردة للنفط على غرار تونس والمغرب ومصر.

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2757 مليار دولار خلال عام 2014 بالمقارنة مع2717 مليار دولار عام 2013، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 3.0في المائة. سجلت البلدان العربية كمجموعة، تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6 في المائة 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014، وهو ما يعدّ انعكاساً للظروف المشار إليها سابقاً.

**الجدول رقم (2-3).الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2010 و2011.**

| البلدان | معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية | | معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية | | متوسط نمو الناتج المحلي للفرد | | معدل نمو الناتج المحلي بالدولار | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **بالأسعار الثابتة** | | **بالأسعار الجارية** | | **بالأسعار الثابتة** | | **بالأسعار الجارية** | |
| | **2010** | **2011** | **2010** | **2011** | **2010** | **2011** | **2010** | **2011** |
| **الأردن** | 2.3 | 2.6 | 10.9 | 9.1 | 0.1 | 0.4 | 10.9 | 9.1 |
| **الإمارات** | 1.4 | 4.2 | 9.3 | 19.3 | 0.7 | 3.0 | 9.3 | 19.3 |
| **البحرين** | 4.5 | 2.2 | 11.8 | 17.8 | -3.6 | -5.9 | 11.8 | 17.8 |
| **تونس** | 3.5 | -1.5 | 7.9 | 2.9 | 2.4 | -2.6 | 1.6 | 4.7 |
| **الجزائر** | 3.3 | 2.5 | 20.1 | 19.4 | 1.3 | 0.5 | 17.2 | 21.9 |
| **جيبوتي** | 3.5 | 4.5 | 7.6 | 9.7 | 0.4 | 1.4 | 7.6 | 9.7 |
| **السعودية** | 5.1 | 7.1 | 21.0 | 31.0 | 1.7 | 4.2 | 21.0 | 31.0 |
| **السودان** | 4.5 | 2.7 | 9.5 | 15.0 | 0.6 | -0.5 | 10.5 | -0.6 |
| **سورية** | 3.4 | -3.4 | 10.8 | 2.9 | 0.9 | -5.8 | 11.3 | 0.3 |
| **العراق** | 5.9 | 8.6 | 17.0 | 38.2 | 3.3 | 6.0 | 16.8 | 39.0 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عمان** | 5.9 | 5.5 | 22.7 | 22.7 | 18.5 | 1.9 | 22.7 | 22.7 |
| **فلسطين** | 9.8 | 9.9 | | | | | 24.0 | 5.3 |
| **قطر** | 16.7 | 14.1 | 30.2 | 36.3 | 12.1 | 5.2 | 30.2 | 36.3 |
| **القمر** | 2.1 | 2.2 | 6.2 | 5.8 | -0.3 | -0.1 | 1.1 | 7.4 |
| **الكويت** | 3.4 | 8.2 | 12.7 | 29.2 | 0.6 | 5.0 | 13.1 | 34.3 |
| **لبنان** | 7.0 | 1.5 | 7.1 | 8.0 | 6.4 | 0.9 | 7.1 | 8.0 |
| **ليبيا** | 4.3 | -60.0 | 16.9 | -53.1 | 1.0 | -63.2 | 25.2 | -53.1 |
| **مصر** | 5.2 | 1.8 | 15.8 | 13.7 | 2.9 | -0.5 | 15.9 | 7.9 |
| **المغرب** | 3.6 | 5.0 | 4.3 | 5.0 | 2.5 | 3.9 | 1.0 | 2.3 |
| **موريتانيا** | 5.1 | 3.6 | 25.5 | 17.4 | 2.7 | 1.2 | 19.7 | 12.0 |
| **اليمن** | 6.8 | -17.8 | 19.5 | -9.8 | 3.8 | -20.7 | 10.4 | -9.9 |

**المصدر**: استبيان التقرير العربي الموحد لعام 2012، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، سجلت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2011 متوسط معدل نمو للناتج بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 6.9 في المائة. وسجلت كل من قطر والعراق و الكويت أعلى معدلات نمو للناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 والتي قدرت على التوالي بحوالي 14.1 في المائة و 8.2 في المائة. وسجلت كل من ليبيا واليمن انكماشا في الناتج بالأسعار الثابتة بلغ 60 في المائة و17.8 في المائة على التوالي.

وعلى صعيد البلدان العربية غير النفطية، فقد حققت كل من جيبوتي والمغرب وموريتانيا معدلات نمو أعلى من بقية دول نفس المجموعة، نتيجة لانتعاش حركة الموانئ في جيبوتي خاصة خلال النصف الأول من عام 2011، وزيادة الإنتاج الزراعي من القمح في المغرب، وبفضل الاداء الجيد لقطاع الصناعة الاستخراجية والتعدين في موريتانيا. من ناحية أخرى، سجلت كل من تونس وسورية إلى جانب ليبيا واليمن معدلات نمو سالبة، وسجلت مصر معدل نمو لم يتجاوز 1.8 في المائة نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها هذه البلدان والتي أدت شهدتها هذه البلدان والتي أدت في بعضها إلى توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وانخفاض الاستثمارات والصادرات وعوائد السياحة وتفاقم البطالة.[1]

[1] خالد عيادة نزال عليمات .(2015). *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،ص.70.

ب- **مستويات التضخم:**

ارتفع التضخم في البلدان العربية مقاساً بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 من 6.0 في المائة إلى 7.6 في المائة، نظراً لبقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرفعة وبتأثير الزيادة في مستويات الطب الناتج عن ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات للقطاع العائلي في بعض البلدان إضافة إلى زيادة مستويات الإنفاق الاستثماري في بعض البلدان الغربية الأخرى. وسجلت سورية أعلى معدل ارتفاع في الأسعار بلغ حوالي 37.0 في المائة نتيجة الوضع الامني الهش وتعطل منظومة الإنتاج السلعي وشبكات توزيع السلع وانقطاع إمدادات المواد الغذائية.

**الجدول رقم (2–4). معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك 2000 –2012.**

| البلدان العربية | 2000 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 0.7 | 4.7 | 13.9 | -0.7 | 5.1 | 4.4 | 4.8 |
| الإمارات | 3.1 | 11.1 | 12.3 | 1.6 | 0.9 | 0.9 | 0.7 |
| البحرين | -0.7 | 3.3 | 3.5 | 2.8 | 1.9 | 1.0 | 2.8 |
| تونس | 3.0 | 3.1 | 4.9 | 3.5 | 4.4 | 3.5 | 5.6 |
| الجزائر | 0.3 | 3.7 | 4.9 | 5.7 | 3.9 | 4.5 | 11.3 |
| جيبوتي | -2.9 | 5.0 | 12.0 | 1.7 | 4.0 | 5.1 | 5.0 |
| السعودية | -1.1 | 4.1 | 9.9 | 5.1 | 5.3 | 5.0 | 2.9 |
| السودان | 8.0 | 8.1 | 14.9 | 10.0 | 10.6 | 20.0 | 31.9 |
| سورية | -0.6 | 4.7 | 15.1 | 2.8 | 4.9 | 4.8 | 17.0 |
| العراق | 5.0 | 30.8 | 2.7 | -2.8 | 2.4 | 5.6 | 6.1 |
| عمان | -1.2 | 24.8 | 12.5 | 3.5 | 3.2 | 4.1 | 2.9 |
| فلسطين | 2.8 | 2.6 | 9.9 | 2.8 | 3.7 | 2.9 | 2.8 |
| قطر | 1.7 | 13.6 | 15.2 | -6.1 | -4.3 | 1.0 | 1.9 |
| القمر | 5.8 | 4.5 | 4.7 | 4.9 | 3.8 | 1.8 | 5.6 |
| الكويت | 1.8 | 5.5 | 10.6 | 4.6 | 4.5 | 4.9 | 3.2 |
| لبنان | 0.0 | 4.1 | 10.8 | 2.8 | 4.5 | 5.5 | 6.0 |
| ليبيا | -2.9 | 6.2 | 10.4 | 2.4 | 2.4 | 15.9 | 6.0 |
| مصر | 2.8 | 9.5 | 18.3 | 11.8 | 11.1 | 10.1 | 7.1 |
| المغرب | 1.9 | 2.0 | 3.7 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 1.2 |
| موريتانيا | 6.8 | 7.3 | 3.7 | 2.2 | 6.3 | 5.7 | 4.9 |
| اليمن | 4.6 | 7.9 | 19.0 | 3.6 | 12.3 | 19.3 | 10.2 |
| متوسط البلدان العربية | 1.9 | 7.9 | 10.3 | 3.0 | 4.4 | 6.0 | 7.6 |

**المصدر**: النسب محسوبة من بيانات البلدان الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي الموحد.( 2012). ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وسجل السودان ثاني أعلى معدل تضخم بلغ نحو 31.9 في المائة نتيجة تواصل انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وظروف عدم الاستقرار التي أدت إلى زيادة مستويات الطلب على السلع الغذائية،

فضلاً عن ارتفاع تكلفة المحروقات. وسجلت الجزائر ارتفاعاً في معدل التضخم من حوالي 4.5 في المائة عام 2011 إلى 11.3 في المائة عام 2012، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وانخفض معدل التضخم في اليمن من 19.3 في المائة عام 2011 إلى 10.2 في المائة عام 2012، وفي ليبيا من 15.9 في المائة إلى 6.0 في المائة، نتيجة التحسن الأمني وتأثيره الإيجابي على إمدادات السلع وشبكات التوزيع. وحافظت بقية البلدان العربية على معدلات تضخم أقل من المتوسط العربي البالغ حوالي 7.6 في المائة رغم وجود ضغوطات تضخمية في ظل ارتفاع السلع الغذائية المستوردة، وذلك بفضل برنامج دعم السلع الاستهلاكية والمحروقات المطبقة في عدد كبير من البلدان العربية.

## المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي

حيث من خلال هذا المطلب ندرس الأداء الاقتصادي بالتطرق إلى مؤشرات التوازن وسوف نفصل بين هذه المؤشرات بالجانب الداخلي والخارجي.

### أولاً: مؤشرات التوازن الخارجي:

وتنقسم إلى الدين العام الخارجي وتطورات أسعار الصرف:

#### أ- الدين العام الخارجي:

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة البلدان العربية المقترضة كمجموعة[1] بنسبة 8.8 في المائة في عام 2012، مسجلاً أعلى نسبة نمو خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 173.8 مليار دولار في نهاية عام 2011 إلى نحو 189.1 مليار دولار في نهاية عام 2012، وهو أعلى مستوى تصله المديونية. ويعود الارتفاع الكبير في هذه المديونية إلى لجوء العديد من البلدان المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

[1] تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابعة للبنك الدولي و هي الأردن و تونس و الجزائر و جيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان والقمر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

**الجدول رقم (2–5).الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في البلدان العربية المقترضة عامي 2011 و 2012.**

| | الدين العام الخارجي القائم | | خدمة الدين العام الخارجي | |
|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 |
| الأردن | 6.319 | 6.947 | 731 | 786 |
| تونس | 23.634 | 24.558 | 2.675 | 2.620 |
| الجزائر | 4.405 | 3.637 | 618 | 572 |
| جيبوتي | 678 | 729 | 35 | 53 |
| السودان | 38.947 | 39.696 | 243 | 257 |
| سورية | 4.327 | 4.339 | 557 | 540 |
| عمان | 9.229 | 9.891 | 437 | 559 |
| القمر | 278 | 275 | 9 | 8 |
| لبنان | 20.655 | 24.118 | 5.196 | 3.791 |
| مصر | 33.693 | 38.824 | 2.942 | 2.994 |
| المغرب | 22.048 | 25.222 | 2.044 | 2.358 |
| موريتانيا | 3.479 | 3.584 | 105 | 108 |
| اليمن | 6.081 | 7.237 | 275 | 353 |
| البلدان العربية المقترضة | 173.774 | 189.058 | 15.867 | 14.999 |

**المصدر**: ماجد المنيف.(2012).*صناديق الثروة السيادية دورها في إدارة الفوائض النفطية*،مجلة النفط والتعاون العربي،العدد 129.

وقد أثرت مجموعة من التطورات على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم البلدان العربية في عام 2012. فقد تمخضت التحولات السياسية الجارية في بعض البلدان العربية المقترضة عن مصاعب اقتصادية انعكست سلباً على أوضاع المالية العامة فيها. وقد اضطرت هذه البلدان إلى زيادة اعتمادها على من الاقتراض الخارجي و الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة.

**ب- تطورات أسعار الصرف العربية:**

تأثرت أسعار الصرف للعملات الرئيسية خلال عام بعدد من العوامل من بينها تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية واتجاه عدد من البنوك المركزية بالاقتصاديات الكبرى لتنفيذ جولات للتسيير الكمي بهدف حفز النمو الاقتصادي الذي لا يزال ضعيفا في المناطق المختلفة من العالم فقد أدى استمرار أجواء عدم اليقين بشأن اقتصاديات منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية إلى تراجع اليورو مقابل الدولار خلال عام وعزز من ارتفاع الدولار مقابل اليورو والتحسن النسبي في أداء الاقتصاد الأمريكي خلال العام مقارنة باقتصاديات دول منطقة اليورو.

وبالنسبة للعملات العربية المثبت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقرارا نسبياً خلال عام 2012 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون والتي تدخل بعضها لمنع ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، في المقابل تدخل البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة مرتين خلال العام لدعم الدينار الأردني للتخفيف من حدة الضغوط على العملة المحلية جراء تأثر ميزان المعاملات سلباً بالتطورات التي تمر بها بعض دول الجوار والارتفاع الملموس في قيمة الواردات النفطية نتيجة التوقف المتكرر لإمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

في المقابل ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلتها الدولار مقابل اليورو خلال العام، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو وبنسب تراوحت بين 7.6 بالمائة إلى 7.8 بالمائة فيما ارتفعت قيمة سعر الصرف الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو وبنسبة 6.3 بالمائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو وبنسبة 8.1و 7.9و 7.9و 7.8 بالمائة على التوالي.

**الشكل(2-4).التغير السنوي في أسعار بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2012 ومتوسط الفترة 2006-2012**

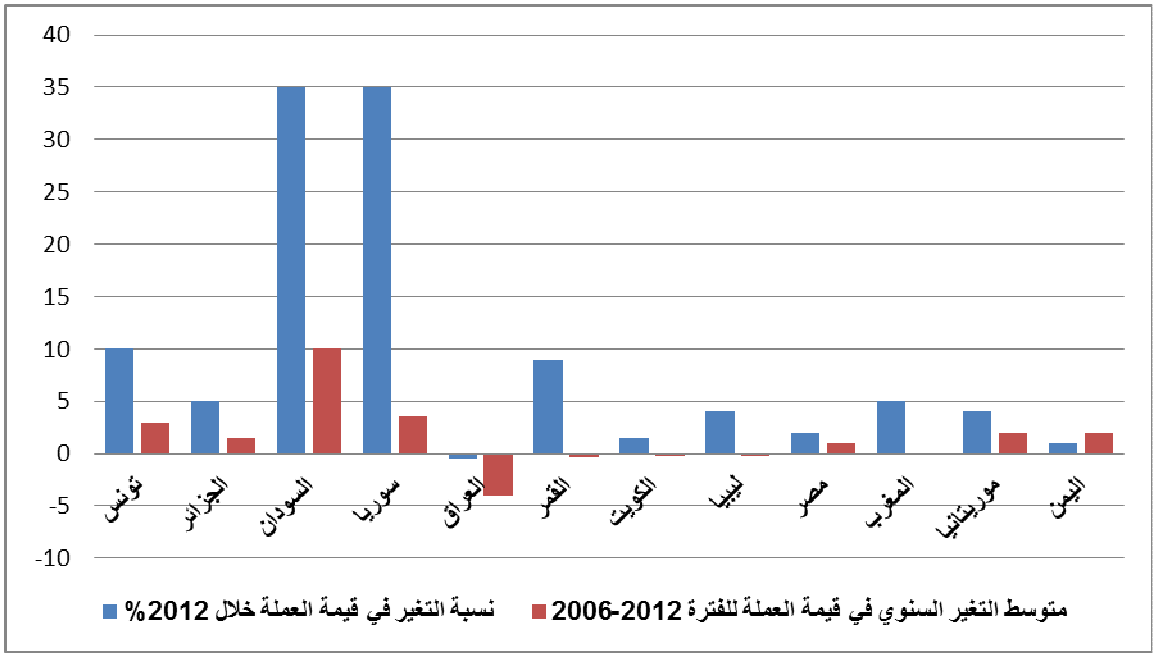


**المصدر**:المؤسسة العربية للاستثمار.(2012).تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية.

**ثانيا: مؤشرات التوازن الداخلي:**

وتنقسم مؤشرات التوازن الداخلي إلى إرادات عامة وإنفاق عام:

**أ- الإيرادات العامة:**

تأثرت الإيرادات المالية في عدد من البلدان العربية التي تعتمد موازناتها بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية بانخفاض أسعار النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2014. وعزّزت تدفقات المنح الخارجية وضعية الموارد المالية في عدد من البلدان العربية المستقبلية لهذه المنح. أيضاً أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من البلدان العربية إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، مما انعكس على الإيرادات المالية من جانب آخر، تأثرت الإيرادات العامة بالظروف الأمنية التي شهدتها عدد من البلدان العربية وما تبعها من تداعيات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

و كمحصلة للعوامل أعلاه وتداعياتها المتباينة، انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح في البلدان العربية كمجموعة بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 952.6 مليار في عام 2014 مقارنة بحوالي 1.1015.6 مليار دولار في عام 2013. وبلغت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

مجتمعة حوالي 34.5 في المائة في عام 2014 مقارنة بحوالي 37.0 في المائة في عام 2013، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

**الجدول رقم (2–6). الإيرادات الحكومية في البلدان العربية عامي 2013 و 2014.**

| | الإيرادات الحكومية | | | هيكل الإيرادات (%) | | النسبة إلى المحلي الناتج الإجمالي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | | نسبة التغير | | | | |
| | 2013 | 2014 | (%) | 2013 | 2014 | 2013 | 2014 |
| الإيرادات البترولية | 752.2 | 659.1 | -12.4 | 74.1 | 69.2 | 27.4 | 23.9 |
| الإيرادات الضريبية | 168.3 | 169.9 | 0.9 | 16.6 | 17.8 | 6.1 | 6.2 |
| الإيرادات غير الضريبية | 52.4 | 61.2 | 16.9 | 5.2 | 6.4 | 1.9 | 2.2 |
| الدخل من الاستثمار | 39.6 | 45.6 | 15.2 | 3.9 | 4.8 | 1.4 | 1.7 |
| إجمالي الإيرادات العامة | 1012.5 | 935.8 | -7.6 | 99.7 | 98.2 | 36.9 | 33.9 |
| المنح | 3.1 | 16.8 | 437.8 | 0.3 | 1.8 | 0.1 | 0.6 |
| إجمالي الإيرادات العامة و المنح | 1015.6 | 952.6 | -6.2 | 100.0 | 100.0 | 37.0 | 34.5 |

**المصدر**:جامعة البلدان العربية.(2014).

بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، فقد تراجعت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 12.4 في المائة في عام 2014 لتصل إلى حوالي 659.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 752.2 مليار دولار في عام 2013 [1]. في المقابل، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة طفيفة بلغت حوالي0.9 في المائة لتسجل نحو 169.9 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 168.3 مليار دولار في عام 2013.

كذلك ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 16.9 في المائة لتصل إلى حوالي 61.2 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 52.4 مليار دولار في عام 2013. وارتفع الدخل من الاستثمار بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى حوالي 45.6 مليار دولار خلال عام 2014 مقابل 39.6 مليار دولار خلال العام السابق.

كمحصلة لهذه التطورات، تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 69.2 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 74.1 في المائة في عام 2013. وارتفعت نسبة مساهمة

[1] تتضمن الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى حوالي 17.8 في المائة بحوالي 16.6 في المائة. بالنسبة لإيرادات غير ضريبية والدخل من الاستثمار، فقد ارتفعت مساهمتيها بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 6.4 في المائة مقابل حوالي 4.8 في المائة، و5.2 في المائة مقابل حوالي 3.9 في المائة، بين العامين المنوه عنها.

**الشكل رقم(2–5). عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة (2012–2014).**

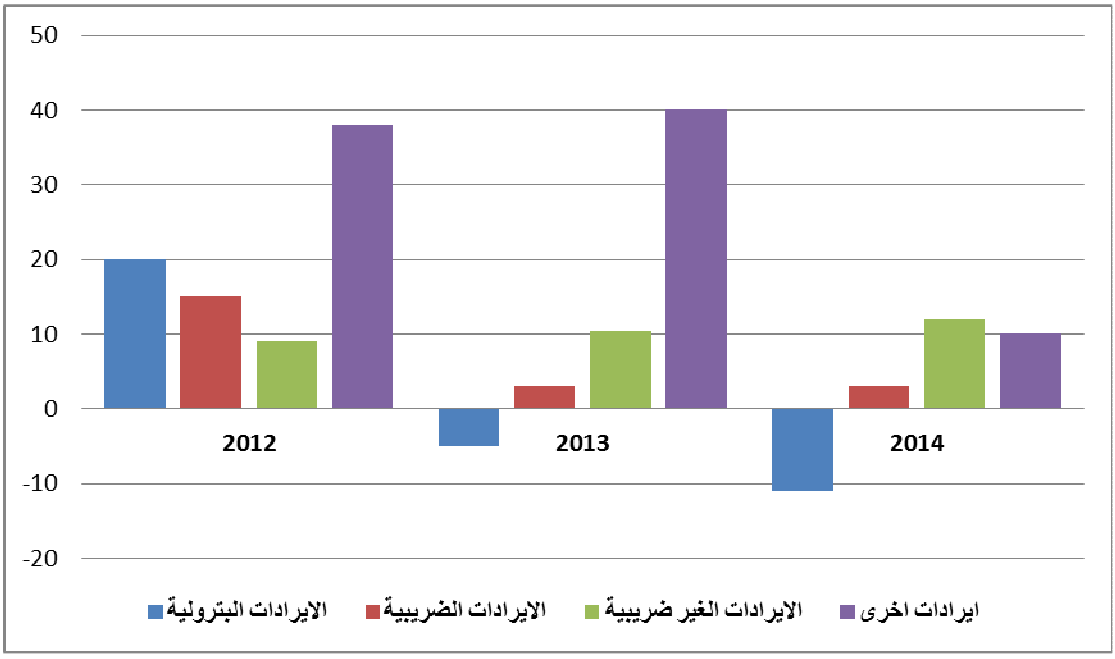


**المصدر**:صندوق النقد العربي.(2015.)التقرير العربي الموحد.

### ب– الإنفاق العام:

اتجه عدد من البلدان العربية النفطية لتخفيض الإنفاق العام، بشقيه الجاري والرأسمالي، خلال 2014، على ضوء تراجع الإيرادات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ، بينما واصل عدد من هذه البلدان واصل عدد من هذه البلدان تبني سياسات مالية توسعية رغم تراجع الإيرادات البترولية، بتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من خلال الأرصدة والفوائض التي توفرت خلال الأعوام الماضية.

**الجدول رقم(2-7). الإنفاق العام في البلدان العربية عامي 2013 و 2014.**

| | الإنفاق العام | | | هيكل الإنفاق العام (%) | | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | | نسبة التغير 2014 | | | | |
| | 2013 | 2014 | (%) | 2013 | 2014 | 2013 | 2014 |
| الإنفاق الجاري | 722.3 | 645.6 | -10.6 | 76.0 | 72.9 | 26.3 | 23.4 |
| الإنفاق الرأسمالي | 226.2 | 238.4 | 5.4 | 23.8 | 26.9 | 8.2 | 8.6 |
| صافي الإقراض الحكومي | 2.1 | 1.5 | -29.8 | 0.2 | 0.2 | 0.1 | 0.1 |
| إجمالي الإنفاق العام | 950.6 | 885.6 | -6.8 | 100.0 | 100.0 | 34.6 | 32.1 |

**المصدر**: البنك البلداني.(2015).قاعدة البيانات.

في ضوء ذلك، تراجع إجمالي الإنفاق العام في البلدان العربية كمجموعة بحوالي 65 مليار دولار، أي بنسبة 6.8في المائة ليصل إلى نحو 885.6 مليار دولار في عام 2014 (حوالي 32.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.6 في المائة (بحوالي 76.7 مليار دولار) ليبلغ 645.6 مليار دولار في عام 2014، ما نسبته 72.9 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. في المقابل ، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 5.4 في المائة ( بحوالي 12.2 مليار دولار) ليسجل 238.4 مليار دولار خلال عام 2014، ما نسبته 26.9 في المائة من إجمالي النفاق العام. أما صافي الإقراض الحكومي فقد انخفض من 2.1 مليار دولار في عام 2013 إلى 1.5 مليار دولار في عام 2014.

## المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية

وتعتبر المؤشرات الاجتماعية متمثلة في تطورات مؤشر الفقر والبطالة بالدرجة الأولى:

### أولاً: تطور مؤشرات الفقر

يعتبر متوسط معدّل الفقر في المنطقة العربية منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع نظيره في بعض المناطق الجغرافية الأخرى مثل منطقة آسيا. وتفيد مؤشرات الفقر بصفة عامّة إلى تحسن معّدلاته في البلدان العربية بشكل عام خلال الفترة 1995-2005، إلاّ أن تلك المعدّلات زادت في عدد من البلدان خاصّة نتيجة الظروف التي شهدتها تلك البلدان خلال الفترة (2011-2014)، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض البلدان العربية خلال الفترة المذكورة، إلاّ أنه يتوقع ان يكون قد سقط في براثن الفقر عدد كبير من

الشباب بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب الفترة المشار إليها، فضلاً عن ارتفاع عدد السكان اللاجئين و النازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات بسبب الظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية لاسيما في سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق. وترزح نسبة كبيرة من السّكان تتجاوز الثلث تحت خط الفقر المدقع في عدد من البلدان العربية وهي السودان والقمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

**الشكل رقم(2–6).نسبة فقر الدخل في البلدان العربية وفق خط الفقر الوطني (نسبة مئوية).**

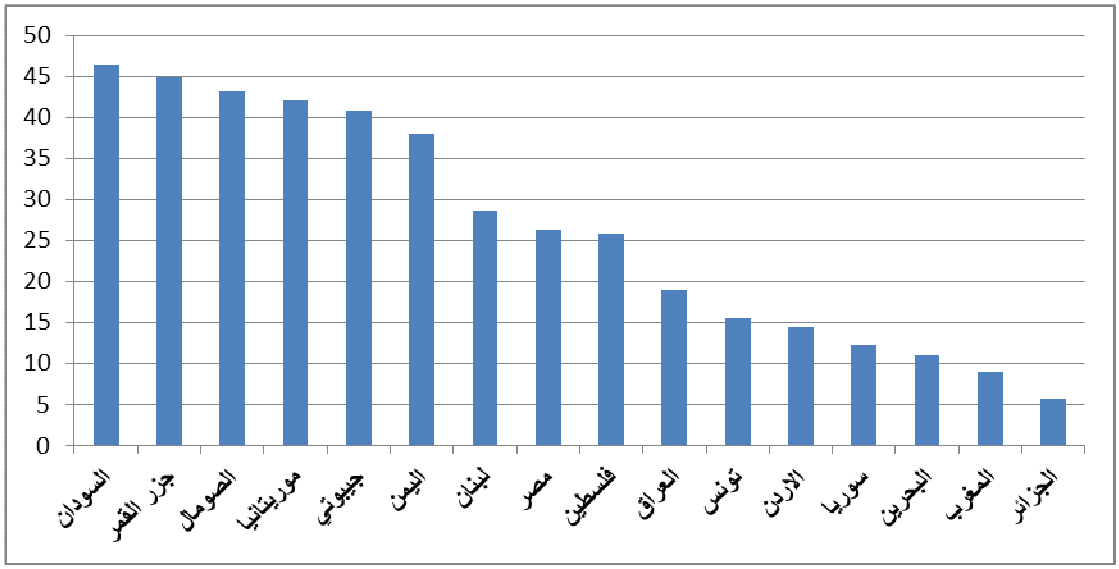


**المصدر**: الأمم المتحدة.( 2014). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

رغم تحقيق عدد من البلدان العربية تقدما في مجال تخفيف المستوى العام لفقر الدخل، إلاّ أنها لم يحالفها نفس النجاح في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لاسيما في مجال التفاوت في مستويات النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة وتدهور المستوى المعيشي بشكل عام. وفي هذا الخصوص يشير دليل الفقر متعدّد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة[1]، أن عدداً من البلدان العربية تتجاوز فيها قيمة المؤشر 0.1 على غرار جيبوتي واليمن وموريتانيا والصومال، حيث يعيش السكان درجة مرتفعة نسبيا من الحرمان في مجالات التعليم والصحة والمستوى المعيشي بشكل عام. على غرار قيمة الدليل للسنوات السابقة، فإن البلدان العربية المشمولة في احتساب الدليل المحدّث تنقسم إلى

[1] وفقاً لهذا الدليل يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة(الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحدّ الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدّد الأبعاد. وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت القيمة مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس. وتم في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 تغيير تعريف بعض مكونات الدليل.

مجموعتين، تتألف المجموعة الأولى من البلدان المذكورة سابقا، بينما تضم المجموعة الثانية كل من : العراق ومصر، سورية وفلسطين، تونس والأردن.

**الشكل(2–7). دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض البلدان العربية.**

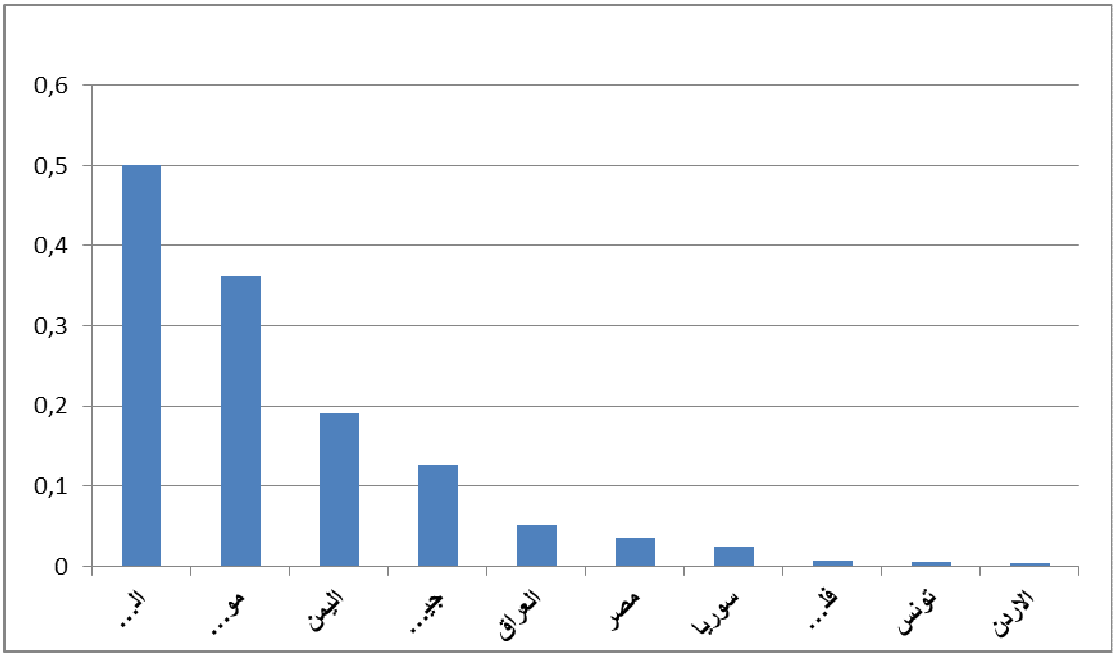


**المصدر**: الأمم المتحدة.( 2014). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

**ثانياً: البطالة**

تمثل الأحداث التي يشهدها عدد من البلدان العربية منذ عام 2011، إلى جانب انخفاض معدلات النمو في عدد من تلك البلدان وعدم تعافي الاقتصاد العلمي، من أبرز المؤثرات على وضع أسواق العمل في البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة. وقد زادت معدلات البطالة في عدد من البلدان العربية التي شهدت تحولات سياسية، ثم استقرت في عام 2014 كما في تونس، وسورية. كما زاد معدل البطالة في فلسطين بالمقارنة مع عام 2013. وتراجعت معدلات البطالة عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013 في كل من الأردن والإمارات والكويت والمغرب.

# المبحث الثالث: واقع التنمية في الوطن العربي

إن الطابع الذي ميز عملية تمويل التنمية في الوطن العربي اعتمد وبشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية في بعض البلدان العربية، فتراكم هذه الفوائض في البلدان النفطية وتحول جزء منها إلى بقية البلدان العربية عن طريق المعونات والاستثمار، وكذا تحويلات العمالة الوافدة كلها عوامل ساعدت في تسريع معدلات النمو، ودفع عجلة التنمية، إذ مرت هذه الأخيرة بمراحل تميزت بالتذبذب، فتارة كانت جد متسارعة لدرجة أنها كانت متفوقة على العديد من الأقاليم، وتارة أخرى اتسمت بالركود والتباطؤ.

## المطلب الأول: مسيرة التنمية في الوطن العربي

انطلقت مسيرة التنمية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينات من القرن الماضي من ادني المستويات فمعظم البلدان العربية كانت في مرحلة انتقالية لحقبة استعمارية، فانتشر في معظمها الجهل والفقر والمرض وفقدت سلطة القرار في المجالات الهامة للنشاط الاقتصادي ..الخ، وبالتالي وجد الوطن العربي نفسه على عتبة عالم جديد أصبح الغرب فيه مهيمنا سياسيا وعسكريا ومتفوقا اقتصاديا وعلميا.

**المرحلة الأولى**: و تمتد من أواخر الخمسينيات إلى منتصف الثمانينات كانت البلدان العربية في طليعة البلدان النامية إذ تفوقت فيها على جميع المناطق باستثناء دول جنوب شرق آسيا من حيث معدل النمو الاقتصادي، عدالة توزيع الدخل والحد من الفقر في المجتمع، كما ميز هذه الفترة سيطرة القطاع الحكومي على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، ولقد سارع في تسريع النمو خلال تلك الفترة الزيادة في أسعار النفط وتراكم المواد المالية، وكذا إسهام الصناديق العربية في تمويل المشاريع كما ساهم في دفع النمو الاقتصادي العربي ازدهار الاقتصاد العالمي، وضعف المنافسة في الأسواق العالمية[1].

و لكن أزمة عميقة تراكمت خلال هذه الفترة، تمثلت في ضعف وتراجع إنتاجية القوى العاملة، كما تفشت في معظم البلدان العربية خاصة في أجهزة الإدارة العامة والقطاع الصناعي( عقلية الإهمال وعدم الاكتراث بنوعية السلع و الخدمات) وذلك نتيجة لغياب المحاسبة وكذا حماية المنتجين المحليين من المنافسة العالمية[2].

**المرحلة الثانية**: وتمتد من منتصف الثمانينات إلى بداية الألفية الثالثة بدأت هذه المرحلة من مسيرة التنمية بالركود الذي طال جميع البلدان العربية، إثر الانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار النفط مما زاد في ارتفاع

[1] إسماعيل صبري.(1983).*في التنمية العربية*، دار المستقبل، بيروت، الطبعة الثانية، ص.59.

[2] مشدن وهيبة.(2004).*أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي1973-2003*، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، الجزائر،ص.85.

العجز في الموازنة العامة وتراكم الدين الداخلي و الخارجي، وكذا ارتفاع معدل التضخم واتساع رقعة البطالة وكنتيجة لانخفاض الموارد والاختلالات الهيكلية المشار إليها سابقا مر العالم العربي بأصعب فترة في تاريخه المعاصر، تباطأ فيها النمو الاقتصادي وتراجع مستوى دخل الفرد، وانتشرت البطالة وصارت تشمل خريجي الجامعات، وتعمقت الفوارق الاجتماعية وانتشر الفساد ...الخ[1]، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة خطيرة انتهت بتدخل المؤسسات التمويلية العالمية للضغط على الحكومات المحلية وتنفيذ إجراءات برنامج الإصلاح الهيكلي، وخصخصة شركات النشاط الإنتاجي[2].

كما شهدت المنطقة حروبا أهلية وإقليمية تسببت في إهدار الموارد وتدمير المرافق، وزادت من اتساع الخلافات بين عدة دول عربية.

إلا أنه وعلى الرغم من الأزمات التي مست الوطن العربي، شهدت العشرية الأخيرة من 1990-2001 تغيرات عميقة وايجابية في هيكل الاقتصاد والأنظمة العربية، وقد تفاعلت عوامل كثيرة لإحداث هذه التغيرات من أهمها[3]:

- الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أنجزتها عدة دول عربية خاصة غير النفطية منها.
- نجاح بعض البلدان العربية النفطية كالإمارات والسعودية في تنويع مصادر الدخل القومي.
- تقدم سياسات الخوصصة وتطور القطاع الخاص.

إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الحكومية الكبيرة، خاصة في القطاعات الأساسية كالتعدين، الكهرباء الماء ....الخ.

الانفتاح المتزايد على العالم بانضمام العديد من البلدان العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**المرحلة الثالثة:** والتي تمتد من 2001إلى غاية 2008، شهدت هذه المرحلة عدة أحداث كان لها الأثر الكبير على البلدان العربية بدءا من أحداث 11 سبتمبر 2001، وبداية الحرب على أفغانستان والعراق مرورا بالأزمة المالية العالمية، في هذه المرحلة استرجعت معظم البلدان العربية قدرتها على النمو وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي[4]، حيث بلغ متوسط معدل النمو لدى البلدان العربية حوالي 4.9% في السنة على الرغم من الدمار الذي خلفته الحروب في العراق، لبنان، غزة.

[1] عبد الطيف يوسف الحمد.(2008).*تحدي التنمية في الوطن العربي*، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، المحاضرة المتميزة رقم29، مصر، ص.05.

[2] مشن وهيبة.(2004). نفس المرجع السابق، ص.86.

[3] نفس المرجع السابق، ص.87.

[4] عبد اللطيف يوسف الحمد.(2008). نفس المرجع السابق، ص.10.

ومما لاشك فيه فقد تأثرت المنطقة العربية بالأزمة العالمية التي اندلعت في 2008، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط، إلا أن معظم البلدان العربية تمكنت من تخفيض وطأة الأزمة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

إذا فحسب هذا السرد الموجز لمسيرة التنمية العربية، فقد نجحت معظم البلدان العربية في تغيير أوضاعها وتنمية اقتصادها، وحققت بذلك مكتسبات عديدة شملت بنيتها التحتية، توفير الرعاية الصحية لسكانها تحسين جودة التعليم لأبنائها، تحسين ظروف المعيشة، تراجع نسبة الفقر فيها ...الخ، وكما يقول الدكتور عبد اللطيف يوسف الحمد" لسنا من رواد التنمية في العالم، لكننا لسنا أيضا من فشل في تحقيقها وتسريعها وتحسين وضع الإنسان بفضلها".

## المطلب الثاني: التحديات التنموية للدول العربية

يواجه الوطن العربي قدرا كبيرا من التحديات، و التي من شأنها ان تأثر على المسار التنموي، وتعوق قدرات البلدان العربية ودون تحقيق أهدافها الإنمائية، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات في ظل التغيرات والتحولات البلدانية المعاصرة بالآتي:

### أولا: اتساع حجم الفجوة المعرفية

يمثل اتساع الفجوة بين الوطن العربي والبلدان المتقدمة أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية خصوصا بعد أن أصبحت جل القطاعات الاقتصادية تعتمد ب الدرجة الأولى على العلم والتقنية الحديثة اللذان يعدان من الركائز الأساسية للتقدم الاقتصادي[1]، ويمكن توضيح أهم معلم هذه الفجوة المعرفية فيما يلي:

- تدني الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الإجمالي، إذ تبلغ هذه النسبة0.2% كمتوسط البلدان العربية مقارنة بـ 2.4% في البلدان المتقدمة، و1.6%في دول شرق آسيا[2]؛
- يشير التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو) رصد التعليم للجميع لسنة 2008 إلى أن المواطن العربي يقرأ بمعدل 6ساعات في السنة، كما أن عدد الكتب المنشورة لا يتعدى 29 عنوانا لكل مليون نسمة، مقارنة مع 725 عنوانا في البلدان المتقدمة؛

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي.(2009).*التنمية العربي في عالم متغير*، مركز الجزيرة11، قطر،ص.42.

[2] نفس المرجع السابق، ص.44.

– بلغ العدد الإجمالي للمقالات العلمية حوالي 11 ألف مقالة في السنة مقارنة بحوالي280 الف مقالة في الولايات المتحدة لوحدها، وحوالي 64ألف مقالة بريطانيا. كما تجدر الاشارة هنا إلى تقريرين هامين الأول الصادر عن معهد التعليم العالي التابع للجامعة الصينية المعروفة (Shanghaijiao Tong Universty) و الذي يعتبر المرجع الأساسي لتصنيف الجامعات في العالم، وتقرير الرياضيات البلداني ( International Study Center Timss PIRLS) ، إذ يبين الاول أنه لم توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة الخمسمائة أفضل جامعة في العالم، أما التقرير الثاني فيبين أن عينة من شباب جميع البلدان العربية الاثني عشر التي شاركت في التقييم العالمي للمستوى العلمي للطلبة لم يرتق لمتوسط شباب البلدان التسعة والخمسين المشاركة في التقييم[1].

**ثانيا: محدودية الموارد وضعف كفاءة استخدامها**

تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي ومما يزيد الأمر سوءا أن 80% من أراضي الوطن العربي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة و يعد الوطن العربي من أكثر المناطق في العالم فقرا في الموارد المائية سواء من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد في المياه كما أن هذه الموارد تتصف بعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منها ألا وهو المياه الجوفية[2]، أما بالنسبة للأراضي الزراعية فإن الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار بما يماثل 14.1%من إجمالي مساحة الوطن العربي، أما المساحة المزروعة في عام 2005 فقد بلغت نحو 71.5 مليون هكتار، اي حوالي 36% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة[3] .

**ثالثا: تصاعد معدلات التضخم:**

تشكل الضغوط التضخمية التي شهدتها أغلبية البلدان العربية خلال الفترة 2003-2007 أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في المنطقة العربية، إذ أن معدلات التضخم المقدرة بمتوسط التغير في الرقم القياسي للأسعار قد ارتفعت من 2.7% سنة 2003 إلى قرابة 7% سنة 2007[4]، وتتفاوت البلدان العربية في معدلات التضخم ما بين 13.8% في قطر كحد أعلى و 2% في المغرب كحد أدنى.

[1] عبد اللطيف يوسف الحمد.(2008). نفس المرجع السابق ، ص21.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي.(2009). نفس المرجع السابق ، ص47.

[3] صندوق النقد العربي.(2005). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص.85.

[4] International monetary fund.(2008).*world economic outlook 2008*, Washington, april . p 253.

**رابعا: تفشي الفساد في المؤسسات العامة:**

يعد انتشار الفساد في المؤسسات العامة في البلدان العربية من أخطر التحديات التي تعيق عملية التنمية إذ أن الفساد يسهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وانخفاض مستوى الجودة في انجاز البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوي بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات وانتشار الغش[1]، أما أسباب تفشي ظاهرة الفساد في الوطن العربي فيعود إلى عدة أسباب منها[2]:

- ضعف أجور العاملين في القطاع الحكومي في بعض البلدان العربية يشكل دافعا للارتشاء؛
- ضعف وسائل الردع والعقاب الفعالة لمرتكبي أعمال الفساد.

**خامسا: هجرة الكفاءات العربية:**

تعد هجرة الكفاءات العلمية من الوطن العربي إلى البلدان الغربية عقبة في وجه التنمية العربية، بالنظر لما تمثله من نزيف للخبرات والكفاءات العالية، غذ تشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بحوالي 31% من هجرة الكفاءات من البلدان النامية، ومن هنا تتجسد الآثار السلبية لهجرة الكفاءات بجملة من الخسائر يقف على رأسها خسارة رأس المال البشري الذي يعد بدوره حجر الزاوية في أي عملية تنموية.

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب يمكن إيجازها في [3]:

- التبعية المفرطة للدول المتقدمة؛
- ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان العربية؛
- بطء عملية توسيع وتنويع الاقتصاديات العربية؛
- ركود دوافع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي.(2009). نفس المرجع السابق ، ص.57.

[2] نفس المرجع السابق. ص.59.

[3] مصطفى عبد الله الكفري.(2008). *معوقات التنمية العربية وشروط تحقيقها*، رسالة لمؤتمر القمة العربية التاسعة عشر في الرياض، السعودية.

## المطلب الثالث: الاستثمارات العربية كآلية للتشغيل

من بين أهم التحديات التي تواجهها البلدان العربية قاطبة هي خلق فرص عمل، إذ تعاني هذه البلدان من أعلى معدلات البطالة على المستوى العالمي فهي تتجاوز 14%[1]، ويزداد هذا التحدي الذي تواجهه البلدان العربية بوجود أكثر 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل سنة 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 [2]، وهذا ما يستوجب على البلدان العربية خلق حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة، لهذا يمكن لمعدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي وعملية التنمية في البلدان العربية، هذا فضلا عن إمكانية حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية داخل هذه البلدان ويمكن للجدول التالي تسليط الضوء على معدل البطالة في بعض البلدان العربية في آخر سنة توفرت عليها الإحصائيات.

**الجدول رقم (2-8).تطور معدّلات البطالة في بعض البلدان العربية.**

| البلدان | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 13.1 | 12.7 | 12.9 | 13.4 | 13.4 | 12.8 | 12.6 | 11.9 |
| الإمارات | 3.2 | 4.0 | 4.3 | 4.0 | 4.3 | 4.2 | 4.2 | 4.1 |
| تونس | 14.1 | 14.0 | 13.3 | 13.0 | 18.9 | 16.7 | 15.3 | 15.3 |
| الجزائر | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10.0 | 10.0 | 11.0 | 9.8 | 10.6 |
| السعودية | 5.6 | 5.0 | 5.4 | 5.3 | 5.4 | 5.5 | 5.6 | 5.7 |
| سورية | 8.4 | 8.4 | 9.2 | 8.4 | 8.1 | 25.5 | 35.0 | 35.0 |
| فلسطين | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 | 23.0 | 23.4 | 23.4 |
| قطر | 0.5 | 0.5 | 0.8 | 0.7 | 0.4 | 0.5 | 0.3 | 0.3 |
| الكويت | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 2.1 | 2.1 | 1.7 | 1.8 | 1.7 |
| مصر | 8.9 | 8.7 | 9.4 | 8.9 | 11.9 | 13.0 | 13.1 | 13.4 |
| المغرب | 9.8 | 9.6 | 9.1 | 9.1 | 8.9 | 9.0 | 9.2 | 9.9 |
| اليمن | 15.9 | 15.7 | 15.0 | 16.0 | 18.0 | 18.0 | 17.4 | غ.م. |

**المصدر:** منظمة العمل العربية.(2015).ومنظمات أخرى اجتماعية.

[1] منظمة العمل العربي.( 2013). *موجز التقرير الاقتصادي العربي الأول لمنظمة العمل العربي حول التشغيل والبطالة في الدول العربية*، نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، ص64.

[2] نفس المرجع السابق، ص66.

من خلال الجدول السابق يتضح جليا خطورة الوضع والذي يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

يبلغ حجم سكان الوطن العربي أكثر من 338 مليون نسمة، تمثل في سن العمل( 15-64 ) نحو 60.4%أي ما يقارب 204 مليون شخص، غير ان من يعمل والقادر على العمل أو الباحث عن العمل يشكل ما نسبته 37% أي حوالي 125 مليون نسمة[1]، كما تتسم القوى العاملة العربية بتدني مستوى إنتاجيتها، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المتعاقدة والمؤقتة وارتفاع مساهمة القطاع العام في امتصاص حجم العمالة مقارنة بالقطاع الخاص.

ما يزيد من حدة مشكل البطالة، افتقار غالبية البلدان العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل، و ضعف التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل.

تزايد معدلات نمو القوى العاملة من النساء في السوق والذي يقدر بحوالي 4%سنويا [2]، وذلك لإقبالهن على التعليم والتكوين، واستعدادهن لعمل قدرة وبحثا عنه يزيد من حجم الوافدين على سوق العمل سنويا.

لا شك في أن الاستثمارات العربية البينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، تعتبر بمثابة محرك للتنمية في الوطن العربي، إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات عبر الأقطار العربية، فمن خلال ما سبق لاحظنا أن حجم الاستثمارات العربية في تزايد وتنامي مستمر في الفترة الأخيرة، هذا ما يعني التوسع في إقامة المشاريع مما ينجم عنها خلق فرص للتوظيف، فعلى سبيل المثال المنطقة الصناعية المؤهلة التي تم إنشاؤها في الأردن جذبت العديد من الاستثمارات العربية إليها شملت 79 مشروعا بقيمة مالية قدرت بأكثر من 400 مليون دولار، وفرت ما يقارب 40000 منصب عمل بين ما هو دائم وما هو مؤقت.

لكن إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات لا يرقى إلى مستوى تطلعات وطموحات البلدان العربية المتمثلة في امتصاص البطالة، وهذا راجع بالأساس إلى عدة أسباب منها:

إن مجالات الاستثمارات في الأجل القصير لا تساعد على خلق فرص عمل جديد، أو انها لا تمثل تحقيق قيمة مضافة بشكل جدي، لذلك فالنتيجة المتوقعة هي زيادة الخلل في توزيع الدخل والثروة، حيث يحظى المضاربون (وهم قلة) على الجزء الأكبر من نتائج هذا النشاط، وبالتالي تتسع شريحة محدودي الدخل وتتفاقم مشكلة البطالة.

[1]Alasrag, hussien(2010). *The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries*, MPRA paper, Munich. P. 10. Available on the site http://mpra.ub.uni-muenchen

[2]Ibid. P.10.

إن توجه الاستثمارات العربية يتركز بشكل كبير في قطاع الخدمات و العقارات، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات لا تتوجه نحو بناء قاعدة إنتاجية وصناعية خاصة الصناعة التحويلية لما تتميز به هذه الأخيرة من قدرة على خلق فرص عمل اكبر تتسم بالديمومة.

**خاتمة:**

بالرغم من الخصائص الاقتصادية و الغير اقتصادية المشتركة بين البلدان العربية تمثلت في تاريخ مشترك منذ القدم وتاريخ استعماري لعب دور في وضع هذه البلدان على نفس المرتبة الاقتصادية، وبالرغم من المشاكل المحاطة بهذه البلدان إلا أنه هنالك مقومات شتى مشتركة قد تجعل من الوطن العربي في أعلى المراكز الاقتصادية و السياسية.

بحث نجد أن للبلدان العربية مكانة هامة في الخريطة الاقتصادية وذلك بما تزخر من ثروات وموارد، خاصة في مجال النفط و الغار الذي كان له الدور الأبرز في خلق مكانة عالمية ذات قيمة حقيقية، لكن عدم الاستغلال الجيد إلى هاته الخيرات الطبيعية ساهم بدوره في تعطيل عجلة التنمية العربية. كما تشير المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت أن المنطقة العربية تعاني من مشاكل اقتصادية تعرقل نموها وتعمل على كبت تطورها المراد تحقيقه.

وفي الجزء القادم من البحث سنحاول ربط هذا الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان العربية كمجموعة بمستوى الفساد بكل أنواعه الموجودة في المنطقة.

**مقدمة**

قد يبدو للنظرة الأولى أنّ البلدان العربية ليست موضع جيّد يمكّنها من مكافحة الفساد، ومع أنّ الواقع أكثر تنوعاً واختلافاً من الوصف الموجز الذي سيلي، يمكن القول أن المنطقة تعاني من ضعف نسبي على صعيد الأنظمة والضوابط والموازين. فنلاحظ مثلاً نقصاً نسبياً في عدد مؤسّسات المساءلة المستقلة فعلاً، مثل مؤسسات تدقيق الحسابات أو ديوان المحاسبة أو دواوين المظالم أو الهيئات المعنيّة بمكافحة الفساد، وبصورة عامة يتبيّن أن الشفافية نادرة الوجود خصوصاً في إيرادات النفط ويرافقها أحياناً مزج بين الموارد الشخصية وموارد الدولة النخب الحاكمة.

و لكن إذ تصديق المؤشرات العالمية، قمنا بدراسة التطورات المؤسساتية العربية بتطبيق مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالشفافية والمساءلة لمعرفة أداء الدول العربية خلال الفترة الماضية، والتطرق لكيفية ظهور الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية العربية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول ربط العلاقة بين حجم الفساد بالأداء الاقتصادي الضعيف في الوطن العربي حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول سنستعرض النوعية المؤسساتية للبلدان العربية ثم في المبحث الثاني سنطرق إلى واقع الفساد في البلدان العربية ثم في المبحث الثالث سنتناول علاقة الفساد بالأداء الاقتصادي.

## المبحث الأول: النوعية المؤسساتية في البلدان العربية

تشكل المؤسسات الرسمية والغير رسمية داخل البلد الإطار الحقيقي الذي يعمل من خلاله الاقتصاد عبر مجموع من الآليات المتعددة، ومن اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة تقوم العديد من الدول العربية بتطبيق مجموعة من المؤشرات وتطوير مؤسساتها لتحقيق التنمية والخروج من الاختناقات التي تعاني منها الاقتصاديات العربية.

### المطلب الأول: حسب مؤشرات بيت الحرية

يعرف مؤشر بيت الحرية على أنّه هو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات السياسية والمدنية التي يتمتع بها بلد معين، ويتكون من المتوسط الحسابي لمؤشرين الأول يقيس الحقوق السياسية والثاني يقيس الحريات المدنية.

فمؤشر الحقوق السياسية يقيس مدى اختيار الحكام بشكل عام سواء كان الرئيس أو رئيس الوزراء وغيرهم كما يقيس حق الانتماء إلى الأحزاب، أما مؤشر الحريات المدنية فهو يقيس مدى تحرر المواطن من سلطة الحكومة حيث تشمل الحريات المدنية حرية التعبير والاعتقاد، وتنظيم التجمعات وحكم القانون...الخ.[1]

يبين الجدول رقم (3-1) حالة المؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية، الذي يوضح أن الدول العربية حسب قيمة متوسط مؤشر الحقوق السياسية هي غير حرة. فعلى الرغم من تحسن قيمة المؤشر للدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 5.9 لعام 2008 إلى 5.7 في عام 2011، إلا أنها بقيت أعلى من 5 وهو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة.

ويشير نفس الجدول كذلك إلى أن عدد الدول العربية غير الحرة قد ارتفع من 15 دولة عربية في عام 2008 إلى 16 دولة في عام 2010 ثم عاد إلى 15 دولة في عام 2011.انظر الملحق رقم 1

[1] علي،عبد القادر.(2007).*مؤشرات قياس المؤسسات*، مجلة جسر التنمية، العدد، 60 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص36.

**الجدول رقم (3-1). مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية.**

| | 72-80 | 81-89 | 90-99 | 00-05 | 06-10 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط | 5.6 | 5.6 | 6.0 | 5.8 | 5.8 | 5.9 | 5.9 | 5.7 | 5.7 |
| دول حرة 1.0-2.5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حرة جزئيا 2.5-5.0 | 5.0 | 2 | 2 | 4 | 4 | 6 | 5 | 5 | 6 |
| دول غير حرة 5.0-7 | 17 | 20 | 19 | 17 | 17 | 15 | 16 | 16 | 15 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع مؤشر بيت الحرية: www.freedomhome.org/reports اطلع عليها يوم 2016/03/15.

فقد تحسن تصنيف تونس من دولة غير حرة إلى دولة حرة جزئيا منذ عام 2010، حيث انخفضت قيمة مؤشر الحقوق السياسية لتونس من 7 في عام 2009 إلى 3.0 في عامي 2010 و 2011. في حين تراجع تصنيف دولة البحرين من دولة حرة جزئيا في عام 2007إلى دولة غير حرة في عام 2008، وبقيت كذلك حتى عام 2011، حيث زادت قيمة مؤشر حقوق الحقوق السياسية لدولة البحرين من 5.0 لعام 2007 إلى 6.0 لعام 2008، وبقي على نفس القيمة حتى عام 2011.

ويختلف وضع الدول العربية من حيث الحريات المدنية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3-2) أن متوسط قيمة مؤشر الحريات المدنية لبيت الحرية للدول العربية قد انخفض من 5.5 للفترة 2000-2005 إلى 5.2 للفترة 2006-2010. غير أن نتوسط قيمة هذا المؤشر للدول العربية قد ارتفع من 5.2 في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010، وقد انعكس هذا على توزيع الدول العربية حسب مستوى الحريات المدنية. فقد انخفض عدد الدول العربية المصنفة على أنها دول غير حرة من 13 دولة للفترة 2000-2005 إلى 6 دول خلال الفترة 2006-2010، ثم زاد عدد هذه الدول إلى 9 في عام 2011. أي أن مستوى الحريات المدنية قد تراجع في عام 2011.

**الجدول رقم (3-2). مؤشر الحريات المدنية للدول العربية للفترة 1972-2011.**

| | 1972-1980 | 1981-1989 | 1990-2000 | 2001-2005 | 2006-2010 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط قيمة المؤشر للدول العربية | 5.3 | 5.6 | 5.7 | 5.5 | 5.2 | 5.2 | 5.2 | 5.2 | 5.4 |
| دول حرة 2.5-1.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| حرة جزئيا 5.0-2.5 | 11 | 9.0 | 6.0 | 8.0 | 15.0 | 15.0 | 15.0 | 15.0 | 12.0 |
| دول غير حرة 7-5.0 | 12 | 13 | 15 | 13 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 9.0 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع: www.freedomhome.org/reports اطلع عليها يوم 2016/03/15.

ويشير الملحق رقم (2) إلى أن الدول المصنفة على أنها دول غير حرة للفترة 2007-2010 هي العراق وليبيا والسعودية والصومال والسودان وسوريا. وقد تراجعت الحريات المدنية في عام 2011 في كل من اليمن والإمارات العربية المتحدة وجزر القمر لتصبح غير حرة حسب تصنيف بيت الحرية للحريات المدنية، متطابقاً مع ما جاء في الملحق رقم (2). ولم تصنف أي من الدول العربية بين الدول الحرة حسب مؤشر الحريات المدنية هذا.

وعند النظر على مؤشر بيت الحرية المركب من المؤشرين السابقين كما هو موضح في الجدول رقم (3-3)، فإنه يلاحظ أن عدد الدول العربية التي يمكن وصفها بأنها حرة جزئياً كان أربعة دول في 2010، ارتفع إلى 5 دول في عام 2011 وهي جزر القمر والكويت ولبنان والمغرب وتونس، التي كانت الأخيرة غير حرة في عام 2010.

ويشير نفس الجدول إلى أن أياً من الدول العربية لم تكن حرة منذ عام 1972 وأن عدد الدول الحرة جزئياً ارتفع ليصل أقصاه في عام 2007 (9دول) ثم تراجع ليصل إلى 4دول في عام 2010 ومن ثم ارتفع إلى 5 دول في عام 2011. كما يلاحظ أن الدول العربية التي ظلت تصنف على أنها حرة جزئيا طوال العقدين الماضيين هي فقط جزر القمر والكويت. انظر الملحق رقم 3.

**الجدول رقم (3-3). المؤشر المركب لبيت الحرية.**

| | 1972-1980 | 1981-1989 | 1990-2000 | 2001-2005 | 2006-2010 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط قيمة المؤشر للدول العربية | 5.5 | 5.6 | 5.9 | 5.7 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.6 | 5.6 |
| دول حرة 2.5-1.0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حرة جزئيا 5.0-2.5 | 5 | 2 | 2 | 4 | 3 | 8 | 5 | 4 | 5 |
| دول غير حرة 7-5.0 | 16 | 19 | 19 | 17 | 18 | 12 | 16 | 17 | 16 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع: www.freedomhome.org/reports اطلع عليها يوم 2016/03/15

خلاصة القول أن الدول العربية بشكل عام تعاني من ضعف المؤسسات مقاسة بمؤشرات بيت الحرية، وأن ضعف الحقوق السياسية هو الغالب، في حين أن أغلب الدول العربية كانت من الدول الحرة جزئياً من حيث الحريات المدنية خلال السنوات الخمس الماضية.

## المطلب الثاني: حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية

بحيث يقيس هذا المؤشر في الأصل المخاطر التي يوجهها الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في دول العالم، حيث تعطى المخاطر المختلفة قيمة رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى والقيم الكبيرة مخاطر متدنية[1].ويتكون هذا المؤشر من عدة مؤشرات فرعية وهي: الاستقرار الحكومي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مؤشر ملف الاستثمار، مؤشر الفساد...الخ.

يبين الجدول رقم(3-4) حالة المؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG، حيث يلاحظ تحسن حالة المؤسسات في الدول العربية خلال الفترة 1984-2010، وارتفع متوسط قيمة المؤشر من 43.5 للفترة 1984-1990 الذي يدل على مؤسسات متدنية للغاية إلى 63.0 للفترة 2006-2010 والذي يدل على مؤسسات متوسطة. كما يبين ذلك الملحق رقم(4).

[1] علي، عبد القادر.(2007).نفس المرجع السابق،ص50.

**الجدول رقم (3-4).حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية.**

| حالت المؤسسات | 1984-1990 | 1990-2000 | 2004-2005 | 2006-2010 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط | 43.5 | 52.7 | 62.3 | 63.0 | 62.8 | 62.1 |
| متدنية للغاية أقل من 50 | 11 | 4 | 4 | 3 | 3 | 3 |
| متدنية 50-60 | 5 | 2 | 0 | 2 | 2 | 4 |
| متوسط 60-70 | 1 | 11 | 7 | 6 | 6 | 3 |
| 70-80.... | 0 | 1 | 7 | 7 | 7 | 8 |
| متقدمة 80-100 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 17 | 18 | 18 | 18 | 18 | 18 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية:
http://www.prsgroub.com/icrg.aspx اطلع عليها يوم 2016/03/18.

كما يبين الجدول رقم (3-4) أن عدد الدول ذات المؤسسات المتدنية للغاية كان 3 دول في عام 2010 هي العراق والصومال والسودان، أما ذات المؤسسات المتدنية فقد كانت 4 دول في عام 2010 هي مصر ولبنان وسوريا واليمن.

وكما يبين الملحق رقم(4)، فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث نوعية المؤسسات حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وكانت مؤسساتها جيدة وبلغت قيمة المؤشر 78.5 تلتها عُمان بقيمة مؤشر 74 وقطر بقيمة مؤشر مقدارها 73. وقد كان عدد الدول التي صنفت مؤسساتها على أنها متوسطة 8 دول في عام 2010.

ويتجلى ضعف المؤسسات في الدول العربية بشكل واضح على مؤشر محاربة الفساد الفرعي، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لهذا المؤشر تحققت في عام 2010 في كل من الأردن والكويت والمغرب، وكانت (3) أي 50% من القيمة القصوى للمؤشر. وهذا يعني أن أفضل ما تحقق في الدول العربية كان ضمن المؤسسات المتدنية جداً. وينطبق ذلك على مؤشر البيروقراطية ونوعية الإدارة، حيث وصلت أقصى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية في عام 2010 (2) أي 50% من القيمة العليا لهذا المؤشر، باستثناء تونس،

حيث كانت قيمة هذا المؤشر (3) أي 75% من القيمة القصوى للمؤشر. وهذا يعني أن المؤسسات في جميع الدول العربية باستثناء تونس بقيت ضمن المؤسسات المتدنية جداً. (الملحق رقم5، والملحق رقم 6).

وقد كان تصنيف المؤسسات على مؤشر الديمقراطية والمساءلة أفضل بشكل عام، حيث كانت لبنان في المرتبة الأولى، التي أخذت قيمة المؤشر في عام 2010 (5) (83.3%)، الأمر الذي يضع المؤسسات اللبنانية ضمن المؤسسات المتقدمة. تلتها البحرين والمغرب بقيمة للمؤشر 4.5 (75.0%) أي أن مؤسسات البحرين و المغرب على مؤشر الديمقراطية والمسائلة من بين المؤسسات الجيدة. وجاءت العراق بعد ذلك، حيث صنفت مؤسساتها على أنها متوسطة، وجاءت بقيمة الدول العربية ضمن الدول ذات المؤسسات المتدنية أو المتدنية للغاية (الملحق رقم 7).

وعلى مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الفرعي والمكون من 12 نقطة، فقد حققت الإمارات العربية أعلى قيمة للمؤشر بين الدول العربية (9.5 ، 79.2%) تلتها الكويت حيث حققت (9) نقاط أي (75%)، أي ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من الإمارات والكويت جيدة. وجاء تصنيف كل من قطر والسعودية ضمن المؤسسات المتوسطة، وجاء تصنيف المؤسسات في بقية الدول العربية ضمن المؤسسات المتدنية والمتدنية للغاية (الملحق رقم 8). ويعكس هذا التأخير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بما في ذلك النفطية، إلا ان نصيب الفرد من الدخل القومي لم ينعكس على شكل تحسن في توزيع الدخل. كما أن جميع الدول العربية بما في ذلك الدول النفطية عانت من البطالة والتضخم، وأن نوعية الخدمات الاجتماعية لم تكن بالمستوى المتوقع.

وقد حققت معظم الدول العربية مستوى متقدما أو جيدا من الاستقرار، مقاسا بمؤسسات استقرار الحكومة (الملحق رقم 9). وقد تأكد هذا من خلال المؤشرات الفرعية الأخرى التي تقيس النزاعات الدينية والعرقية والنزاعات الخارجية والداخلية أن معظم الدول العربية قد حققت مستويات مرتفعة (جيدة ومتقدمة) على كل هذه المؤشرات. كما حققت بعض الدول التي تعاني من نزاعات درجات متدنية جدا على مؤشرات النزاعات الدينية أو العرقية أو الخارجية والداخلية وهذه الدول هي بشكل عام العراق، والصومال والسودان ولبنان وسوريا. ( الملاحق 10، 11، 12، 13، 14،15، 16 ).

خلاصة القول أن المؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية ومؤشرات الفرعية ضعيفة بشكل عام، خاصة حسب مؤشرات مكافحة الفساد وفعالية الحكومة وكذلك الديمقراطية والمساءلة. ولم تحقق معظم العربية تحسنا يذكر خلال الفترة الأخيرة 2008-2010 حسب مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية هذا، بل حققت في معظم الحالات تراجعا واضحاً.

## المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية

و يكمن تعريف مؤشر الحاكمية في تطوير "كفومان وكرادي" مؤشرا مركبا لإدارة الحكم، واعتمد على مؤشرات فرعية تعدها هيئات متخصصة وقد تم تعريف الحكم لغرض هذا المؤشر على انه تقاليد المؤسسات التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة. ويكون هذا المؤشر من ثلاثة مجالات رئيسية وهي:[1]

- مجال اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة.
- مقدرة الحكومة.
- احترام المؤسسات.

يلخص الجدول رقم (3-5) الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية للفترة 1995-2010. حيث يلاحظ تدني وضع المؤسسات في الدول العربية على مؤشر الحاكمية، فلم تحقق أي من الدول العربية قيمة موجبة لهذا المؤشر. أي أن المؤسسات في جميع الدول العربية كانت ضمن الدول التي تصنف مؤسساتها بالمتدنية للغاية، فقد زاد عدد الدول التي تصنف مؤسساتها بالمتدنية للغاية من 6 دول للفترة 1996-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010. ثم إلى 10 دول في عام 2010. في حين تراجع عدد الدول التي كانت تصنف مؤسساتها بالمتدنية من 12 دولة للفترة 1996-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010 وإلى 8 دول في عام 2010.

كما يلاحظ من الملحق رقم (17) تراجع قيمة المؤشر لمعظم الدول العربية في عام 2010، فقد كانت قيمة مؤشر الحاكمية الأدنى في ليبيا والسعودية وسوريا وتونس واليمن على الترتيب، كما يؤكد الملحق على أن قيمة المؤشر العام للحاكمية لجميع الدول العربية للفترة 1996-2010 كان أقل من الصفر.

[1] الإمام، عماد.(2005).*المؤسسات والتنمية*، مجلة جسر التنمية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص70.

**الجدول رقم (3–5). الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية.**

| الفترة | 1998- 2000 | 2001- 2005 | 2006- 2010 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| متدنية للغاية 2.5-1.0 | 6 | 7* | 9** | 10*** |
| متدنية 0.0-1.0 | 12 | 11 | 9 | 8 |
| متوسطة 1-0.0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| متقدمة 1-2.5 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 18 | 18 | 18 | 18 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع مؤشر الحاكمية:
http://www.prsgroub.com/icrg.aspx اطلع عليها يوم 2016/03/18.

وقد كان وضع الدول العربية على مؤشر التغيير و المساءلة هو الأدنى[1]، حيث كانت قيمة هذا المؤشر النوعي في جميع الدول العربية أقل من الصفر وكان عدد الدول العربية التي تصنف مؤسساتها حسب مؤشر التعبير والمساءلة على أنها متدنية للغاية 12 دولة في عام 2001 كما كان وضع التعبير والمساءلة في باقي الدول العربية وعددها 9 متدن ولم تحقق أي من الدول العربية المستوى المتوسط على هذا المؤشر الفرعي منذ عام 1996. كما يبين الجدولان رقم (3-6 ) و الملحق رقم ( 18 ).

[1] Daron Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson and Pierre Yared, 2005, *Income and Democracy*, Massachusetts Institute of Technology WP/05/05p22.

**الجدول رقم (3-6 ). حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير والمساءلة.**

| الفترة | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| متدنية للغاية -2.5_-1 | 8 | 10 | 12 | 14 | 12 |
| متدنية -1_صفر | 13 | 11 | 9 | 7 | 9 |
| متوسطة صفر-1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| متقدمة 1-2.5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 21 | 21 | 21 | 21 | 21 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع:

http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.aspاطلع عليها يوم 2016/03/18.

وكان وضع الدول العربية أفضل بكثير على مؤشر محاربة الفساد على الرغم من تراجعه خلال الفترة 1996-2010، حيث يبين الجدول رقم (3-7 ) أن عدد الدول العربية التي عانت من مستوى متدن للغاية لمحاربة الفساد قد زاد من 3 دول للفترة 1996-2000 إلى 6 دول في عام 2010، كما نقص عدد الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط لمحاربة الفساد من ( 7 ) دول في الفترة 1996-2000 إلى ( 6 ) دول في عام 2010، ونقص عدد الدول العربية التي حققت مستوى متدن لمكافحة الفساد من 11 دولة للفترة 1996-2000 إلى 8 دول في عام 2010. أما الدول التي تتمتع بمستوى متقدم لمحاربة الفساد، فقد زاد من صفر للفترة 1996-2000 إلى دولتين للفترة 2002-2005 ونقص إلى دولة واحدة في عام 2010.

**جدول رقم ( 3-7).حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996-2000.**

| الفترة | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| متدنية للغاية -1_-2.5 | 3 | 3 | 4 | 4 | 6 |
| متدنية 1-_صفر | 11 | 10 | 10 | 9 | 8 |
| متوسطة صفر-1 | 7 | 6 | 5 | 6 | 6 |
| متقدمة 1-2.5 | 0 | 2 | 2 | 2 | 1 |
| المجموع | 21 | 21 | 21 | 21 | 21 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع:
http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.aspاطلع عليها يوم 2016/03/18.

وعند التركيز على الفترة 2009-2010، يلاحظ أن قيمة مؤشر مكافحة الفساد قد تراجع في كل من جيبوتي ومصر ولبنان وموريتانيا، إلا أن مستوى مكافحة الفساد في هذه الدول بقي ضمن المستوى المتدني، وقد تراجع وضع سوريا من متدن إلى متدن للغاية، أما وضع تونس فقد تراجع من متوسط إلى متدن، كما يبين الملحق ( 19 )

كما تراجعت قيمة المؤشر في بعض الدول العربية ذات المستوى المتدني للغاية مثل: ليبيا والسودان واليمن، كذلك فقد تراجعت قيمة المؤشر بين بعض الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط من مكافحة الفساد مثل البحرين والأردن والكويت وعمان.

كما تراجع وضع الإمارات العربية من مستوى متقدم إلى جيد، و تراجعت قيمة المؤشر لدولة قطر بشكل طفيف لتبقى بالمستوى المتقدم وتحل بالمرتبة الأولى في مكافحة الفساد، تلتها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت وعمان. الملحق رقم ( 19 )

وفي مجال فعالية الحكومة، فإن الجدول رقم (3-8)، يبين تراجعا طفيفا في أداء الدول العربية، حيث زاد عدد الدول العربية التي تعاني من مستوى متدن للغاية في فعالية الحكومة من 4 دول للفترة 1996-2000 إلى 5 دول في عامي 2009 و 2010، وزاد عدد الدول التي تعاني من مستوى متدن على مؤشر فعالية الحكومة من 8 دول للفترة 1996-2000 إلى 9 دول لعامي 2009 و 2010. ونقص عدد الدول التي تتمتع بمستوى متوسط لفاعلية الحكومة من 9 دول خلال الفترة 1996-2000 إلى 7 دول في عام 2010. وحققت قطر مستوى متقدما لفاعلية الحكومة لعام 2009، ثم تراجعت إلى مستوى المتوسط في عام 2010. و يشير الملحق رقم ( 20 ) أن قيمة مؤشر فعالية الحكومة قد تراجع في معظم الدول العربية، بغض النظر عن تصنيفها ما بين عامي 2009 و 2010، ويلاحظ عدم تحسن قيمة المؤشر إلا في عدد قليل جدا من الدول العربية وقد كان التحسن بشكل جزئي ولم يؤثر على مستوى فعالية الحكومة في هذه الدول، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للجزائر من 0.59 إلى 0.56 والعراق من سالب 1.26 إلى سالب 1.23، ولبنان من سالب 0.67 إلى سالب 0.34، كذلك فقد تحسن مستوى فعالية الحكومة اليمنية من سالب1.12 إلى 1.03.

**الجدول رقم (3-8).وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996-2010.**

| الفترة | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| متدنية للغاية -2.5_-1 | 4 | 5 | 6 | 5 | 5 |
| متدنية 1-_صفر | 8 | 9 | 8 | 9 | 9 |
| متوسطة صفر-1 | 9 | 7 | 7 | 6 | 7 |
| متقدمة 2.5-1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| المجموع | 21 | 21 | 21 | 21 | 21 |

**المصدر**: إحصائيات منشورة على موقع:

http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.aspاطلع عليها يوم 2016/03/18.

## المبحث الثاني: واقع الفساد في البلدان العربية

يناقش هذا القسم العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المساهمة في نمو الفساد في منطقة الشرق الأوسط.

### المطلب الأول:التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية

من بين البلدان العربية سوف نذكر على الخصوص بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون غيها وذلك لتفادي عدم التوازن في الإحصائيات لبعض البلدان المقدمة، تضم منطقة MENA للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 21 دولة مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع في المنطقة بحيث صنف البنك الدولي عام 2014 الدول إلى ثلاث مجموعات بناءا على نسبة عدد السكان والموارد الطبيعية:

1-الغنية بالموارد الطبيعية و البلدان المستوردة لليد العاملة و تضم البحرين، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هذه الدول تصدر و تنتج النفط والغاز الطبيعي مع تواجد عدد كبير من الأجانب بين مجموع سكانها؛

2-الغنية بالموارد الطبيعية ووفرة اليد العاملة المتمثلة في الجزائر، العراق، سوريا واليمن. هذه المجموعة تنتج وتصدر الغاز الطبيعي والنفط وتحتوي على نسبة كبيرة من السكان الأصليين خاصة؛

3-و تشمل البلدان الفقيرة في الموارد الطبيعية: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا المغرب، فلسطين وتونس.

وفي السنوات الأخيرة، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت أضواء وسائل الإعلام الدولية وجذبت اهتمام الباحثين حول 'الربيع العربي' الذي تتماشى مع بداية 2011. دول الربيع العربي كمصر ،تونس واليمن هي بالتأكيد تحديات للتحولات السياسية التي تفرض أثرا سلبيا كبيرا على النمو الاقتصادي وتفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي. تكشف تقديرات البنك الدولي أن الصراعات في مصر، ليبيا، سوريا، تونس، واليمن مع تلك الآثار الجانبية في الأردن ولبنان، وتقدر تكلفة المنطقة حوالي 168 بليون دولار أمريكي خلال الفترة 2011-2013، وهو ما يعادل 19% ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة (GDP). على وجه الخصوص، ينكمش الناتج في سوريا الحقيقي نسبة 40% مقارنة بمستواه ما قبل الأزمة في عام 2010. معدلات النمو الاقتصادي وقدر نمو نصيب الفرد الحقيقي من بعض بلدان مختارة في المنطقة الموضحة في الشكل 3-1. ويوضح الشكل أنه في عام 2011، انخفضت معدلات النمو في كل من هذه البلدان، والبلدان الأكثر تضررا في المنطقة كانت ليبيا واليمن. ينخفض معدل النمو للفرد الواحد في هذين

البلدين 62% و 17%، على التوالي. نضع جانبا الربيع العربي 2011،فإن "باهتا شاريا و وولف" لاحظوا أنه على الرغم من الهبات الهائلة في المناطق ذات الموارد الطبيعية[1]، كان أداء النمو بدلاً من الساخطين على مدى العقدين الماضيين أو نحو ذلك. وهذا واضح من معدلات النمو في عام 2004 في الشكل 3-1.

**الشكل رقم(3-1).النمو الاقتصادي في بعض بلدان المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2004-2011.**

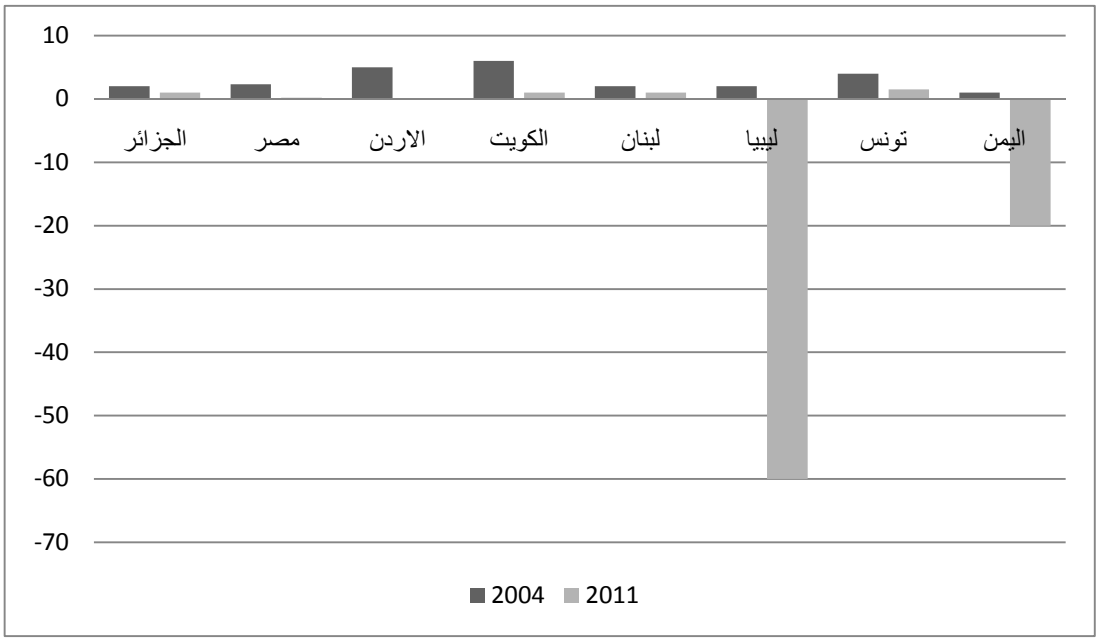


**المصدر**: بيانات البنك الدولي.(2013). مؤشرات التنمية العالمية.

في المقابل و على الرغم من وجود اقتصاديات غير متنوعة ومشاكل البطالة وعدم تطابق المهارات شهدت بعض الدول الغنية بالنفط أو الملكيات شهدت بعض الدول الغنية بالنفط أو الملكيات نموا معتدلا واستقرار في الاقتصاد الكلي (مثل المملكة العربية السعودية حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 6,6% عام 2011) و من أبرز التحديات التي تواجه بلدان هذه المنطقة، وجود نسبة عالية من البطالة خاصة بين الشباب الحاملين لشهادات تخرج من خلال مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، يظهر أن نسبة البطالة مرتفعة بين الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة خلال الفترة الممتدة بين 2004-2013 خاصة في البلدان التالية: مصر 31% – الأردن 30% – المملكة العربية السعودية 30% – تونس 31% – اليمن 28%. متوسط معدلات البطالة بين الشباب أعلى بكثير في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و المتوفرة

[1] Bhattachrya, R and Wolde, H.(2010). *Coonstraints on growth in the MENA region.* IMF Working Paper, WP/10/30.P.26.

لديها اليد العاملة، مقارنة بالمجموعتين الأخريين على الرغم من أن زيادة نسبة البطالة بشكل كبير جدا في البلدان المستوردة لليد العاملة والغنية بالموارد الطبيعية خلال الفترة 2014-2004 كما هو في الشكل 3-2.

على الرغم من أن الربيع العربي عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط جاء نتيجة لانتفاخ الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24)، الا انه لا يوجد اتفاق عام حول أسباب هذه الحوادث. توضح الأدلة القولية عدة أسباب وراء ذلك، وبعضها سياسي. وفقا لمؤسسة "فريدوم هاوس"، تتميز معظم دول الشرق الأوسط بحرية سياسية أقل أو لا حرية على الاطلاق من حيث الحقوق السياسية والمدنية. متوسط نتيجة مؤشرات الديمقراطية مع الجمع بين الحريات السياسية والمدنية لدول المنطقة خلال 1984-2013،هو 2.6 من أصل النتيجة القصوى 7، حيث تشير أعلى قيمة الى الحد الأقصى.

**الشكل رقم(3-2).متوسط معدلات البطالة بين الشباب بالمائة في ثلاث مجموعات من الشرق الأوسط بلدان1993-2013.**

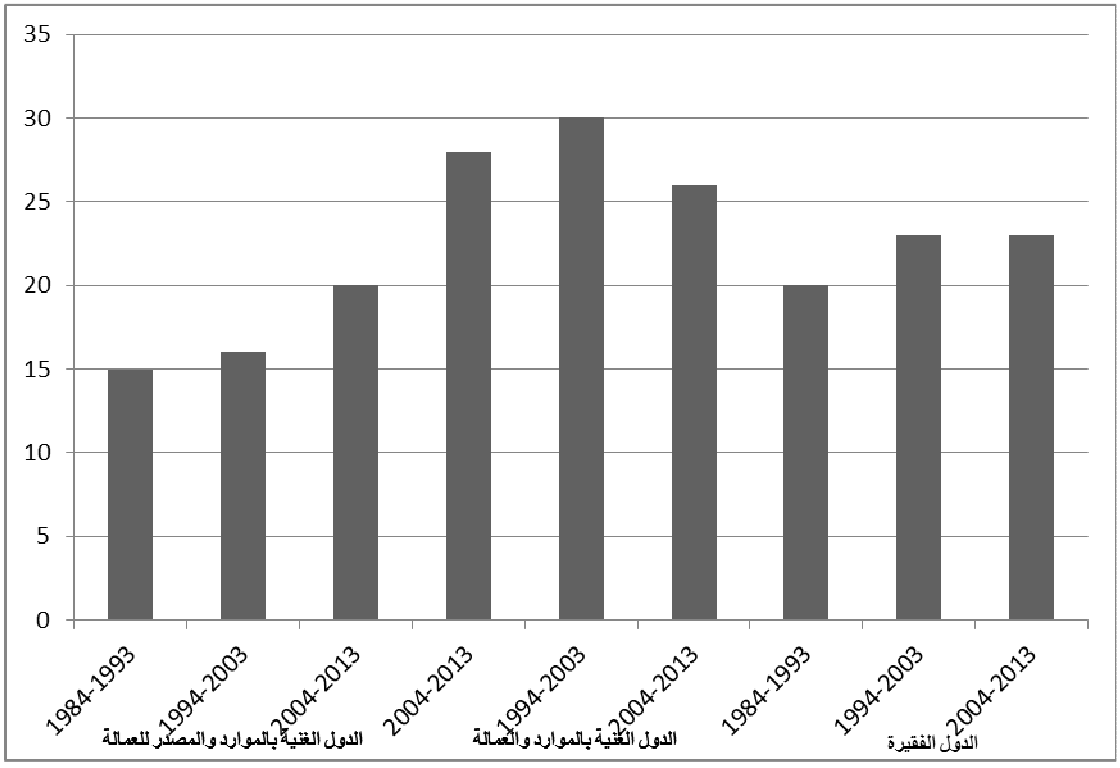


**المصدر**: بيانات البنك الدولي.(2014). مؤشرات التنمية العالمية.

الجدول (3-9). يبين أن الحرية والاحتجاجات والمظاهرات خلال الربيع العربي تعبر في الغالب على زيادة الطلب على الحريات السياسية والاقتصادية ونهاية الأنظمة الاستبدادية. على سبيل المثال، انتشرت المظاهرات التي حصلت في مصر و تونس لإسقاط الحكومة في الدول المجاورة الأخرى في المنطقة. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن الإصلاح السياسي الهيكلي لا يمكن عزله عن الإصلاح الاقتصادي. عدم وجود هذه الحريات يشكل تحديات لبلدان المنطقة من حيث انتشار الفساد والقطاعات العامة المتخمة والغير فعالة، وضعف الإدارة في القطاعين العام والخاص. وأشارت منظمة الشفافية الدولية (2008) ان جميع دول المنطقة تصنف في النصف السفلي من العالم فيما يتعلق بالمساءلة العامة.

مؤشر "برت لسمان" للتحول يقيم أداء الدول في إدارة عملية التحول الديمقراطي واقتصاد السوق.هذا الاخيرينتج مؤشرات لقياس إدارة عمليات التحول والإدارة السياسية. مؤشر الحالة يقيّم وضع كل من التحول السياسي والاقتصادي مؤشر (2014)يصنف بلدان المنطقة في المرتبة دون المتوسط في العالم (من أصل 129 بلدا) مع وجود استثناءات قليلة. ويجب الإشارة إلى أن لبنان وتونس والأردن، ومصر لهم أداء أفضل من العراق وسوريا واليمن. وعلاوة على ذلك، في معظم الحالات، التحول السياسي يسجل نسبة أقل قليلا من التحول الاقتصادي. ومع ذلك، وتونس، ومصر يسجلان نسبة أفضل في التحول السياسي من التحرر الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يركز مؤشر الإدارة على نوعية الحكم من حيث فعالية الموارد وبناء الإجماع، والقدرة على الحكم، والتعاون الدولي، بحيث تلقت البلدان مثل مصر والأردن وتونس واليمن، تقييمات منخفضة جدا. عموما، حوالي 4.5 من 10 هو أعلى مستوى من الأداء، وسوريا في المرتبة الثانية من الأسفل مع نجاح ضئيل أو معدوم في إدارة التغييرات.

## المطلب الثاني:الفساد في منطقة الوطن العربي

إن التوافق العام في الآراء هو أن منطقة الشرق الأوسط تتميز بالفساد على نطاق واسع، في كل من الجداول الصغيرة والكبيرة. واحد الأسباب الرئيسية لعلو درجة الفساد يعود الى الجوانب المؤسسية والسياسية للدول، مثل الديكتاتوريات، الملكيات، والقطاعات العامة المتضخمة.

مؤشر مدركات الفساد الذي شيد من قبل منظمة الشفافية الدولية يدل مع بعض درجات من الاختلافات، على ان ترتيب بلدان المنطقة أقل من المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، مقارنة مع البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة، دول المنطقة تصنف باستمرار بترتيب أقل مؤشر مدركات الفساد (2014) يوضح أن ثلاثة بلدان من اصل ادنى عشرة بلدان هم من منطقة الشرق الأوسط.

وفقا للدليل العالمي لمخاطر الدولة فان مؤشر الفساد (ICRG)الذي تنتجه مخاطر الخدمات السياسية، والذي بلغ متوسط درجته للفترة 1984-2013 لمنطقة الشرق الأوسط حوالي 4 من نتيجة الفساد التي

أقصاها 6 ومن المثير للاهتمام، انخفاض قيمة الانحراف المعياري لمؤشر الفساد يدل على أن الفساد في استمرار دائم في جميع أنحاء المنطقة. على وجه الخصوص، يزيد مستوى الفساد في معظم الدول في 2000 على سبيل المثال العراق ولبنان.

من ناحية أخرى، أشار تقرير التنمية البشرية العربية (2005)الى مسح الحرية لخمس دول عربية (الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، وفلسطين)، مما يدل على ان 90 في المئة من المستطلعين يرون أن مجتمعهم ملوثة بالفساد المتفشي. وعلاوة على ذلك، تقارير مسح دولي آخر تشير إلى أن 70 في المئة من المستطلعين زعمت أنه يتم قيادة بلادهم من قبل عدد قليل من النخب المؤثرة لمصلحتهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، مؤشر "برت لسمان" للتحول(2014) يصنف جميع دول المنطقة في مرتبة سيئة للسيطرة على الفساد (المدرجة في الاستخدام الفعال للموارد) مع درجات تتراوح بين 2 (سوريا واليمن) إلى 5 (مصر، الأردن، وتونس)، حيث تشير 10 دول للاستفادة القصوى من الموارد. علاوة على ذلك، فإن الغالبية الساحقة من الناس يعتقدون أن المحسوبية هي ضرورية من أجل الحصول على وظيفة في القطاع العام.

البنك الدولي، في البيانات الأكثر شمولا في العالم على مستوى الشركات المقدمة من مسح المشاريع التجارية على القيود المختلفة لأداء الأعمال و النمو التي تغطي أكثر من 130،000 من الاعمال للفترة 2002-2014 في 135 دولة، تكشف أن الفساد في القطاع العام يفرض قيدا إداريا وماليا كبيار على الشركات.

**الجدول رقم(3–9). إحصاءات وصفية عن بعض المؤشرات المتعلقة بالفساد.**

| | CORR ICRG مؤشر الفساد | AYS متوسط سنوات الدراسة | DEMO مؤشر الديموقراطية | EF الحرية الاقتصادية | ET التوتر العرقي | Growth الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نصيب الفرد معدل النمو | UNEM الشباب البطالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 3.527 | 9.803 | 2.605 | 5.9918 | 1.834 | 1.495 | 24.087 |
| الحد الأقصى | 5.000 | 19.600 | 6.250 | 8.0689 | 6.000 | 102.777 | 53.100 |
| الحد الأدنى | 2.000 | 2.340 | 1.000 | 1.6250 | 0.000 | -65.030 | 0.700 |
| | 0.772 | 3.799 | 1.031 | 11.963 | 1.314 | 9.833 | 11.548 |
| المراقبة | 472 | 480 | 474 | 293 | 472 | 421 | 400 |

**Source** Ben Ali, M.S. and Sassi, S. (2015). *The Corruption-Inflation Nexus: Evidence from Developed and developing Countries*. The B.E Journal of Macroeconomics. Forthcoming.

يوفر مسح الشركات ثلاث مجموعات من مؤشرات للفساد:

– أول مجموعة من مؤشرات الفساد العام يعكس نسبة المرات التي تتطلب او تتوقع فيها الشركة دفع رشوة لستة خدمات عامة مختلفة، والنتيجة أكثر من 20 في المئة لبلدان المنطقة؛

– المجموعة الثانية من المؤشرات تبين أنه من المتوقع أن اكثر من 40 في المئة من الشركات توفر هدايا لتأمين عقود الحكومة؛

–تركز المجموعة الثالثة من مؤشرات الفساد على رشاوى أو مدفوعات غير رسمية للحصول على تراخيص أو تصاريح، ونحو 30 في المئة و 20 في المئة من الشركات في دول المنطقة من المتوقع أن توفر الهدايا للحصول على تصاريح البناء وتراخيص الاستيراد، على التوالي.

من حيث الملامح القطرية الأردن ولبنان يقدمان أداء أفضل بكثير (فساد أقل) من متوسط بلدان المنطقة في جميع الجوانب، في حين أن اليمن تواجه الفساد على نطاق واسع ومنتشر في المنطقة.

"هاتا شاريا و وولد" (2010)[1] يحاولان تحديد الآثار المترتبة على مختلف القيود الموجودة على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مسح المشاريع التجارية التابعة للبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط، والنتائج تشير الى ان قيود الفساد إحصائيا ليست ذات أهمية في تفسير أداء النمو في المنطقة. تفسير النتائج التي طرحها الكتاب يمكن أن يكون آلية رسمية للتعامل مع هذه القيود مع مرور الوقت، مما يخلق تأثير أقل إلزاما على النمو على المدى الطويل. الجزء الفرعي التالي يدرس جمعية الفساد و النمو، معتبرا العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

## المبحث الثالث: علاقة النمو و الفساد في منطقة الشرق الأوسط

لقد قدمت تفسيرات مختلفة لحالات الفساد في بلدان مختلفة في منطقة الشرق الأوسط و التي يمكن أن تصنف على أنها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية اقتصادية. وتشمل الفئة الاقتصادية مراحل التنمية الاقتصادية، والحرية الاقتصادية، أو سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الجوانب السياسية تحدد غياب الديمقراطية، عمليات الإدارة، والشفافية، وحرية الجمعيات السياسية، والتوترات العرقية. اما فيما يخص المنظور الاجتماعي الاقتصادي، فإن مستويات تعليمية وكمية كبيرة من البطالة تم اعتبارها العوامل الرئيسية.

### المطلب الأول:علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي في الوطن العربي

يقوم الشكل 3-3 على إظهار حجم الارتباط الموجود بين الفساد والنمو الاقتصادي المحقق في مختلف البلدان العربية خلال الفترة 1984-2013.

[1] Bhattachrya, R and Wolde, H.(2010).Op cit.P .28.

**الشكل رقم(3-3).الفساد والنمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوسط 1984-2013.**

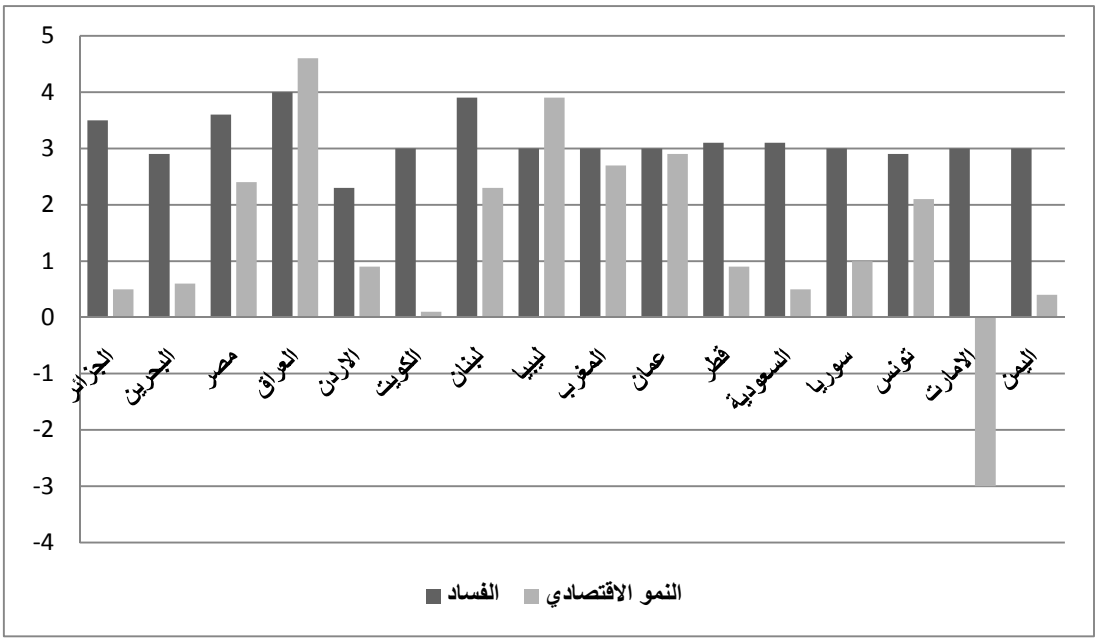


**المصدر**: الدليل العالمي للمخاطر الدولة.(2013). (مؤشر الفساد)، مؤشرات التنمية العالمية والبنك الدولي (النمو الاقتصادي).

وإن لم يكن كبيرا الإشارات الإيجابية تدل على أن النمو الاقتصادي والفساد ينموان معا في منطقة الشرق الأوسط. التفسير قد يكون في أن العديد من البلدان في المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، مما قد يؤدي إلى مكاسب محتملة أكبر على الموظفين العموميين الذين وضعوا سياسات وخصصوا حقوق لاستغلال هذه الموارد، الأمر الذي يزيد بدوره مستويات الفساد[1] زيادة إلى ذلك، أن وفرة الموارد الطبيعية تقلل اعتماد الحكومة على عائدات الضرائب التي تم جمعها من مواطنيها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض طلبات المواطنين على مساءلة الحكومة وشفافيتها. ومع ذلك، البلدان التي تفتقر الى الموارد قد تشهد المزيد من الفساد نظرا لانخفاض النمو الاقتصادي. متوسط علاقة الفساد بالنمو في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط للفترة 1984-2013 في الشكل3-3، الذي يبين أن دولا مثل العراق وليبيا يشهدون أعلى نمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد على الرغم من وجود مستوى فساد عالي(متوسط درجات الفساد في هذين البلدين هي 4.5 و3.3 على التوالي).

[1] Mohamed Sami ben ali, (2016).*Economic development in the middle east and north Africa challenges and prospects*, saffron house, 6-10 Kirby street, London. p. 144.

في المقابل، الجزائر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، واليمن يواجهون ارتفاع مستوى الفساد وانخفاض النمو الاقتصادي.

توضح علاقة الفساد بالنمو في منطقة الشرق الأوسط وجود علاقة غير خطية لدخل الفساد الزيادة في نصيب الفرد من الدخل قد يزيد الفساد على مستوى منخفض من التنمية الاقتصادية، وبعد عتبة نقطة، ارتفاع الدخل يقلل الفساد[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشكل يظهر أن البلدان ذات الدخل المرتفع و الغنية بالموارد تشهد أعلى مستوى من الفساد.

**الشكل رقم(3-4).الفساد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلاقة بالفرد: 1984-2013.**

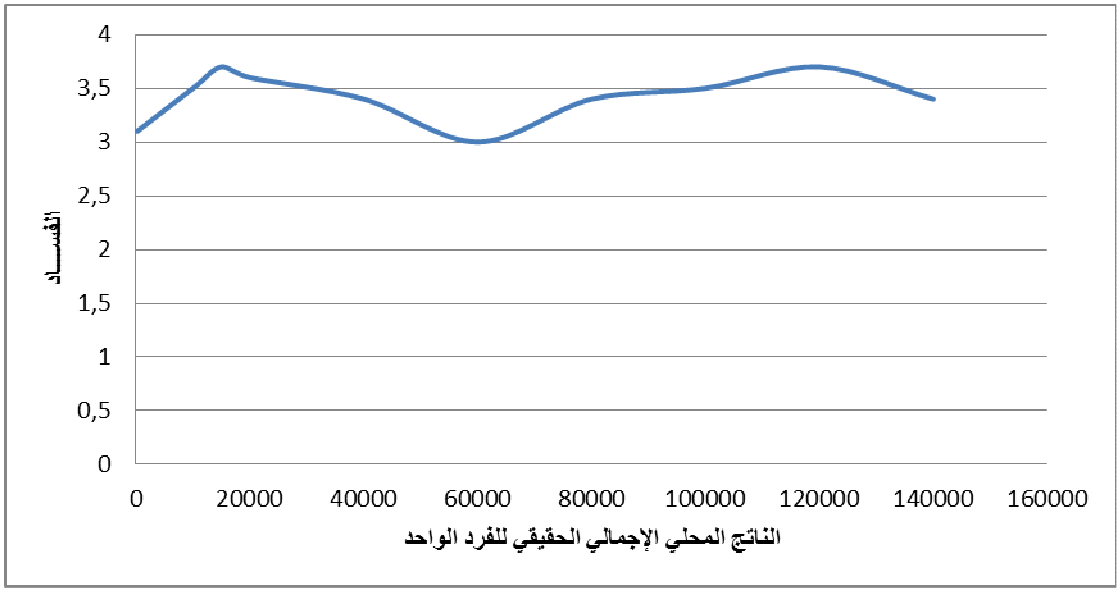


**المصدر**: الفساد (ICRG) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.(2013). (البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية).

## المطلب الثاني:علاقة الفساد بالحرية الاقتصادية

الحرية الاقتصادية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال أمر حيوي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسواق الخارجية، والكفاءة. تخصيص الموارد غير السوقية يؤدي إلى الفساد في كل بلد في جميع أنحاء العالم. كما نوقش، الحرية الاقتصادية هي عامل مهم في التصدي لفرض قيود على التجارة الحرة عبر

[1] Saha, s. and Gounder, R.(2013). *Corruption and economic development nexus: Variations across income levels in a non-linear framework*. Economic modeling, 31(1).P.55.

التراخيص، والضرائب تخلق الفرص لأخذ الرشوة و / أو للدخول في أنشطة مماثلة للموظفين العموميين. وهكذا، القيود الحكومية على الأنشطة التجارية يزيد الإيجارات في أشكال عديدة، و الموظفون العموميون. في كثير من الأحيان ينغمسون في درجة متفاوتة من الفساد لإيجارات عالية. وبعبارة أخرى، فإن انفتاح اقتصاد بلد ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد، والذي بدوره يسهل من القيام بالأعمال وتحسين الأداء الاقتصادي للبلد. ويبين الشكل 3-5 العلاقة العكسية بين الحرية الاقتصادية والفساد في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط للفترة 1984-2013.

**الشكل رقم(3-5).الحرية الاقتصادية والفساد في منطقة الشرق الأوسط: متوسط 1984-2013.**

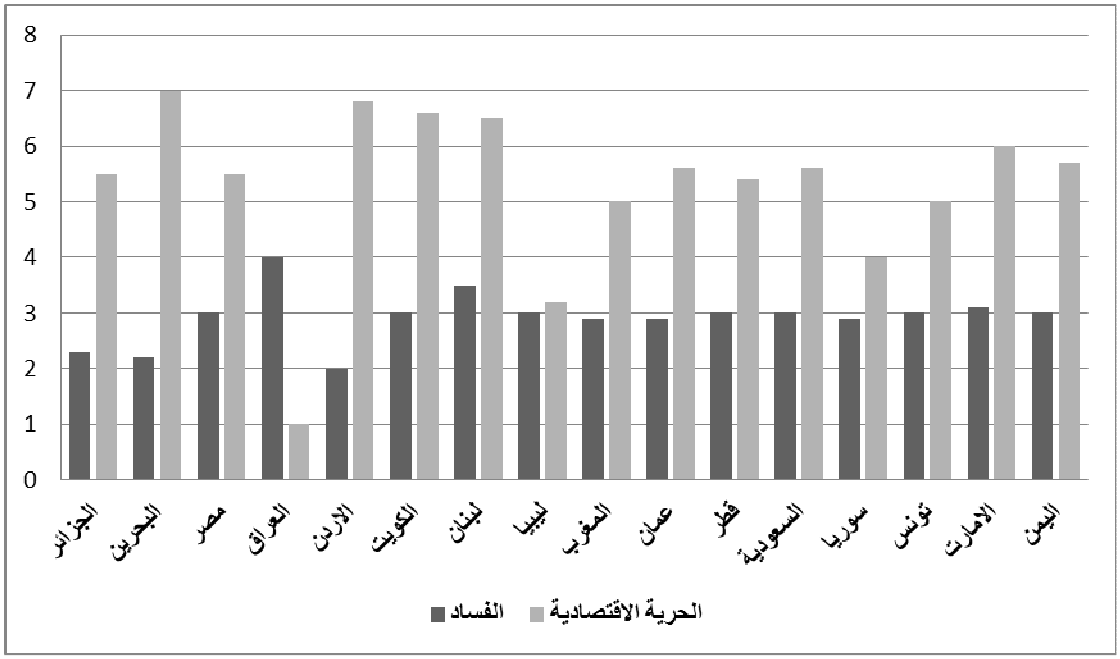


**المصدر**: الدليل العالمي للمخاطر الدولة.(2013). (مؤشر الفساد)، مؤشرات التنمية العالمية والبنك الدولي (النمو الاقتصادي).

من جهة البحرين والأردن يملكون مستوى عالي من الحرية الاقتصادية مع انخفاض مستوى الفساد. في المقابل، قلة الحرية الاقتصادية تعزز الفساد في العراق، العلاقة العكسية مدعومة من طرف قيمة سالبة ومعتبرة من معامل العلاقة بين CORR وEF. جمعية حرية الفساد الاقتصادي السلبي بالتنسيق مع الأدب التجريبي الحالي. وعلاوة على ذلك، الحرية الاقتصادية تظهر مستوى عال من التباين في المنطقة. وبالمثل، تم وصف العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط على انها تعاني من مستويات عالية متزايدة من الفساد، وانخفاض أو انعدام عملية ديمقراطية حقيقية.

**الشكل رقم(3-6).الديمقراطية والفساد في منطقة الشرق الأوسط: متوسط 1984-2013.**

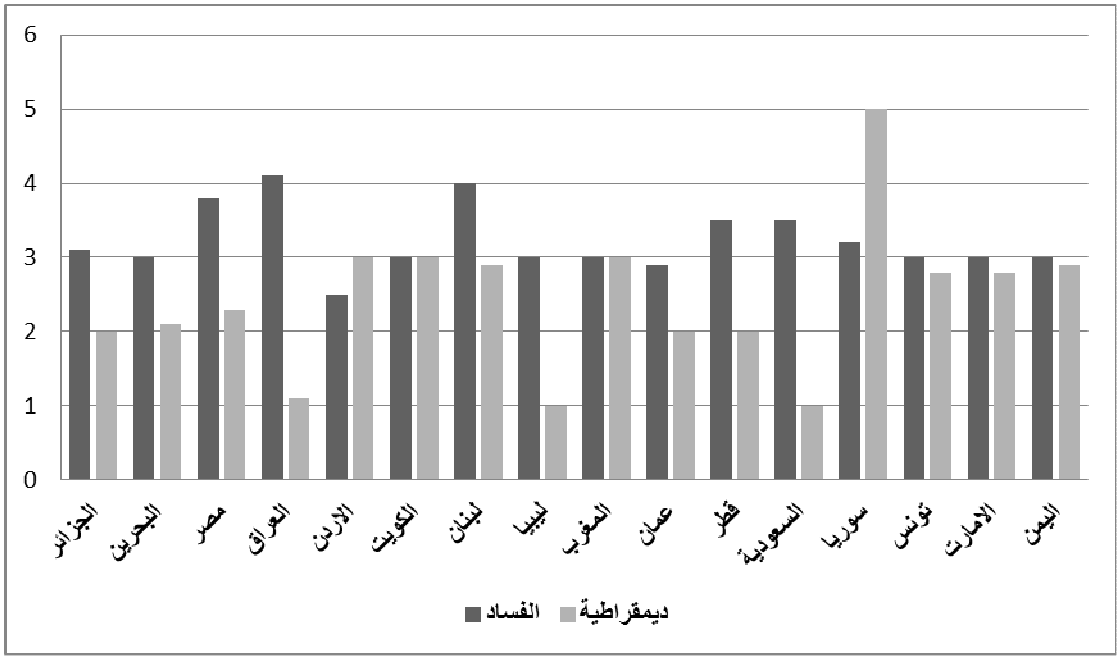


**المصدر**: الدليل العالمي للمخاطر الدولة.(2013). (مؤشر الفساد)، وبيت الحرية (مؤشر الديمقراطية).

وقد أثبتت الهياكل الديمقراطية في هذه الدول على أنها غير فعالة بشكل لافت على ممارسات الفساد على نطاق واسع (كما في سوريا). الهياكل الديمقراطية في بلدان المنطقة ترتبط مع مستوى عال من الفساد والمساءلة المنخفضة وغياب الشفافية (بدعم من معامل العلاقة السلبية بين CORR وDEMO، الجدول. وبالإضافة إلى ذلك، والتوتر العرقي الذي يقاس بمستوى الصراع داخل البلد بسبب الجنسية أو العرقية، أو الاختلافات-اللغوية له تأثير مؤثر على الفساد في بعض بلدان المنطقة.[1]

و يبدو من هذا الشكل أن التوتر العرقي يزيد من الفترة 2004-2013 في سوريا على وجه الخصوص، جنبا إلى جنب مع مستوى فساد عالي. العراق أيضا يدل على علاقة إيجابية بين الفساد والتوتر العرقي منذ عام 1984.

[1] Bhattacharya, R. and Wolde, H.(2010).Op cit.P.30.

**الشكل رقم(3-7).التوتر العرقي والفساد في بعض بلدان المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوسط 1984-2013.**

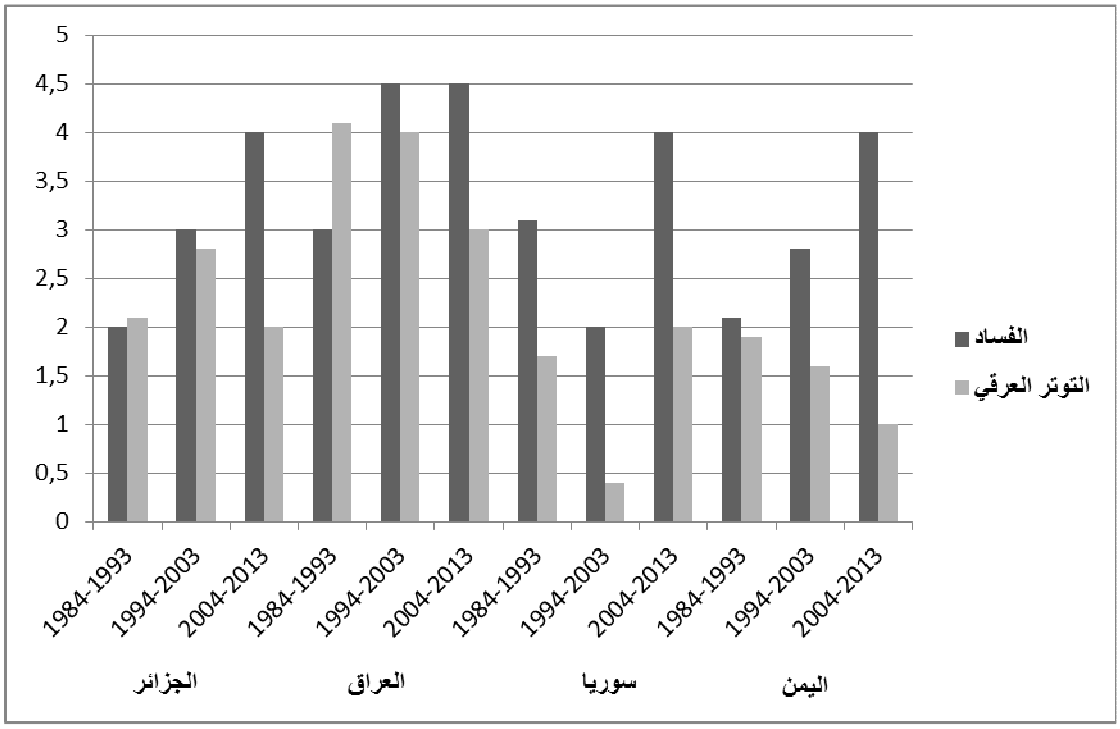


**المصدر**: الدليل العالمي للمخاطر الدولة.(2013).

## المطلب الثالث:علاقة الفساد بمعدلات البطالة

معدل البطالة بين الشباب في المنطقة قد حظى باهتمام جديد من الباحثين وصناع القرار في السنوات الأخيرة. وقد أبرزت الدراسات أن عدم تطابق مهارات العمل ونقصها تعتبر أكبر العوامل التي تساهم في التأثير السلبي على النمو في منطقة الشرق الأوسط، وجادلت هذه الدراسات أن وجود قطاعات عامة كبيرة يشوه حوافز القطاع الخاص بسبب القوانين الحكومية المفرطة .وعلاوة على ذلك، تم تصميم أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط لتلبية احتياجات القطاع العام، ونتيجة لذلك، القطاع الخاص يعاني من نقص في المهارات المكتسبة اللازمة للأنشطة التي تعزز النمو. القوانين الحكومية المفرطة تكبح أرباب العمل بالقطاع الخاص من توظيف وتوجيه العمال الماهرين، وهو عامل ناتج من وجود مستوى عال من البطالة بين الشباب في دول المنطقة. وهكذا القوانين المفرطة، والمستوى العالي من الفساد، ويزيد البطالة بين الشباب المتعلم في هذه المنطقة 6.2 يعكس وجود علاقة إيجابية وهامة بين الفساد والبطالة بين الشباب، وهو ما يتضح من وجود مستويات عالية من البطالة بين الشباب والفساد في المنطقة[1].

[1] Mohamed Sami ben ali, (2016). *Op cit* ,p. 148.

**الشكل رقم(3–8).متوسط سنوات الدراسة، و البطالة بين الشباب في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا متوسط 1984– 2013.**

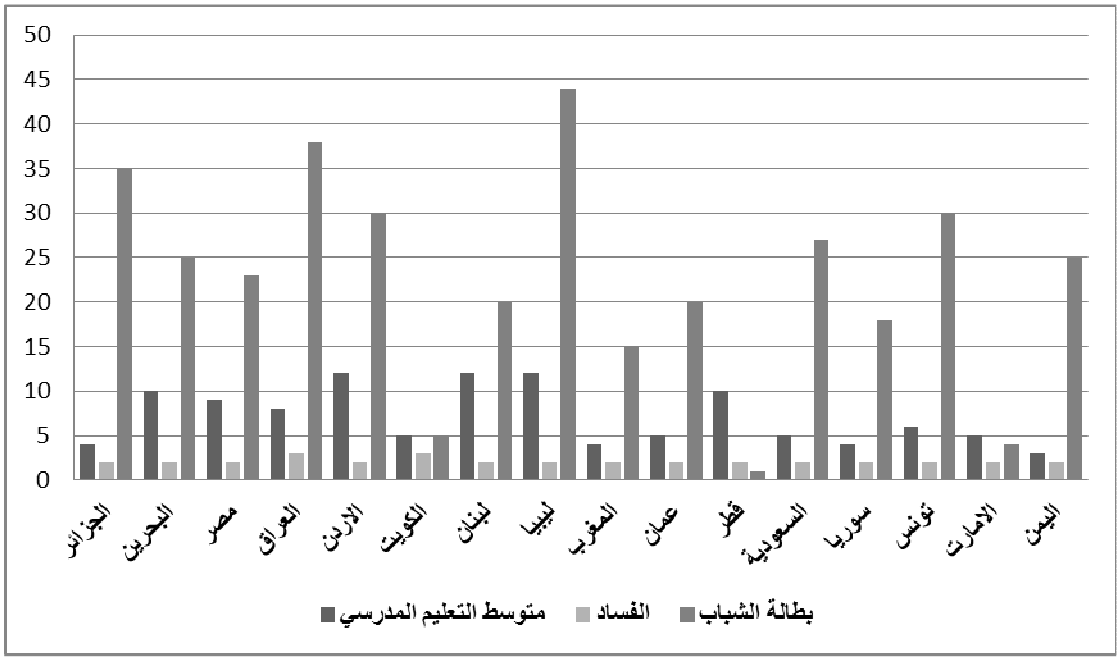


**المصدر**: الدليل العالمي للمخاطر الدولة.(2013). (مؤشر الفساد)، وجودة مجموعة بيانات حكومية قياسي (متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي)، البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية (بطالة الشباب).

وأعلى مستوى من بطالة الشباب يرافق مستويات الفساد العالية في الجزائر، العراق، مصر، الأردن، ليبيا، عمان، تونس، واليمن. من ناحية أخرى، الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة يعيشون تجربة أقل تقيدا من حيث البطالة بين الشباب والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، مستوى البطالة المرتفع في عمان أجبر حاليا سلطنة عمان على تقييم أسواق عملها، نظامها التعليمي، وقطاع ريادة الأعمال كخيارات سياسية ممكنة للتعامل مع الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون نظام التعليم وسوق العمل. وتحتاج الحكومة إلى إنشاء (40000) فرص عمل سنويا لاستيعاب الشباب الحاصلين على تعليم عالي. وتتيح هذه المبادرة استراحة مؤقتة لسلطنة عمان من الآثار السلبية للربيع العربي من عام 2011، من خلال خلق فرص عمل هائلة في القطاع العام وتوسيع فرص التعليم العالي. ومع ذلك، تناولت هذه القياسات مع الأعراض، لكنها فشلت في المساعدة في تحديد الأسباب الرئيسية للمشاكل. والوضع مماثل في مختلف البلدان في المنطقة. الفساد يمنع تطوير القطاع الخاص النشط الذي يمكن أن يلعب دورا حاسما في الاقتصاد ويؤثر على مستوى الشفافية المطلوبة لبيئة عمل صحية. وبالمثل، المحسوبية من خلال استخدامات مكثفة للعلاقة شخصية للحصول على المعلومات، والعقود، والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي قد يكون لها تأثير سلبي على الأسواق والمنافسة وكذلك نوعية البيروقراطية الحكومية، وبالتالي على النمو الاقتصادي في المنطقة.

**خاتمة:**

ليست بالمهمة سهلة تحديد وقياس الفساد لأنه أمر صعب، استكشف الأدب الأسباب المحتملة وراء سبب وجود الفساد. هناك ثلاثة أنواع من المحددات التي ربما تفسر حالات الفساد، التي تتمثل في الرقابة الداخلية والخارجية والعوامل غير المباشرة وقد تمت دراسة تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية على نطاق واسع، مع وجود اختلافات يتم عرضها من بلد إلى بلد، وخلصت بعض الدراسات إلى أن الفساد يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار وتراكم رأس المال البشري، وعدم الاستقرار السياسي، والانفتاح، عندما يتعلق الأمر بتقييم علاقة الفساد بالنمو في الوطن العربي، يتم تقسيم بلدان هذه المنطقة إلى بلدان غنية بالموارد ومستوردة للعمل وأخرى غنية بالموارد وفيرة العمل، وبلدان الموارد السيئة، لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى مستويات مخيبة للآمال تماما، مع بعض البلدان التي تعاني من معدلات سلبية ضخمة للنمو الاقتصادي، مشكلة أخرى تواجه بلدان المنطقة وهي مستوى حاد من البطالة حتى بين الشباب الأكثر تعليما.

وتتميز منطقة الشرق الأوسط بتفشي الفساد وهذا بسبب الأسس السياسية والمؤسسية لهذه المجموعة من الدول، مع أن يكون هناك تفسيرات مختلفة للفساد في منطقة الشرق الأوسط التي تصنف على أنها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الفساد والنمو الاقتصادي يتطوران معا في الوطن العربي، توضح العلاقة الرابطة بين الفساد والنمو وجود محتمل لاستقامة وسط الفساد والدخل، حيث على مستوى منخفض من التنمية الاقتصادية، النمو في نصيب الفرد من الدخل قد يزيد الفساد، ولكن بعد مستوى العتبة، زيادة الدخل يقلل فعلا الفساد.

## الخاتمة العامة

تعد الابحاث المتعلقة بمواضيع التنمية الاقتصادي عبر البلدان العربية، من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي إذ كرست معظمها لفهم الاسباب والظروف المؤدية للفساد، حيث حاول الكثير من الباحثين إيجاد الطرق و الممارسات الكفيلة بمعاملته بالكيفية الآزمة. وفي هذا السياق، كان موضوع بحثنا هذا هو اختبار مدى تأثير الفساد على الاقتصاديات العربية. بالشكل الذي يسمح لهذه الدراسة إلى تقييم أهمية التنمية في تفسير النمو الاقتصادي في البلدان العربية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ووجدت هذه الدراسة أن هناك اختلاف فيما يتعلق بتأثير الفساد على النمو، من منظور النظرية والتجريبية.

بإلقاء نظرة فاحصة، لاحظنا أنّ الفساد بجميع أنماطه من رشاوى و اختلاسات و ابتزاز و ما إلى ذلك، ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان دون المتقدمة منها، إلى أنّ طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، وتعتبر البلدان العربية ذات اقتصاديات ضعيفة وترتيبها يحتل المراكز الأخيرة حسب المؤشرات الاقتصادية التي تبين أن البلدان العربية تعاني من عدة مشاكل على مستوى التضخم والبطالة الذي أدى بدوره إلى عرقلة التنمية الاقتصادية، وتتميز المنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتفشي ظاهرة الفساد وهذا بسبب الأسس السياسية والاقتصادية لهذه المجموعة من الدول، مع أن يكون هناك تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة حيث بالرغم من الآثار السلبية للفساد إلّآ أنه ليس السبب الوحيد في إعاقة التنمية في الاقتصاديات العربية، ومع ذلك فإن نتائج هذه الدراسة لها الأهمية المحتملة لوضع السياسات، و تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تطوير القطاع الرقابي وتعزيز سبل الشفافية والتحكم.

وبناءاً على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي طرحت في بداية الدراسة.

1- يعتبر الفساد سبب أساسي و محوري في عرقلة التنمية الاقتصادية و تم تأكيد الفرضية وهذا ما أشرنا إليه من خلال الفصل الأول حيث ترتب الدول في التصنيفات العالمية من خلال نسبة الفساد فيها فكلما كان الفساد أكثر كانت درجة التنمية أقل؛

2- تعاني البلدان العربية من ضعف شديد في مؤشرات التنمية الاقتصادية كالنمو الاقتصادي الضعيف، معدلات التضخم مرتفعة، زيادة معدلات البطالة، تحول هيكلي ضعيف؛

3-علاقة عكسية بين الفساد الاقتصادي والتنمية، فالفساد الاقتصادي يؤثر سلبا على التنمية وبما أن الفساد يرتبط إيجابياً مع معدل النمو في البلدان العربية، لكن عند مستوى عتبة الدخل يقلل من الفساد.

**نتائج الدراسة**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم استخلاص مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- إن البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر قوى دافعة للفساد الاقتصادي؛
- أن الفساد موجود في كل بلاد العالم بنسب متفاوتة، ولكن عدم التصدي له هو المشكلة، مما يؤدي إلى انتشاره، ويصبح ظاهرة عامة يتعايش معها المجتمع وكأنها قدر محتوم، وإذا كانت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الأخير أكدت وجود فساد حقيقي في 75% من الدول التي وردت في التقرير ( أكثر من 178 دولة) طبقاً للمعايير المعتمدة من المنظمة وأدرجت(12) دولة عربية في المراتب المتدنية للغاية من الشفافية، فإن ذلك يتطلب إدارة حقيقية لمزيد الشفافية، والرقابة والردع؛
- وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، إلا أنه أكثر بروزا في القطاع العام لنقص المساءلة وضعف المراقبة؛
- وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية وبنسب مختلفة إلا أنه أكثر شمولا في المجتمعات النامية لضعف الرقابة، والعراقيل البيروقراطية؛
- تنوع أسباب الفساد من دولة إلى أخرى حسب خصوصيات كل بلد؛
- خطورة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي بصفة خاصة على اقتصاديات العالم لاسيما على الاقتصاديات الهشة ومنها العربية؛
- ان من بين مسببات الفساد هي التاريخ المشترك للبلدان العربية بحيث تميزت ب الدكتاتورية للحكام ومخلّفات الاستعمار في نفس الفترة في العالم العربي؛

نقص الشفافية في اتخاذ بعض القرارات ذات الطابع الاقتصادي، ونقص المساءلة لكبار الفاسدين، والعراقيل الإدارية في وجه كل نشاط اقتصادي أو استثماري والسلطة التقديرية لبعض الموظفين التي تشكل بيئة خصبة للفساد.

**توصيات الدراسة**

ويمكننا في الاخير التركيز على بعض التوصيات التي تساهم ولو نسبيا في بلورة تصور أوضح لمعالجة هذه الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي أصبحت تهدد كيان الدول، ويمكن في هذا الصدد التأكيد على ضرورة:

- القيام بدراسات من قبل الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد في البلدان العربية ومكافحته من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين من اجل تحديد القطاعات الأكثر عرضة للفساد، وتشخيص عملها، والنقائص التي ينفذ منها مرتكبو جرائم الفساد، وتحديد الأسباب، واقتراح آليات العلاج؛
- اتخاذ الآليات الرقابية الكفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة على مستوى هذه القطاعات في مؤسسات البلدان العربية وإيلاؤها العناية اللازمة سواء من خلال النصوص القانونية والتنظيمية، أو من خلال شفافية المعاملات والإجراءات الإدارية المرتبطة بها؛
- استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام، وما قد ينجم عن ذلك إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة، ويتم ذلك من خلال تسريع إجراءات تعميم الحكومة الإلكترونية لأجهزة الحكومة للوطن العربي؛
- محاربة هذه الظاهرة مسؤولية على كل الأطراف الفاعلة في المجتمع العربي ويبقى في كل الأحوال دور الوازع الديني والاخلاقي وضمير الفرد هو صمام الأمان في مثل هذه الأوضاع وهنا تقع المسؤولية على الاسرة في تربية أبنائها على النزاهة والاستقامة وإعطائهم الأسوة والقدوة من خلال تصرفات الكبار، وتقع غلى المدرسة وطل أطوار التعليم، وعلى المسجد، والنادي، والجمعيات وغيرها من الآليات التي بإمكانها نشر الاستقامة.

**تم بعون الله إنهاء هذا العمل.**

## 1-المراجع بالعربية:

### 1-1-الكتب:


1) ألشمري ،هاشم .و ألفتي، إيثار.(2011).*الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2) البشري، محمد أمين،.(2007).الفساد و الجريمة المنظمة، *جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*، الرياض، السعودية.

3) السيد ،مصطفى. زرنوقة، صلاح.( 1999). *الفساد و التنمية ، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية*،مركز دراسة و بحوث الدول النامية ، القاهرة.

4) إسماعيل صبري.(1983).*في التنمية العربية*، دار المستقبل، بيروت، الطبعة الثانية.

5) نوزاد عبد الرحمان الهيتي.(2009).*التنمية العربي في عالم متغير*، مركز الجزيرة11، قطر.


### 1-2- الأطروحات الرسائل الجامعية:


6) إمنصوران، سهيلة.(2006). *الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي*: حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة الجزائر.

7) عيادة نزال عليمات، خالد.(2015). *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

8) مشدن، وهيبة.(2004).*أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي1973-2003*، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، الجزائر.

9) يحي مناصري .(2012). *قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية.


### 1-3- المجلات والدوريات:


10) المنيف ،ماجد.(1998). التحليل الاقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار و النمو، بحوث عربية اقتصادية، القاهرة.

11) الأمانة العامة لجامعة الدول العربي.(2014).*التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، سبتمبر.

12) الإمام، عماد.(2005).*المؤسسات والتنمية*، مجلة جسر التنمية، العدد 42، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

13) بن مشري ،عبد الحليم .(2009).*الفساد الإداري مدخل مفاهيمي*، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس.
14) بوريس ،بيجوفيش.(2005).أراء في الفساد، الأسباب و النتائج ، *مجلة الإصلاح الاقتصادي*، العدد(13)، مركز المشروعات الديجولية، واشنطن.
15) علي، عبد القادر علي .(2008).*مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
16) علي،عبد القادر.(2007).*مؤشرات قياس المؤسسات*، مجلة جسر التنمية، العدد، 60 المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
17) عبد الطيف يوسف الحمد.(2008).*تحدي التنمية في الوطن العربي*، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، المحاضرة المتميزة رقم29، مصر.
18) كحيل ،عز الدين .(2009).الفساد مفهومه ومكافحته في التصور الإسلامي، *مجلة الاجتهاد القضائي*، العدد الخامس.
19) صندوق النقد العربي.(2005). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
20) صندوق النقد العربي.(2010).*التقرير الاقتصادي العربي الموحد.*
21) صندوق النقد العربي و آخرون.(2008).*التقرير الاقتصادي الموحد.*

**4-1- الملتقيات والمؤتمرات:**

22) أحمد حسن،إبراهيم.(1999). *قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة*.في كتاب الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العالمي الثالث للجمعية العربية للبحوث العربية، القاهرة
23) بن حاسن، عبد االله .(2005). *الفساد الاقتصادي أنواعه . أسبابه . آثاره و علاجه*، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، السعودية.
24) بن عناق ،حنان. و موساوي، زهية.(2006).محاولة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، السعودية.
25) منظمة العمل العربي.( 2013). *موجز التقرير الاقتصادي العربي الأول لمنظمة العمل العربي حول التشغيل والبطالة في الدول العربية*، نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة،

**26**) مصطفى عبد الله الكفري.(2008). *معوقات التنمية العربية وشروط تحقيقها*، رسالة لمؤتمر القمة العربية التاسعة عشر في الرياض، السعودية.

**2- المراجع باللغة الأجنبية:**

**27**) Alasrag, hussien(2010). *The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries*, MPRA paper, Munich.. Available on the site http://mpra.ub.uni-muenchen.

**28**) Bhattacharya, R.andWolde, H.(2010). *Constraints on growth in the MENA region*.IMF Working paper, WP/10/30. Washington: International Monetary Fund.

**29**) Borensztien ,E. De Gregorio, and J W ,Lee. (1998). *How does foreign Direct investment affect economic growth* , journal of international economics, vol.45.

**30**) Daron Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson and Pierre Yared, (2005), *Income and Democracy*, Massachusetts Institute of Technology WP/05/05.

**31**) Johnson, S. et al. (1999). *Corruption, public finance and the unofficial economy*, WB discussion paper no.2169

**32**) Treisman ,D .(2000). *The causes of corruption , journal of public economics*, vol. 76.

**33**) Mauro, P.(1995). *Corruption and Growth, Quarterly* Journal of Economics, Vol.110.

**34**) Mohamed Sami ben ali, (2016).*Economic development in the middle east and north Africa challenges and prospects*, saffron house, 6-10 kirby street, London.

**35**) International monetary fund.(2008). *world economic outlook 2008*, Washington, april

**36**) Saha, s. and Gounder, R.(2013). *Corruption and economic development nexus: Variations across income levels in a non-linear framework*. Economic modeling, 31(1): 70-79.

**37**) Simona, Roxana Ulman and Gimia, Virginia Bujanca.(2014). *The corruption Influence on the Macroeconomic Environment,* 21st International Economic conference, Romania.

# المقدمة العامة

# الفصل الاول:

## ماهية الفساد

# الفصل الثاني:

## الاقتصادات العربية

# الفصل الثالث:

## أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

# قائمة الاشكال

# قائمة الجداول

# شکر و تقدیر

# اهداء

# قائمة المراجع

# فهرس المحتويات

# قائمة الملاحق

# الخاتمة العامة

الملحق رقم (1): بيت الحرية للحقوق السياسية

1972-2011

| Year(s) covered | 1980-1972 | 1989-1981 | 1999-1990 | 2005-2000 | 2010-2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | PR | PR | PR | PR | PR | PR | PR | PR | PR | PR |
| الجزائر | 6.1 | 5.9 | 5.9 | 6 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| البحرين | 5.6 | 5.1 | 6.4 | 5.5 | 5.4 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| جزر القمر | 4.6 | 5.2 | 4.5 | 5.0 | 3.2 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 |
| جيبوتي | 3.0 | 5.3 | 5.4 | 4.5 | 5.2 | 5.0 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| مصر | 5.5 | 4.8 | 5.7 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| العراق | 7.0 | 6.7 | 7.0 | 6.8 | 5.6 | 6.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| الأردن | 6.0 | 5.4 | 4.0 | 5.0 | 5.4 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| الكويت | 5.0 | 5.1 | 5.2 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 |
| لبنان | 3.3 | 5.2 | 5.9 | 5.8 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| ليبيا | 6.6 | 6.1 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 |
| موريتانيا | 6.0 | 6.8 | 6.5 | 5.7 | 5.4 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| المغرب | 4.4 | 4.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| عُمان | 6.5 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| قطر | 5.5 | 5.2 | 6.9 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| السعودية | 6.0 | 6.1 | 7.0 | 7 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 |
| الصومال | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 6.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 |
| السودان | 5.8 | 5.1 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 |
| سوريا | 5.9 | 5.9 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 |
| تونس | 6.0 | 5.4 | 5.8 | 6.0 | 6.8 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 3.0 | 3.0 |
| الإمارات | 5.6 | 5.1 | 6.1 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| اليمن | 6.1 | 5.8 | 5.2 | 5.3 | 5.4 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| اليمن، شمال | 5.5 | 5.3 | | | | .. | .. | .. | | |
| اليمن، جنوب | 6.8 | 6.2 | | | | .. | .. | .. | | |

المصدر: www.freedomhome.org/reports

الملحق رقم (2): مؤشر بيت الحرية للحقوق المدنية

2011-1972

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2010-2006 | 2005-2000 | 1999-1990 | 1989-1981 | 1980-1972 | Year(s) covered |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CL | CL | CL | CL | CL | CL | CL | CL | CL | CL | |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.5 | 5.8 | 6.0 | الجزائر |
| 6.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.2 | 5.7 | 5.0 | 4.3 | البحرين |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.8 | 5.4 | 3.8 | جزر القمر |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.8 | 5.9 | 4.0 | جيبوتي |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.5 | 5.6 | 4.3 | 4.8 | مصر |
| 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 7.0 | 6.9 | 6.9 | العراق |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.6 | 4.5 | 4.1 | 5.3 | 6.0 | الأردن |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.0 | 4.0 | 4.2 | 5.0 | 5.2 | 4.4 | 3.8 | الكويت |
| 4.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 4.0 | 3.6 | 4.8 | 4.8 | 4.4 | 3.3 | لبنان |
| 6.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7 | 7.0 | 6.1 | 6.3 | ليبيا |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.6 | 4.8 | 5.9 | 6.0 | 6.0 | موريتانيا |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.5 | 4.7 | 4.9 | 4.4 | المغرب |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.9 | 6.0 | 6.0 | عُمان |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.7 | 5.8 | 5.0 | 5.0 | قطر |
| 7.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.8 | 6.8 | 6.8 | 6.0 | السعودية |
| 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 6.6 | الصومال |
| 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7 | 5.5 | 5.6 | السودان |
| 7.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 6.6 | سوريا |
| 4.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.9 | 4.6 | 5.0 | تونس |
| 6.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.5 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | الإمارات |
| 6.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.3 | 5.5 | 6.0 | 5.8 | اليمن |
| | .. | .. | .. | .. | | | | 5.0 | 4.7 | اليمن، شمال |
| | .. | .. | .. | .. | | | | 7.0 | 7.0 | اليمن، جنوب |

المصدر: www.freedomhome.org/reports

## الملحق رقم (3): مؤشر بيت الحرية

2011-1972

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2010-2006 | 2005-2000 | 1999-1990 | 1989-1981 | 1980-1972 | Year(s) covered |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Status | Status | Status | Status | Status | Status | Status | Status | Status | Status | Averages |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.7 | 5.8 | 6.1 | الجزائر |
| 6 | 5.5 | 5.5 | 5 | 5 | 5.2 | 5.3 | 6.1 | 5.1 | 4.9 | البحرين |
| 3.5 | 3.5 | 3.5 | 3.5 | 4 | 3.6 | 4.5 | 4.2 | 5.4 | 4.2 | جزر القمر |
| 5.5 | 5.5 | 5 | 5 | 5 | 5.1 | 4.8 | 5.6 | 5.8 | 3.5 | جيبوتي |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.8 | 5.7 | 4.5 | 5.1 | مصر |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 6 | 6 | 5.8 | 6.4 | 7.0 | 6.8 | 6.9 | العراق |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5 | 4.5 | 5.0 | 4.8 | 4.1 | 5.3 | 6.0 | الأردن |
| 4.5 | 4.5 | 4 | 4 | 4 | 4.1 | 4.5 | 5.2 | 4.7 | 4.4 | الكويت |
| 4.5 | 4 | 4 | 4.5 | 4.5 | 4.3 | 5.3 | 5.4 | 4.9 | 3.3 | لبنان |
| 6.5 | 7 | 7 | 7 | 7 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 6.1 | 6.4 | ليبيا |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 4 | 5.0 | 5.3 | 6.2 | 6.4 | 6.1 | موريتانيا |
| 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.8 | 4.9 | 4.4 | 4.4 | المغرب |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 6.0 | 6.0 | 6.2 | عُمان |
| 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.8 | 6.4 | 5.1 | 5.2 | قطر |
| 7 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.9 | 6.9 | 6.4 | 6.0 | السعودية |
| 7 | 7 | 7 | 7 | 7 | 7.0 | 6.5 | 7.0 | 7.0 | 6.8 | الصومال |
| 7 | 7 | 7 | 7 | 7 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 5.3 | 5.6 | السودان |
| 7 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 7.0 | 7.0 | 6.5 | 6.2 | سوريا |
| 3.5 | 6 | 6 | 6 | 6 | 5.9 | 5.5 | 5.4 | 5.0 | 5.5 | تونس |
| 6 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.8 | 5.6 | 5.1 | 5.3 | الإمارات |
| 6 | 5.5 | 5.5 | 5 | 5 | 5.2 | 5.3 | 5.4 | 5.9 | 6.0 | اليمن |
| | | | | | | | | 5.1 | 5.1 | اليمن، شمال |
| | | | | | | | | 6.6 | 6.8 | اليمن، جنوب |

المصدر: www.freedomhome.org/reports

الملحق رقم (4): مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الدول العربية

| 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 61 | 62.5 | 62.4 | 48.3 | 48.2 | 61 | الجزائر |
| 72 | 74 | 73.4 | 74.4 | 65.4 | 50.5 | البحرين |
| 59 | 60.5 | 61.3 | 64.4 | 61.2 | 46.3 | مصر |
| 41.5 | 32.5 | 35.9 | 34.5 | 31.4 | 32.3 | العراق |
| 70 | 72 | 72 | 69.8 | 66.6 | 45.1 | الأردن |
| 73 | 78.5 | 76.8 | 73.6 | 64 | 49.0 | الكويت |
| 57 | 56.5 | 56.9 | 60.6 | 51.2 | 16.9 | لبنان |
| 67 | 68 | 67.3 | 62 | 59.5 | 38.4 | ليبيا |
| 70 | 68.5 | 70.6 | 71.1 | 66.6 | 46.4 | المغرب |
| 74 | 77 | 76.1 | 75.8 | 71.2 | 55.7 | عُمان |
| 73 | 73 | 73.1 | 74.2 | 67.7 | 50.2 | قطر |
| 69.5 | 69 | 69 | 67.3 | 65 | 52.1 | السعودية |
| 24.5 | 24 | 24.5 | 27.8 | 23.3 | 35.1 | الصومال |
| 41 | 43.5 | 44.13 | 43.5 | 27 | 25.4 | السودان |
| 58 | 57.5 | 58.13 | 64.2 | 65 | 39.3 | سوريا |
| 72 | 72.5 | 72.5 | 73 | 68.4 | 50 | تونس |
| 78.5 | 79.5 | 78.88 | 75.9 | 67 | 45.1 | الإمارات |
| 56.5 | 62 | 60.88 | 61.3 | 60 | | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (5): مؤشر محاربة الفساد

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 25.0 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | 2.9 | 3.9 | الجزائر |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 3.5 | 3.0 | البحرين |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 1.9 | 1.6 | 2.8 | 1.9 | مصر |
| 25.0 | 1.5 | 1.0 | 1.1 | 1.3 | 1.1 | 2.7 | العراق |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.8 | 3.0 | الأردن |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 2.9 | 2.1 | 2.7 | 3.0 | الكويت |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.9 | 2.7 | لبنان |
| 25.0 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 2.3 | 3.9 | 3.0 | ليبيا |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 2.9 | 2.9 | 3.0 | 2.4 | المغرب |
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.6 | 3.0 | 3.0 | عُمان |
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.1 | 2.0 | 2.0 | قطر |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.7 | السعودية |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.4 | 4.0 | الصومال |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.6 | 1.9 | السودان |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 3.7 | 1.9 | سوريا |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 3.0 | 3.0 | تونس |
| 41.7 | 2.5 | 2.0 | 2.1 | 2.0 | 2.1 | 3.0 | الإمارات |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 3.0 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (6):مؤشر البيروقراطية

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 1.5 | 1.7 | الجزائر |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.5 | 3.0 | البحرين |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 1.7 | مصر |
| 37.5 | 1.5 | 0 | 0.4 | 0.0 | 0.4 | 0.9 | العراق |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.3 | 2.0 | الأردن |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 1.8 | 2.0 | الكويت |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 1.2 | 0.9 | لبنان |
| 25.0 | 1 | 1 | 1.0 | 1.0 | 1.6 | 0.9 | ليبيا |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.4 | المغرب |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.6 | 2.0 | عُمان |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 1.9 | 1.0 | قطر |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.1 | 2.9 | السعودية |
| 0.0 | 0 | 0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.8 | الصومال |
| 25.0 | 1 | 1 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 0.0 | السودان |
| 37.5 | 1.5 | 1 | 1.1 | 1.0 | 1.6 | 0.9 | سوريا |
| 50.0 | 2 | 2 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | تونس |
| 75.0 | 3 | 3 | 3.0 | 3.0 | 2.3 | 2.0 | الإمارات |
| 25.0 | 1 | 1 | 1.0 | 1.0 | 1.7 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (7): مؤشر الديمقراطية والمساءلة

| 2010% | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 58.3 | 3.5 | 4.5 | 4.3 | 2.7 | 2.9 | 2.4 | الجزائر |
| 75.0 | 4.5 | 4.5 | 4.0 | 3.0 | 1.4 | 2.0 | البحرين |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.1 | 2.0 | 3.3 | 3.9 | مصر |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 0.2 | 0.7 | 2.7 | العراق |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.8 | 4.0 | 4.0 | 2.0 | الأردن |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.1 | 1.4 | الكويت |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 3.4 | 1.7 | لبنان |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.7 | 1.9 | ليبيا |
| 75.0 | 4.5 | 4.5 | 4.8 | 4.2 | 2.4 | 2.0 | المغرب |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.8 | 3.0 | عُمان |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 1.6 | 2.0 | قطر |
| 16.7 | 1.0 | 0.5 | 0.6 | 0.1 | 1.1 | 1.9 | السعودية |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.3 | 2.2 | الصومال |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 3.1 | 1.1 | 1.1 | السودان |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.7 | 1.9 | سوريا |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.4 | 3.0 | تونس |
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.4 | 2.0 | 2.0 | 1.9 | الإمارات |
| 58.3 | 3.5 | 4.0 | 3.9 | 3.6 | 4.0 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (8):مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية

| % | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 41.7 | 5.0 | 6.0 | 5.6 | 4.0 | 5.0 | 6.1 | الجزائر |
| 58.3 | 7.0 | 8.5 | 8.0 | 7.6 | 5.9 | 5.3 | البحرين |
| 41.7 | 5.0 | 5.0 | 5.1 | 5.6 | 5.7 | 4.3 | مصر |
| 4.2 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1.0 | 2.4 | 4.4 | العراق |
| 37.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.7 | 5.2 | 5.3 | الأردن |
| 75.0 | 9.0 | 10.0 | 9.8 | 10.2 | 7.1 | 7.4 | الكويت |
| 41.7 | 5.0 | 5.0 | 5.1 | 5.8 | 4.7 | 2.6 | لبنان |
| 41.7 | 5.0 | 5.0 | 4.9 | 4.6 | 5.3 | 4.4 | ليبيا |
| 54.2 | 6.5 | 4.5 | 5.0 | 4.6 | 5.6 | 5.3 | المغرب |
| 58.3 | 7.0 | 10.0 | 9.1 | 9.1 | 8.5 | 5.7 | عُمان |
| 66.7 | 8.0 | 8.0 | 8.1 | 8.0 | 7.1 | 7.0 | قطر |
| 62.5 | 7.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 7.3 | 7.0 | السعودية |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.8 | 1.3 | 4.0 | الصومال |
| 16.7 | 2.0 | 2.5 | 2.4 | 2.1 | 2.5 | 3.7 | السودان |
| 41.7 | 5.0 | 5.5 | 5.4 | 5.8 | 6.4 | 5.0 | سوريا |
| 50.0 | 6.0 | 6.5 | 6.4 | 5.6 | 6.3 | 5.0 | تونس |
| 79.2 | 9.5 | 10.5 | 10.3 | 9.7 | 8.1 | 5.3 | الإمارات |
| 37.5 | 4.5 | 5.5 | 5.1 | 4.6 | 4.6 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (9): مؤشر استقرار الحكومة

| % | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 83.3 | 10.0 | 9.0 | 9.6 | 8.7 | 7.6 | 8.3 | الجزائر |
| 66.7 | 8.0 | 8.0 | 8.6 | 11.1 | 8.3 | 5.3 | البحرين |
| 70.8 | 8.5 | 9.5 | 9.5 | 10.2 | 8.5 | 6.3 | مصر |
| 66.7 | 8.0 | 5.0 | 6.9 | 9.1 | 6.6 | 4.4 | العراق |
| 79.2 | 9.5 | 11.0 | 10.4 | 10.0 | 8.5 | 6.6 | الأردن |
| 58.3 | 7.0 | 9.5 | 8.9 | 9.8 | 7.8 | 6.1 | الكويت |
| 66.7 | 8.0 | 6.5 | 6.9 | 8.8 | 7.5 | 2.6 | لبنان |
| 91.7 | 11.0 | 10.5 | 10.6 | 10.2 | 7.8 | 5.4 | ليبيا |
| 70.8 | 8.5 | 9.0 | 9.6 | 10.3 | 9.3 | 7.1 | المغرب |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 9.1 | 6.0 | عُمان |
| 95.8 | 11.5 | 11.5 | 11.5 | 11.4 | 8.5 | 4.8 | قطر |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 9.7 | 8.7 | 6.4 | السعودية |
| 50.0 | 6.0 | 5.5 | 6.0 | 5.5 | 2.6 | 4.0 | الصومال |
| 58.3 | 7.0 | 8.5 | 8.9 | 10.0 | 5.5 | 2.6 | السودان |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.7 | 9.5 | 6.4 | سوريا |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 8.7 | 5.6 | تونس |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 10.2 | 8.4 | 5.3 | الإمارات |
| 75.0 | 9.0 | 10.5 | 10.0 | 10.2 | 7.7 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (10): مؤشر النزاعات الدينية

| | 2010 | 2008 | 2006-2010 | 2001-2005 | 1991-2000 | 1984-1990 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 0.4 | 1.1 | 4.7 | الجزائر |
| 58.3 | 3.5 | 3.5 | 4.0 | 4.2 | 3.5 | 3.0 | البحرين |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 2.6 | 2.2 | 2.1 | مصر |
| 16.7 | 1.0 | 1.5 | 1.4 | 3.7 | 4.6 | 2.9 | العراق |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.2 | 3.1 | 2.3 | الأردن |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 3.8 | 2.0 | 3.0 | 2.3 | الكويت |
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.6 | 2.8 | 1.0 | لبنان |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.0 | 4.1 | 2.1 | ليبيا |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.4 | 3.8 | 2.0 | المغرب |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.3 | 4.0 | عُمان |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.9 | 3.0 | قطر |
| 58.3 | 3.5 | 3.0 | 3.1 | 3.0 | 3.2 | 1.0 | السعودية |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 4.2 | الصومال |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 1.2 | 0.5 | 1.0 | السودان |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.3 | 2.6 | سوريا |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.1 | 5.4 | 4.5 | 2.6 | تونس |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.8 | 1.9 | الإمارات |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.9 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (11):مؤشر النزاعات العرقية

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 58.3 | 3.5 | 3.5 | 3.5 | 2.1 | 3.4 | 3.7 | الجزائر |
| 75.0 | 4.5 | 5.0 | 4.9 | 4.8 | 4.1 | 2.0 | البحرين |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.5 | 6.0 | 5.1 | 3.4 | مصر |
| 41.7 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.2 | 1.4 | 1.6 | العراق |
| 75.0 | 4.5 | 4.5 | 4.8 | 5.0 | 4.7 | 3.0 | الأردن |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.3 | 2.3 | الكويت |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.1 | 0.0 | لبنان |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 2.4 | 4.6 | 4.0 | ليبيا |
| 75.0 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 5.0 | 4.6 | 3.3 | المغرب |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.6 | 4.0 | عُمان |
| 100.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 6.0 | 5.5 | 4.0 | قطر |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.8 | 3.1 | السعودية |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 1.6 | 3.7 | الصومال |
| 25.0 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.1 | 0.0 | 1.0 | السودان |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.3 | 5.6 | 5.5 | 4.0 | سوريا |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.7 | 5.4 | تونس |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.0 | 3.8 | 1.9 | الإمارات |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.4 | 4.5 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (12): مؤشر النزاعات الخارجية

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 87.5 | 10.5 | 10.5 | 10.3 | 10.6 | 10.5 | 9.3 | الجزائر |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 10.6 | 7.0 | البحرين |
| 83.3 | 10.0 | 10.5 | 10.4 | 10.2 | 9.8 | 7.7 | مصر |
| 58.3 | 7.0 | 5.5 | 6.1 | 4.4 | 5.0 | 1.9 | العراق |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 10.1 | 10.0 | 5.3 | الأردن |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.0 | 9.2 | 9.4 | 4.1 | الكويت |
| 58.3 | 7.0 | 7.0 | 7.4 | 7.2 | 5.7 | 0.0 | لبنان |
| 83.3 | 10.0 | 10.5 | 10.4 | 10.2 | 8.7 | 4.6 | ليبيا |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.3 | 10.1 | 9.8 | 6.4 | المغرب |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.2 | 10.8 | 7.7 | عُمان |
| 70.8 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 9.0 | 9.3 | 7.0 | قطر |
| 70.8 | 8.5 | 10.0 | 9.6 | 9.7 | 9.1 | 6.6 | السعودية |
| 37.5 | 4.5 | 4.0 | 4.0 | 4.3 | 6.7 | 6.0 | الصومال |
| 75.0 | 9.0 | 9.0 | 9.0 | 9.5 | 6.8 | 4.9 | السودان |
| 66.7 | 8.0 | 7.5 | 7.6 | 8.5 | 9.6 | 3.9 | سوريا |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 11.1 | 11.2 | 10.3 | 6.1 | تونس |
| 91.7 | 11.0 | 11.0 | 10.5 | 10.6 | 9.7 | 6.0 | الإمارات |
| 75.0 | 9.0 | 10.0 | 9.8 | 9.9 | 9.5 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (13): مؤشر النزاعات السياسية والعسكرية

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 0.6 | 0.6 | 2.6 | الجزائر |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 4.2 | 5.0 | البحرين |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 1.7 | مصر |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.5 | 1.0 | العراق |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.4 | 2.9 | الأردن |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.6 | 4.0 | الكويت |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 3.3 | 1.4 | لبنان |
| 50.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 2.8 | 1.0 | ليبيا |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.9 | 2.6 | المغرب |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.4 | 2.0 | عُمان |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.4 | 4.0 | قطر |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.9 | 3.3 | السعودية |
| 16.7 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.1 | 2.2 | الصومال |
| 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.2 | 1.4 | السودان |
| 33.3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 1.3 | سوريا |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.9 | 3.6 | تونس |
| 83.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.9 | 4.0 | الإمارات |
| 66.7 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.8 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (14): مؤشر النزاعات الداخلية

| | 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 70.8 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 5.4 | 4.7 | 9.3 | الجزائر |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 9.4 | 9.5 | 9.6 | 5.0 | البحرين |
| 70.8 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 9.8 | 8.2 | 6.4 | مصر |
| 54.2 | 6.5 | 3.5 | 4.0 | 5.8 | 3.9 | 3.6 | العراق |
| 79.2 | 9.5 | 10.0 | 9.6 | 9.2 | 9.8 | 5.6 | الأردن |
| 70.8 | 8.5 | 9.5 | 9.3 | 10.4 | 10.0 | 5.3 | الكويت |
| 58.3 | 7.0 | 8.0 | 7.5 | 8.2 | 8.0 | 0.4 | لبنان |
| 95.8 | 11.5 | 11.5 | 11.3 | 10.2 | 8.8 | 5.1 | ليبيا |
| 62.5 | 7.5 | 7.5 | 8.3 | 9.1 | 10.1 | 5.6 | المغرب |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.2 | 10.4 | 8.0 | عُمان |
| 79.2 | 9.5 | 9.5 | 9.5 | 10.3 | 10.6 | 7.0 | قطر |
| 75.0 | 9.0 | 9.0 | 9.1 | 8.8 | 9.9 | 6.4 | السعودية |
| 29.2 | 3.5 | 4.0 | 4.0 | 4.6 | 2.0 | 3.7 | الصومال |
| 45.8 | 5.5 | 6.0 | 6.4 | 6.5 | 2.4 | 2.0 | السودان |
| 83.3 | 10.0 | 10.5 | 10.4 | 11.2 | 11.0 | 5.4 | سوريا |
| 87.5 | 10.5 | 10.5 | 10.5 | 10.9 | 10.8 | 6.7 | تونس |
| 83.3 | 10.0 | 10.0 | 10.3 | 10.8 | 10.9 | 4.7 | الإمارات |
| 45.8 | 5.5 | 7.0 | 7.1 | 8.4 | 8.1 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (15): مؤشر القانون

| 2010 | 2008 | 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1991 | 1990-1984 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.0 | 3.0 | 3.0 | 2.2 | 2.4 | 2.1 | الجزائر |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.0 | البحرين |
| 3.5 | 3.5 | 3.8 | 4.0 | 3.4 | 2.4 | مصر |
| 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.8 | 1.7 | 1.4 | العراق |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.1 | 2.0 | الأردن |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.4 | 2.9 | الكويت |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.3 | 1.0 | لبنان |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.2 | 1.4 | ليبيا |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.6 | 5.0 | 2.0 | المغرب |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.6 | 3.3 | عُمان |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.4 | 4.9 | 3.0 | قطر |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.7 | 3.9 | السعودية |
| 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1.7 | 1.5 | 3.0 | الصومال |
| 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.4 | 2.1 | 1.9 | السودان |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.2 | 1.9 | سوريا |
| 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 4.3 | 2.0 | تونس |
| 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.9 | 2.9 | الإمارات |
| 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.8 | NA | اليمن |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

الملحق رقم (16): مؤشر الاستثمار

| | 1990-1984 | 2000-1991 | 2005-2001 | 2010-2006 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 6.9 | 5.6 | 8.0 | 8.6 | 8.5 | 8.0 |
| البحرين | 5.8 | 6.8 | 11.0 | 11.5 | 11.5 | 11.5 |
| مصر | 4.4 | 7.2 | 7.4 | 6.5 | 6.5 | 6.5 |
| العراق | 4.9 | 3.1 | 5.0 | 7.5 | 7.5 | 7.5 |
| الأردن | 5.3 | 6.7 | 9.6 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| الكويت | 8.1 | 5.8 | 9.9 | 11.3 | 11.5 | 10.5 |
| لبنان | 2.6 | 5.3 | 8.8 | 8.5 | 8.5 | 8.5 |
| ليبيا | 4.6 | 6.0 | 9.1 | 9.6 | 10.0 | 9.0 |
| المغرب | 5.3 | 7.1 | 8.9 | 9.4 | 9.5 | 9.5 |
| عُمان | 7.0 | 7.1 | 10.7 | 11.5 | 11.5 | 11.5 |
| قطر | 5.3 | 8.0 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| السعودية | 7.0 | 7.2 | 10.5 | 11.0 | 11.0 | 11.0 |
| الصومال | 3.3 | 1.8 | 2.9 | 2.0 | 2.0 | 2.0 |
| السودان | 4.0 | 3.4 | 5.6 | 7.5 | 7.5 | 7.5 |
| سوريا | 4.3 | 5.5 | 6.4 | 5.4 | 5.0 | 5.5 |
| تونس | 5.0 | 7.5 | 8.7 | 8.4 | 8.5 | 8.5 |
| الإمارات | 6.4 | 7.1 | 10.6 | 11.4 | 11.5 | 11.0 |
| اليمن | NA | 6.4 | 8.0 | 8.0 | 8.0 | 8.0 |

المصدر: www.prsgroub.com/icrg.aspx

ملحق رقم (17): مؤشر الحاكمية

يأخذ القيم ما بين -2.5 (الأقل) و + 2.5 الأعلى

| الدولة | 1996 | 1998 | 2000 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | -1.28 | -1.43 | -1.18 | -1.06 | -1.11 | -0.76 | -0.74 | -0.94 | -0.99 | -0.98 | -1.03 | -1.01 |
| البحرين | -0.76 | -1.03 | -1.06 | -0.62 | -0.69 | -0.61 | -0.77 | -0.92 | -0.88 | -0.89 | -0.78 | -0.85 |
| جيبوتي | -1.00 | -1.06 | -0.62 | -0.60 | -0.57 | -0.65 | -1.05 | -1.09 | -1.19 | -1.13 | -1.13 | -1.14 |
| مصر | -0.74 | -0.85 | -0.82 | -1.06 | -1.08 | -0.99 | -0.96 | -1.22 | -1.2 | -1.18 | -1.13 | -1.2 |
| العراق | -1.97 | -1.92 | -1.99 | -2.03 | -1.48 | -1.62 | -1.37 | -1.3 | -1.25 | -1.21 | -1.05 | -1.05 |
| الأردن | -0.22 | -0.40 | -0.25 | -0.77 | -0.72 | -0.58 | -0.50 | -0.67 | -0.69 | -0.73 | -0.82 | -0.83 |
| الكويت | -0.18 | -0.29 | -0.28 | -0.38 | -0.44 | -0.36 | -0.47 | -0.58 | -0.48 | -0.53 | -0.46 | -0.50 |
| لبنان | -0.27 | -0.36 | -0.28 | -0.74 | -0.54 | -0.37 | -0.32 | -0.39 | -0.47 | -0.43 | -0.37 | -0.33 |
| ليبيا | -1.43 | -1.62 | -1.62 | -1.8 | -1.78 | -1.74 | -1.88 | -1.96 | -1.93 | -1.88 | -1.88 | -1.91 |
| المغرب | -0.36 | -0.23 | -0.50 | -0.51 | -0.86 | -0.59 | -0.74 | -0.72 | -0.78 | -0.78 | -0.80 | -0.77 |
| عُمان | -0.49 | -0.67 | -0.65 | -0.73 | -0.92 | -0.63 | -0.88 | -1.11 | -1.03 | -1.01 | -1.03 | -1.05 |
| قطر | -0.65 | -0.75 | -0.52 | -0.61 | -0.65 | -0.44 | -0.38 | -0.75 | -0.90 | -0.89 | -0.97 | -0.97 |
| السعودية | -1.39 | -1.52 | -1.49 | -1.64 | -1.63 | -1.41 | -1.33 | -1.68 | -1.61 | -1.67 | -1.77 | -1.77 |
| سوريا | -1.32 | -1.47 | -1.52 | -1.58 | -1.65 | -1.52 | -1.54 | -1.76 | -1.72 | -1.7 | -1.67 | -1.68 |
| تونس | -0.53 | -0.77 | -0.71 | -0.95 | -0.95 | -0.81 | -1.01 | -1.23 | -1.27 | -1.26 | -1.29 | -1.34 |
| الإمارات | -0.42 | -0.57 | -0.56 | -0.71 | -1.07 | -0.78 | -0.76 | -1.01 | -0.94 | -0.91 | -0.82 | -0.89 |
| فلسطين | -0.99 | -0.98 | -1.1 | -1.21 | -1.29 | -1.02 | -0.77 | -0.64 | -0.88 | -0.93 | -0.99 | -0.85 |
| اليمن | -0.71 | -0.8 | -0.84 | -1.21 | -0.94 | -0.93 | -1.06 | -1.18 | -1.13 | -1.21 | -1.25 | -1.28 |

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

الملحق رقم (18): قيمة مؤشر التعبير والمساءلة للدول العربية

للفترة 1996 - 2010

| Voice and Account. | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| Algeria | -1.32 | -0.91 | -1.00 | -1.04 | -1.01 |
| Bahrain | -1.05 | -0.67 | -0.84 | -0.83 | -0.85 |
| Djibouti | -0.80 | -0.74 | -1.13 | -1.11 | -1.14 |
| Egypt. Arab Rep. | -0.89 | -1.00 | -1.18 | -1.12 | -1.2 |
| Iraq | -1.97 | -1.66 | -1.24 | -1.17 | -1.05 |
| Jordan | -0.34 | -0.63 | -0.75 | -0.85 | -0.83 |
| Kuwait | -0.34 | -0.37 | -0.50 | -0.54 | -0.5 |
| Lebanon | -0.34 | -0.53 | -0.39 | -0.33 | -0.33 |
| Libya | -1.68 | -1.80 | -1.94 | -1.89 | -1.91 |
| Mauritania | -0.86 | -1.00 | -0.87 | -1.01 | -0.89 |
| Morocco | -0.43 | -0.64 | -0.76 | -0.79 | -0.77 |
| Oman | -0.78 | -0.75 | -1.04 | -1.08 | -1.05 |
| Qatar | -0.74 | -0.54 | -0.80 | -0.89 | -0.97 |
| Saudi Arabia | -1.47 | -1.50 | -1.70 | -1.77 | -1.77 |
| Somalia | -1.93 | -1.69 | -1.92 | -1.99 | -2 |
| Sudan | -1.78 | -1.56 | -1.66 | -1.59 | -1.71 |
| Syrian Arab Republic | -1.54 | -1.55 | -1.71 | -1.63 | -1.68 |
| Tunisia | -0.78 | -0.92 | -1.27 | -1.27 | -1.34 |
| United Arab Emirates | -0.72 | -0.75 | -0.94 | -0.87 | -0.89 |
| West Bank and Gaza | -0.93 | -1.07 | -0.86 | -1.01 | -0.85 |
| Yemen. Rep. | -0.88 | -1.03 | -1.18 | -1.27 | -1.28 |

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

الملحق رقم (19): وضع الدول العربية على مؤشر محاربة الفساد

للفترة 1996 -2010

| Control of Corruption | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| Algeria | -0.65 | -0.56 | -0.45 | -0.49 | -0.48 |
| Bahrain | 0.16 | 0.63 | 0.32 | 0.30 | 0.25 |
| Djibouti | -0.54 | -0.66 | -0.37 | -0.26 | -0.31 |
| Egypt, Arab Rep. | -0.35 | -0.50 | -0.58 | -0.41 | -0.56 |
| Iraq | -1.51 | -1.39 | -1.44 | -1.38 | -1.32 |
| Jordan | -0.04 | 0.27 | 0.29 | 0.27 | 0.04 |
| Kuwait | 0.84 | 1.00 | 0.53 | 0.42 | 0.35 |
| Lebanon | -0.33 | -0.48 | -0.87 | -0.80 | -0.84 |
| Libya | -0.91 | -0.82 | -0.99 | -1.10 | -1.26 |
| Mauritania | -0.12 | 0.04 | -0.65 | -0.66 | -0.68 |
| Morocco | 0.27 | -0.12 | -0.25 | -0.23 | -0.16 |
| Oman | 0.36 | 0.61 | 0.45 | 0.48 | 0.37 |
| Qatar | 0.47 | 0.82 | 1.28 | 1.64 | 1.52 |
| Saudi arabia | -0.58 | -0.15 | -0.05 | 0.08 | 0.15 |
| Somalia | -1.74 | -1.59 | -1.82 | -1.73 | -1.73 |
| Sudan | -1.02 | -1.27 | -1.31 | -1.24 | -1.33 |
| Syrian Arab Republic | -0.82 | -0.51 | -1.01 | -0.96 | -1.05 |
| Tunisia | 0.05 | 0.35 | -0.02 | 0.02 | -0.13 |
| United Arab Emirates | 0.22 | 1.12 | 1.01 | 1.04 | 0.98 |
| West Bank and Gaza | -0.64 | -0.89 | -0.77 | -0.44 | -0.31 |
| Yemen, Rep. | -0.64 | -0.86 | -0.87 | -1.03 | -1.14 |

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

## الملحق رقم (20)
## مؤشر فعالية الحكومة في الدول العربية

للفترة 1996 -2010

| Gov. Effectiveness | 1996-2000 | 2002-2005 | 2006-2010 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| Algeria | -0.93 | -0.54 | -0.57 | -0.59 | -0.56 |
| Bahrain | 0.62 | 0.54 | 0.50 | 0.62 | 0.59 |
| Djibouti | -0.70 | -0.77 | -0.92 | -0.91 | -0.99 |
| Egypt. Arab Rep. | -0.23 | -0.37 | -0.43 | -0.30 | -0.43 |
| Iraq | -1.82 | -1.73 | -1.49 | -1.26 | -1.23 |
| Jordan | 0.11 | 0.16 | 0.23 | 0.28 | 0.08 |
| Kuwait | 0.18 | 0.29 | 0.17 | 0.21 | 0.10 |
| Lebanon | 0.01 | -0.33 | -0.52 | -0.67 | -0.34 |
| Libya | -1.03 | -0.93 | -1.09 | -1.12 | -1.21 |
| Mauritania | -0.10 | -0.21 | -0.87 | -0.90 | -0.93 |
| Morocco | 0.01 | -0.09 | -0.09 | -0.11 | -0.17 |
| Oman | 0.61 | 0.57 | 0.54 | 0.65 | 0.59 |
| Qatar | 0.56 | 0.60 | 0.71 | 1.13 | 0.94 |
| Saudi arabia | -0.24 | -0.36 | -0.11 | -0.17 | -0.08 |
| Somalia | -1.95 | -1.94 | -2.33 | -2.30 | -2.24 |
| Sudan | -1.19 | -1.30 | -1.29 | -1.32 | -1.37 |
| Syrian Arab Republic | -0.69 | -1.03 | -0.73 | -0.61 | -0.55 |
| Tunisia | 0.53 | 0.54 | 0.43 | 0.41 | 0.19 |
| United Arab Emirates | 0.67 | 0.76 | 0.86 | 0.93 | 0.78 |
| West Bank and Gaza | -0.82 | -1.08 | -1.01 | -0.87 | -0.42 |
| Yemen. Rep. | -0.63 | -0.86 | -1.02 | -1.12 | -1.03 |

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp